

مكتبة  
النشر

بوب وود وارد

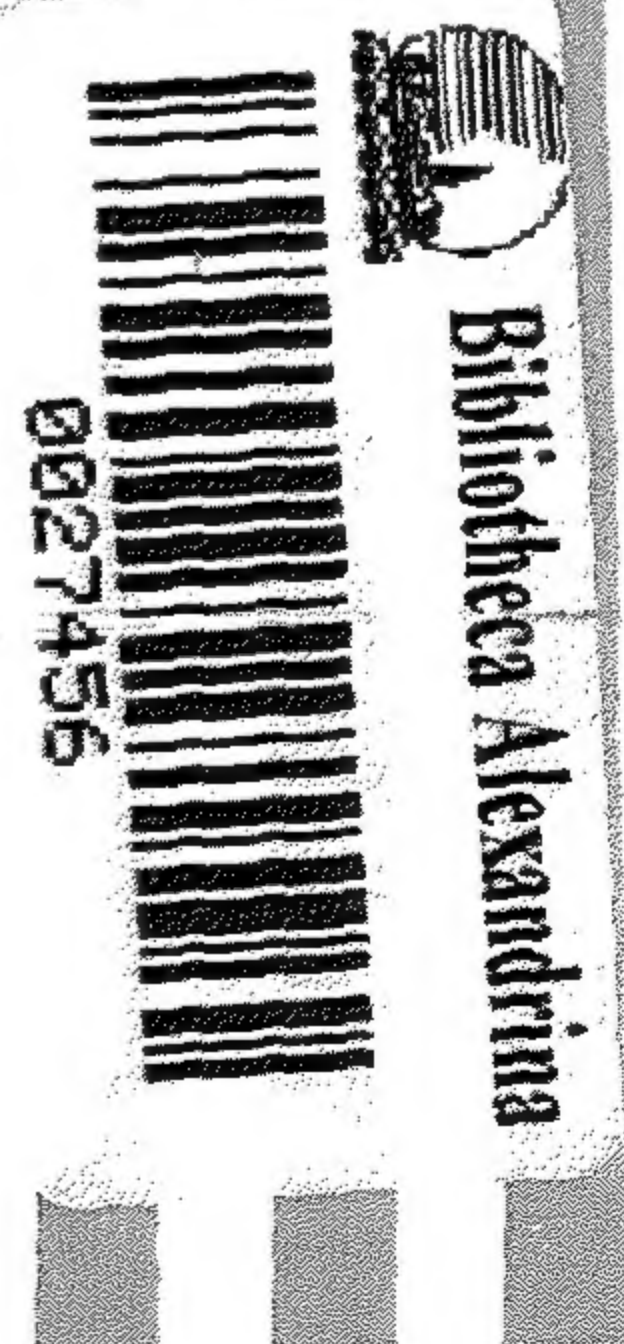
# المحدث

## الشرف الأوسط !

الحروب السريّة  
للمخابرات المركزيّة  
الأمريكيّة

المجانب

دراسة: سامي الرزاز







**المحدث**  
الشرف الأوسط !

الناشر  
سينا للنشر  
المدير المسئول  
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني  
القاهرة - ج ٠ م ٠ ع  
ت : ٣٥٤٧١٧٨

الهدف: الشرق الأوسط

الطبعة الأولى ١٩٩٠

الغلاف : عماد حلیم  
الإخراج الفني : إيناس حسنی



بوب وود وارد

# المدفون

## الشرف الأوسط !

الحروب السرية  
للمخابرات المركزية  
الأمريكية





## كلمة لابد منها

هذا الكتاب كفيل بأن يمثل « مشكلة » لأى ناشر . ومنذ أن فكرنا فى نشر ترجمته ، واجهنا بالفعل العديد من المشكلات ؛ ولكننا قررنا المضى قدماً فيه .

فمع التسليم بأهميته وضرورة إطلاع القارىء المصرى والعربى عليه ( لأسباب يفصلها المترجم فى مقدمته ) ، كانت هناك أولاً مشكلة الحجم ، فلو ترجمناه كاملاً ، لزاد حجمه على الثمانمائة صفحة ؛ وهو ما كان سيرتفع بتكلفته ( وسعره ! ) إلى مستوى غير معقول بالنسبة للقارىء ، وغير مقبول بالنسبة لنا كدار للنشر تحرص على ألا تثقل كاهل قارئها . ومن ثم كان الاكتفاء بترجمة ونشر كل ما يتضمنه الكتاب عن بلدان الشرق الأوسط ، دون أن نحذف أو نتجاهل شيئاً .

ثم كانت هناك مشكلة الموضوع والتفصيلات ؛ فالكتاب دقيق وحساس وملء بالأشواك .. فما أكثر صفحاته التى تتحدث عن الملوك والرؤساء العرب بطريقة لن ترضيهم بالقطع ؛ فهذا عميل للمخابرات المركزية ، وذاك تتجسس عليه المخابرات المركزية .. هذا يعاقر الخمر ، وذاك يدخن الحشيش !!

وكان السؤال : هل نشر مثل هذه التفاصيل ، أم نغفلها ونتغاضى عنها ؟! وهل نشرنا لها يعنى بالضرورة أنها حقيقية ، وأنها نوافق عليه ؟!

وفى النهاية ، إستقر الرأى على نشر هذه التفاصيل كما هى ، كما وردت فى النص الأصيل للكتاب « الحجاب » . فمنذ نشر هذا الكتاب بالانجليزية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، لم تعد هذه التفاصيل سراً على الاطلاق ؛ فقد قرأها الملايين فى أنحاء العالم — وبقي فقط أن يقرأها « أصحاب الشأن » ، وهم القراء المصريون والعرب !

كما رأينا أيضاً ألا نتدخل فى النص بالشرح لمثل هذه التفاصيل أو التعليق عليها . فأننا كدار للنشر ، ليس بمقدورنا — بطبيعة الحال — أن نؤكد أو ننفي أيأ من مثل هذه التفاصيل ... وليست هذه مهمتنا بالتأكيد . وبالتالي ، فان مسئولية إثبات مايرد بالكتاب من اتهامات إنما يقع على عاتق مؤلفه .. كما أن مسئولية هذه الاتهامات إنما تقع على عاتق المتهمين أنفسهم !

على أننا — وهو الأهم — حرصنا على ألا يغرق القارىء فى مثل هذه التفاصيل التى يذخر بها الكتاب أو يبالغ فى تقديرها ، بل أن ينظر إليها من المنظور الصحيح ، ويضعها فى

المكان الصحيح .. ولذلك ، فقد أتبعنا النص المترجم بدراسة خاصة عن المعنى السياسى لأعمال وأنشطة وكالة المخابرات المركزية والدور الذى تلعبه فى وضع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية .. فالكتاب ليس رواية بوليسية مثيرة ، بل عمل سياسى يتطلب الدأب فى قراءة السطور — وأحياناً مايبين السطور !

وهكذا ، لانملك إلا أن نذكر القارئ — على طريقة بعض الصحف ! — بأن الآراء الواردة فى النص المترجم لاتعبر إلا عن صاحبها ؛ ولافضل لنا فيها سوى الترجمة والنشر .. وكما قيل — فان « ناقل الكفر ليس بكافر !! »

الناشر



## مقدمة

---

... لافلا؟ وكيف؟



ربما لم يثر كتاب عن أجهزة المخابرات من الضجيج ما أثاره هذا الكتاب ( الحجاب : الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨١ — ١٩٨٧ ) ، الذى ألفه الصحفى الأمريكى الشهير بوب وودوارد .. فمئذ نشره فى أواخر العام الماضى ، أصبح بنداً ثابتاً فى تعليقات الصحف والكتاب ، وتبارى الجميع فى عرض ماجاء به ، والاستناد إليه فى الآراء والجدال — وبالذات فى منطقتنا العربية .. فى شرقنا الأوسط .

وكان لافتاً للنظر أن يحظى الكتاب باهتمام وتقدير كل الصحف والمجلات العربية بلا استثناء تقريباً ، وسواء كانت حكومية أو معارضة ، محافظة أو ثورية .. فأفردت له الصفحات بغير حساب ، ولم تبخل عليه بمساحة — باختصار ، كان اهتماماً واسعاً بدرجة تبعث على الارتياح فى دوافعه !

ولم يكن هذا الاهتمام غير العادى يرجع إلى أهمية الكتاب فى حد ذاته ( رغم أنه كتاب بالغ الأهمية حقاً ! ) .. وإنما كانت قيمته الأساسية فى نظر « الفرقاء العرب » تكمن فى أنه يوفر للجميع « سلاحاً » يخوضون به معاركهم ضد بعضهم البعض .. فكل طرف يجترىء قدراً من التفاصيل التى يزخر بها الكتاب ، ويشهرها فى وجه الطرف الآخر كوثيقة اتهام تأتى من سلطة « لا يرقى إليها الشك » — من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وعلى لسان صحفى أمريكى شهير !!

وكان الجميع أيضاً ، وبلا استثناء تقريباً ، يتعاملون مع هذا الكتاب على طريقة « ولا تقربوا الصلاة .. » . وكانت « الانتقائية » هى كلمة السر — اختر من الكتاب ما يناسبك ، وما يمكن أن تهاجم به خصومك .. وأغمض عينيك عما يمكن أن يمسك أنت ، أو حتى يتعارض مع مصالح أصدقائك !

فمثلاً ، رأينا الصحف المصرية « القومية » ( الحكومية ) تفرد صفحاتها لإعادة نشر أجزاء ومقتطفات من الكتاب خارج سياقها ، لمجرد أنها تتحدث عن « جنون » الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى .. بينما تغفل تماماً ما يقوله الكتاب من أن الأمريكيين كانوا هم البادئين بالاستفزاز فى كثير من الحالات . كما تلتزم الصمت الحكيم إزاء المعنى الواضح الذى ينطوى عليه الكتاب —



وهو أن الصراع الأمريكى — الليبى إنما هو صراع مصالح وسياسات محسوبة ، ولا علاقة له « بجنون » شخص هنا أو هناك !

وهكذا ، تفاوتت المواقف وطرق التغطية الصحفية للكتاب .. فصحف الحكومة تنشر قصصاً ، وصحف المعارضة تنشر قصصاً مضادة .. وصحف هذا البلد تنشر تفصيلات ، وصحف ذاك البلد تنشر تفصيلات مضادة !

وفى بعض الأحيان ، وصلت « هوجة الحجاب » إلى حدود العبث واللامعقول .. فعندما نشرت صحف المعارضة المصرية — مثلاً — ماجاء بالكتاب عن قيام الأمريكين بالتجسس والتصنت على الاتصالات التليفونية للرئيس حسنى مبارك ، لم يتخذ ضدها أى إجراء ( فيما كان مظهراً ديمقراطياً لا بد أن يذكر بالخير حقاً للنظام المصرى ! ) ، واكتفت صحف الحكومة بتجاهل الأمر .. ولكن عندما نشرت إحدى صحف المعارضة ( « الأهالى » لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ) ماورد بالكتاب عن أن الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية يعاقر الخمر مخالفاً بذلك تعاليم الإسلام ، تحركت الأجهزة على الفور لبدء تحقيق مع رئيس تحرير الصحيفة المعارضة — وكانت التهمة : الإساءة لرئيس دولة عربية .. وكأن صحفنا لم تعتد على مدى سنوات طويلة أن تلعن آباء ( وأحياناً أمهات !! ) نصف الرؤساء العرب على الأقل !!

وكان اللافت للنظر أن السعوديين أنفسهم لم يطلبوا فى الأصل إجراء مثل هذا التحقيق مع مؤلف الكتاب بوب وودوارد ، ولا مع ناشره الأمريكى ، ولم يرفعوا « دعوى قذف » ضد أى منهما أمام محكمة أمريكية ، رغم علاقات « الصداقة » الوثيقة التى تربط السعودية بالولايات المتحدة — وكأن السلطات المصرية قد أصبحت « ملكية أكثر من الملك نفسه !! »

وفى الحقيقة ، فإن الكتاب هام بالفعل ويستحق هذه الحفاوة — لعدة أسباب .. فهناك — أولاً — شهرة المؤلف ومصداقيته ؛ فالمعروف عن بوب وودوارد أنه ذلك الصحفى الذى كشف ( مع زميله كارل برنشتاين ) فضيحة ووترجيت ، التى أسفرت عن سقوط الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون ، بعد سلسلة التحقيقات المثيرة التى نشرها فى صحيفة « الواشنطن بوست » .

وهناك — ثانياً — موضوع الكتاب نفسه ، وهو العمليات « المغطاة » أو السرية لوكالة المخابرات المركزية ، أو ما اصطلح على تسميته بـ « الأعمال القذرة » .. فبعد إقامة الوكالة عام ١٩٤٧ ، بهدف تنسيق وتحليل تقارير ومعلومات المخابرات الخارجية السرية الواردة للرئيس الأمريكى وصناع سياسته ، طرأ فى السنوات الأولى تغير جوهرى على أهداف الوكالة .. حيث بدأت التخطيط لما يسمى « العمليات المغطاة » ، وهى الأعمال السرية التى تهدف إلى قلب وإسقاط حكومات بلدان أخرى تتعارض سياساتها مع المصالح الأمريكية !

ومنذ ذلك الحين ، ظل الهدفان يتنازعان وكالة المخابرات المركزية .. ففى بعض الفترات ، يكون الهدف المشروع ( جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها لصناع السياسة ) هو السمة الغالبة على نشاط الوكالة .. وفي فترات أخرى ، تتزايد نزعة التورط في العمليات السرية الخارجية ، أو « الأعمال القذرة » !

وفي الحالتين ، لا يكون العامل الحاسم شخصياً — بمعنى من الذى يتولى رئاسة الولايات المتحدة ، أو من الذى يتولى رئاسة وكالة المخابرات المركزية .. فهناك العديد من العوامل المعقدة الأخرى التى ترجح غلبة أحد هذين الهدفين على الآخر : موازين القوى الدولية القائمة بين القوتين العظميين ( وهو أهم هذه العوامل على الإطلاق ) ، وأوضاع توازنات القوى داخل المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة نفسها ، ومدى ملاءمة الظروف الإقليمية والمحلية في مختلف أنحاء العالم لتلك « الأعمال القذرة » ... إلخ [ للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن ، انظر الدراسة المنفصلة في نهاية هذا الكتاب عن « وكالة المخابرات المركزية : أداة للسياسة الخارجية الأمريكية » ] .

وهناك — ثالثاً — ما يتضمنه الكتاب من معلومات عن أحداث كان الشرق الأوسط مسرحاً لها .. فمن الأهمية أن نعرف كيف كان ينظر ويخطط لهذه الأحداث في الجانب الآخر — في واشنطن — وكيف كان صناع السياسة الأمريكية يرسمون سياستهم في منطقتنا ، وعلى حساب من ، ولمصلحة من ؟ ! .

وفي هذه النقطة بالذات ، لعل الكتاب يوضح لنا بجلاء درساً، غالباً ما يغمض الساسة العرب أعينهم عنه — وهو أن السياسة مصالح في المقام الأول .. وأن دور وكالة المخابرات المركزية في عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريغان قد تزايد بصورة كبيرة في وضع وتنفيذ السياسة الأمريكية، وحماية وتأمين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط — وهى المصالح التى يمكن إنجازها في : إبعاد السوفييت عن المنطقة ، واستمرار تدفق إمدادات البترول ، واستمرار المنطقة مصدراً للمواد الخام وسوقاً للمنتجات الغربية ، من خلال ضرب أية محاولة جادة للتنمية الوطنية المستقلة ، وتدعيم الأنظمة المحافظة لحماية الوضع القائم ، وتدجيج إسرائيل بالسلاح لتكون رادعاً جاهزاً لأى تهديد للمصالح الأمريكية .. أى باختصار ، إن الهدف هو الشرق الأوسط نفسه ، السيطرة عليه والهيمنة على مقدراته .. وهو المعنى الذى يجب أن نضعه في الاعتبار دائماً ونحن نحاول فهم ما وراء أنشطة وكالة المخابرات المركزية في منطقتنا !

وحقاً فبعد أن تولى رونالد ريغان رئاسة الولايات المتحدة ، شهدت وكالة المخابرات المركزية عملية « إحياء » ملحوظة . فخلال الحقبة « الريحانية » ، شهدت الوكالة أكبر توسع في تاريخها في فترات السلم . ففي السنوات الثلاث الأولى من الثمانينيات ، كانت ميزانية الوكالة تزيد في المتوسط بنسبة ١٧ في المائة سنوياً — وهى نسبة تفوق نسبة الزيادة السنوية في ميزانية وزارة الدفاع ( البنتاجون ) . وفي عام ١٩٨٣ ، كانت الزيادة في ميزانيتها

تبلغ ٢٥ في المائة عن ميزانية العام السابق . وفي السنوات الأولى من رئاسة ريجان ، تم إلغاء كثير من القيود التي كانت قد فرضت على أنشطة وكالة المخابرات المركزية ، وخاصة في مجال العمليات المغطاة أو السرية — فارتفع عدد العاملين في هذا الفرع إلى خمسة أضعاف ما كانوا عليه .. قبل ريجان !

وهكذا ، فإن كتاب « الحجاب » يكشف لنا الكثير عن تفاصيل عملية صنع القرار داخل المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة ، ولاسيما مايتعلق منها ببلداننا العربية سعيًا وراء فرض مايسمى « السلام الأمريكي » في المنطقة .. كما أنه يكشف أيضاً الكثير من جوانب الفشل والقصور في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

ومع ذلك فلا بد أن ننتبه إلى أن الكتاب قد أغفل بعض الجوانب الهامة ، ولم يوفها ماتستحق من تناول .. فهو — مثلاً — لا يتحدث إلا بشكل موجز وعابر عن أفغانستان ، رغم ماهو معروف من أن وكالة المخابرات المركزية كانت تنفق مايقصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على « المجاهدين » الأفغان !

كما أنه لايتناول بالتفصيل علم مسئولى المخابرات الأمريكية بالخطط الإسرائيلية لقصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ .. وأن الولايات المتحدة هي التي أمدت إسرائيل بالصواريخ التي التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية وغيرها من المعلومات والبيانات !

كذلك تقول مجلة « ساوث » ( الجنوب ) في عددها الصادر في ديسمبر ١٩٨٧ « أن وودوارد قد التزم الصمت إزاء محاولة كبيرة واحدة على الأقل لاغتيال القذافي في مايو ١٩٨١ ... وأنه بتجاهله هذه المحاولة ، وسلسلة من المحاولات الفرنسية السابقة لاغتيال القذافي ، فإن وودوارد يجعل الأعمال الليبية تبدو غير قابلة للتفسير وأكثر استفزازاً مما هي عليه في الواقع .. كما يجعل خطط وكالة المخابرات المركزية تبدو دفاعية ، في الوقت الذي تؤكد فيه الوقائع أنها لم تكن كذلك ! »

ومن الناحية الأخرى ، وإذا كان البعض يحاول التقليل من أهمية الكتاب ، بإثارة الشكوك حول نوايا مؤلفه ، والقول بأنه ماكان يمكن أن ينشر دون موافقة وكالة المخابرات المركزية ، وأنه ربما كان من تدبير الوكالة نفسها ، في محاولة لبدء صفحة جديدة ، وتبييض وجهها في فترة مابعد ريجان ( بعد استقالة ثم وفاة مديرها وليم كيزي وقرب انتهاء رئاسة ريجان ) .. فإن ذلك — إذا كان صحيحاً ! — لا يقلل من أهمية الكتاب في نظرنا .. إذ لاتعينا كثيراً نوايا المؤلف ، كما لاتعينا كثيراً أن يستخدم الكتاب في الحلبة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة .. بل كل مايعيننا هو مايتضمنه من وقائع تمسنا مباشرة ، وتمس عملية صناعة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

وهذا الجانب السياسي هو في الحقيقة الجانب الأهم في الكتاب .. وهو ماينقلنا إلى قضية منهجية حول كيفية التعامل مع تلك الكتب التي تدور حول أجهزة المخابرات المختلفة وأنشطتها



المتعددة .. إذ يخطيء من يتعامل معها على أنها نوع من الروايات البوليسية أو قصص الخوارق — رغم أن هذه الأنشطة كثيراً ما تشتمل على عناصر وتفصيلات أشبه بالقصص البوليسية ! — ويخطيء من يتصور أن رجال أجهزة المخابرات المختلفة هم دائماً على شاكلة شخصية جيمس بوند الشهيرة التي تفعل المعجزات !

والفكرة الشائعة عن أجهزة المخابرات بوجه عام ، وعن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بوجه خاص ، أنها نوع من الأجهزة الشيطانية التي ترتكب كل ما يمكن أن يتخيله العقل من شرور ( وهي تفعل ذلك حقاً في بعض الأحيان ! ) ، وتخرج عن نطاق القوانين ، ولا تخضع لأى سيطرة .. وهي الفكرة التي تجسدها صورة رجل المخابرات « ذى العباءة والخنجر » ، الذى يتحرك فى الظلام .. يدس السم للأعداء .. ويطلق الرصاص من مسدس مزود بكاتم للصوت .. ويسترق السمع من وراء الأبواب .. ويترك الرسائل السرية لأعدائه فى كشك تليفون بالطريق العام .. وما إلى ذلك !!

ولا يعيب هذه الفكرة الشائعة سوى أنها — ببساطة — غير حقيقية !!

.. قد يفعل بعض رجال المخابرات أشياء من هذا القبيل .. ولكن ليس ذلك هو كل ما تفعله أجهزة المخابرات المختلفة — وبالذات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية !

فوكالة المخابرات المركزية ليست « الابن الضال » أو « الطفل الشقى » الذى يعيث فى الأرض فساداً ، ويجلب اللوم لأهله الذين يصيبهم الحرج من أفعاله التى لا يرضون عنها .. بل إنها فى الواقع جهاز سياسى فى المقام الأول . وفى التحليل النهائى ، فإن وكالة المخابرات المركزية هى أداة من أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة — وهذا هو المنظور الصحيح الذى يتعين النظر إليها من خلاله .. وغير ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل اللغو الذى يصرف الأنظار عن الشيء الجوهرى [ وستعرض لهذه النقطة بمزيد من التوسع والتفصيل فى الدراسة المنفصلة فى نهاية الكتاب ] .

لذلك ، فإن المبدأ الأساسى فى فهم أنشطة أجهزة المخابرات هو « فتش عن السياسة !! » .. بحيث لا يغيب عن النظر الخط الرئيسى الذى ينظم الأعمال السرية عندما يكشف عن النقاب . وهذا الأسلوب فى التناول يحول أيضاً دون المبالغة فى تصور قدرات أجهزة المخابرات ؛ فهى أجهزة سياسية تحكم حركتها القوانين السياسية الموضوعية التى تحكم حركة غيرها من الأجهزة السياسية ، مثل وزارات الخارجية والدفاع مثلاً — فقط علينا أن نفهم أية سياسة تلك التى يسعى رجال المخابرات لتنفيذها !

ولعل هذا الجانب السياسى هو ما يفسر لماذا تنجح المخابرات المركزية الأمريكية فى حالات ، بينما تفشل فى حالات أخرى .. لماذا نجحت فى تشيلى ، بينما فشلت فى كوبا ؟ لماذا نجحت فى إيران عام ١٩٥٣ ، بينما فشلت فى إيران عام ١٩٧٩ ؟ .. قطعاً ، سيكون تفسير ذلك على أرضية السياسة ، وليس على أرضية مدى براعة رجال المخابرات أنفسهم !

لكل هذه الاعتبارات ، كان التفكير في نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية .. ولكن كانت المعضلة الأساسية تتمثل في ضخامة حجم الكتاب أصلاً ، إذ يبلغ عدد صفحاته أكثر من خمسمائة صفحة من القطع الكبير باللغة الانجليزية ( وهو ما يمكن أن يصل بترجمته العربية إلى أكثر من ثمانمائة صفحة !! ) .. وكان الحل الوحيد المتاح لإصدار الكتاب في حجم معقول هو الاكتفاء بنقل « كل » ماورد فيه عن الشرق الأوسط ، بلا استثناء أو « انتقائية » !

وهكذا ، فإن النص الحالى هو الترجمة الحرفية الكاملة لكل ماورد في كتاب « الحجاب » عن الشرق الأوسط وبلدانه وقضاياها . وقد نظمنا هذه المادة المترجمة في خمسة فصول عن : مصر وليبيا ولبنان والسعودية وإيران ؛ وحرصنا على عدم التدخل في النص الذى كتبه الصحفي الأمريكى بوب وودوارد . كذلك ، وحرصاً منا على اكتمال الفائدة من الكتاب ، فقد أتبعناه بدراسة منفصلة عن وكالة المخابرات المركزية — نشأتها وتاريخها وأنشطتها وعملياتها .. ثم — وهو الأهم — دورها كأداة من أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

سامى الرزاز

## الفصل الأول

---

مصر: التجسس... من القاعدة إلى القمة





منذ صدمة الثورة الإيرانية ، راح ستانسفيلد تيرنر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية ، يحاول توسيع شبكة العملاء المأجورين في الحكومات الأجنبية وأجهزة المخابرات الأجنبية ، بما في ذلك بعض الحلفاء والأصدقاء . وكانت مصر نموذجاً لذلك . فالعملية الأمنية التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية في مصر ، والتي كانت تهدف إلى تزويد الرئيس السادات بالحماية وبالتحذيرات من مؤامرات الانقلابات والاعتقالات ، كانت تتيح أيضاً لوكالة المخابرات المركزية إمكانية التجسس بالوسائل الإلكترونية والبشرية على حكومة مصر ومجتمعها ورئيسها . كان السادات يدخن الحشيش ، ويصاب بنوبات من القلق العصبي ، ولكن تيرنر لم يكن يولى أى اهتمام على الإطلاق لهذا النوع من شائعات القصور . وعلى أية حال ، لم يكن من المحتمل أن تواجه وكالة المخابرات المركزية أية مفاجآت من جانب السادات أو من جانب الأحداث في مصر — فالمكان كان محاطاً بالأسلاك !!



مع تعيين وليم كيزي مديراً للمخابرات المركزية خلفاً لتيرنر ، توجه هذا الأخير ليطلعه هو الرئيس ريجان على تقرير شامل لأوضاع المخابرات .... ومن بين الأمثلة التي عرضها تيرنر أنه راح يشرح كيف أن وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي قد أخضعتا الحكومة المصرية للمراقبة الإلكترونية ، وكيف أن لديهما عملاء فيها من القاعدة إلى القمة : وأنه من الناحية العملية ، كان الرئيس المصري أنور السادات كماً معروفاً بالكامل لوكالة المخابرات المركزية وللحكومة الأمريكية .

كذلك ، كان تيرنر يعرف من تقارير المخابرات أن الأمير فهد ولي عهد المملكة العربية السعودية يسرف في معاقرة الخمر ، مخالفاً بذلك التعاليم الصارمة للدين الإسلامي

وماذا عن عملية أفغانستان ؟ فقال جون ماكاهون نائب مدير المخابرات المركزية انها مشروع تعاوني واسع : فيتم شحن الأسلحة من مصر أساساً . وتوفر باكستان الطريق : أما السعودية فتقدم أموالاً أكثر مما تقدمه وكالة المخابرات المركزية نفسها .



وفي السادس من أكتوبر ١٩٨١ تلقى كيزى نبأ عاجلاً بأنه قد تم إطلاق النار على الرئيس المصرى أنور السادات بينما كان يشاهد عرضاً عسكرياً . وظلت التقارير الواردة من محطة ( وكالة المخابرات المركزية ) بالقاهرة تكرر على مدى ثلاث ساعات الخط الرسمى للحكومة المصرية القائل بأن إصابة السادات ليس خطيرة ، رغم أن التقارير الإخبارية للتلفزيون الأمريكى كانت تفيد أن الرئيس المصرى قد لقي مصرعه .

وكانت المساعدة فى إبقاء السادات فى الحكم واحدة من المهام الكبرى للإدارة ( الأمريكية ) ولو كانت وكالة المخابرات المركزية . التى كانت تقدم لحكومته مساعدات أمنية ومعلومات مخابرات سرية . فم منذ اتفاقيات كامب دافيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، كان السادات معزولاً فى الشرق الأوسط . ومن زاوية ما ، فقد كان شيئاً صنعه الشعب الأمريكى وقصاصات الصحف الأمريكية . ولكنه لم يكن يتمتع بأى وضع مماثل لذلك داخل بلاده . كما أن زوجته جيهان السادات ، بملابسها الغربية وعاداتها وافكارها عن استقلال المرأة ، كانت موضع نفور كثيرين من المتشددى المسلمين .

وكانت معلومات المخابرات التى كانت الوكالة تغذى السادات بها تتضمن معلومات عن نقاط الضعف فيه ، وعن القوى المحتشدة ضده . وفى الشهر السابق ، وفى لقاء شخصى ، تم تقديم معلومات تفصيلية إليه حول التهديدات التى يتعرض لها من ليبيا وأيوبيا وسوريا وإيران . وبعد حوالى ثلاث ساعات من النبأ الأول يوم ٦ أكتوبر أكدت محطة وكالة المخابرات المركزية فى القاهرة مقتل السادات . فقد مات على الفور متأثراً بجروح متعددة .

وارتاع كيزى من الخزى . فطوال ذلك الصباح . كان يجرى التأكيد لريجبان فى المكتب البيضاوى أن أنباء التلفزيون غير صحيحة . كما كان القلق يساور كيزى اينمان من أن الحكومة المصرية الجديدة التى سيشكلها نائب الرئيس حسنى مبارك قد تتقدم باحتجاج عنيف ، وربما انفعالى اللهجة ، لأن وكالة المخابرات المركزية التى كانت تتولى تدريب الحراس الشخصيين للسادات قد فشلت فى تحذيرهم مما حدث . إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث ولم تتقدم مصر حتى بشكوى هادئة .

واتضح أن الذين قاموا باغتيال السادات هم جزء من مجموعة أصولية محلية داخل مصر . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد ركزت اهتمامها بدرجة بالغة بالتجسس على حكومة السادات واختراقها ، وبتحذير السادات من التهديدات الخارجية ، بحيث تجاهلت القوى التى تعمل داخل مصر . وكان الأمر قريباً على نحو خطير من تكرار نكبة إيران ، وكاد كيزى يصاب بنوبة قلبية . إن وكالة المخابرات المركزية بحاجة إلى المزيد من القنوات المستقلة للمعلومات فى مصر ، تكون أكثر اتساعاً . وببساطة يجب ألا تكون هناك أية حدود فى مجال جمع المعلومات السرية وخاصة فى الشرق الأوسط وعلى الأخص فى مصر الآن . كان يريد المزيد من المعلومات ، سواء من المصادر البشرية أو من الوسائل الالكترونية ؛ وحتى فى أعلى مستويات الحكومة الجديدة . وأصدر كيزى



أوامره قائلاً : « وادفعوا ببعض الناس في الشارع ... ( كلمة بذينة جداً ) ليروا ما إذا كان أحد مابسييله لإطلاق النار على مبارك » .

ولما كان ريجان لا يقرأ كثيراً من الروايات ، بل يفضل مشاهدة الأفلام السينمائية ، فقد بدأت وكالة المخابرات المركزية تنتج صوراً للزعماء يمكن أن يراها الرئيس في البيت الأبيض أو في كامب ديفيد . وكانت إحداها عن الرئيس المصري الجديد . وبعد أن ظهرت على الشاشة كلمة « سرى » بدأ صوت المذيع يقول : « هذا هو حسنى مبارك » ، وتلا ذلك موسيقى وألوان على الشاشة ، ثم صور للقرية الصغيرة التي ولد فيها مبارك — كفر المصيلحة الواقعة في إحدى محافظات الدلتا .

وكانت عملية مساعدات الأمن والمخابرات للرئيس المصري الراحل أنور السادات تبين مزايا ومساوىء هذا النوع من العمليات السرية . فالسادات كان قد تولى الحكم عام ١٩٧٠ ، وبعد عامين طرد الروس من مصر . وسرعان ما بدأت وكالة المخابرات المركزية واحداً من أفضل برامجها لتوفير الحراسة الشخصية ومعلومات المخابرات له . أولاً : كانت الولايات المتحدة تريد السادات حياً . ولكنها كانت تريد — ثانياً — تدفقاً للمعلومات الداخلية الحميمية عن السادات ، وعن السياسات والمناورات في قصره . وكان جانباً كبيراً من هذه المعلومات عديم الفائدة : ولكن كان هناك ابتهاج غامر داخل وكالة المخابرات المركزية بأن يكون لها هذه المصادر المقربة ، التي كانت تسجل أهواء وطموحات وسياسات عشرات من الوزراء ونواب الوزراء .

وفي أوقات ما ، لم يكن هناك مايكفى من التقييم « لخصيلة » المعلومات . فالكلم كان يطغى على الكيف : حيث كان فيضان هائل من المعلومات يتدفق على المحللين . وفي بعض الأوقات ، كان مجرد ترتيبها صعباً ، وتقييمها مستحيلاً . فكلما زاد ماتعرفه وكالة المخابرات المركزية ، كلما قل ماتحصل عليه بالفعل . وكان الزعماء الذين على شاكلة السادات يستخدمون هذه العمليات كنوع من المفتاح الذى يتيح له باباً خلفياً إلى حكومة الولايات المتحدة . وكطريقة لتلاقي القنوات الدبلوماسية الطبيعية ، والاتصال بوكالة المخابرات المركزية طلباً لمعلومات خاصة ، أو خدمات ، أو حتى أموال .

وكان السادات يعامل مدير المخابرات المركزية نفسه كما لو كان ضابط مخابرات في بعض الأوقات . وقد افتتح ( مدير المخابرات المركزية الأسبق ) وليم كولبى مذكراته التي تحمل اسم « رجال شرفاء » بوصف لرحلة قام بها إلى فلوريدا عام ١٩٧٥ « للقاء بروتوكولى مع الرئيس المصرى الزائر أنور السادات ... للترحيب به » . وظل طوال بعد ظهر ذلك اليوم ، وطوال الليل جالساً في سيارة خارج مقر إقامة السادات المؤقت ، ولكنه لم يقابله مطلقاً . وبدلاً من ذلك ، كان السادات يستقبل باربرا وولترز لإجراء حديث معه . وقد ذكر كولبى هذه الواقعة لأنها تمت في عطلة نهاية الأسبوع التى أقامه فيها الرئيس فورد . ومن الواضح أنه لم يسافر من واشنطن من أجل « البروتوكول » و « الترحيب » فحسب . فحتى رغم ماهو معروف عن كولبى من رقة

وتواضع ، فإنه ما كان يقضى ليلة السبت في سيارة مالم تكن العلاقة ( مع السادات ) هامة . وبوجه عام ، كان السادات رصيذاً للمخابرات ، وإن لم يكن يحصل على أجر مباشر من وكالة المخابرات المركزية ، كما لم يكن خاضعاً لسيطرتها بأي معنى من المعاني : ولكنه حسب تعريفه للمصلحة المتبادلة ، قد فتح نفسه وبلاده أمام المخابرات المركزية . كان الأمر طريقاً مزدوجاً إلى حد كبير ، ولكنه كان طريقاً خطيراً للجانبين معاً .

وكان بعض من مسئولى وكالة المخابرات المركزية ذوى الخبرة الواسعة للغاية يتشككون في العلاقة مع السادات ، ويستنتجون أن تلك كانت طريقة عمل السادات : أن يجعل الجميع يعتقدون أنهم يمتلكونه . ومن بعض الوجوه ، كان يبيع ١١٠ في المائة من نفسه للأطراف الرئيسية . فالولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية كانت تعتقد أنها تمتلكه : وكذلك كان يعتقد الجيش المصرى ؛ وكذلك كانت تعتقد الدول العربية الأخرى : وكذلك كان يعتقد الإسرائيليون بعد كامب دافيد . وكانت هذه هى الطريقة التى كان يربط بها السادات الأمور معاً . وربما أسهم هذا الأسلوب في تغذية عزله عن شعبه . وجاء يوم الحساب في ذروة الإحساس بالرضا عن النفس : فالحراس الشخصيون والأمن الذى ظل يعمل طويلاً قد فشلوا . وكان اغتياله في عرض عام في السادس من أكتوبر ١٩٨١ يمثل نهاية لواحدة من أهم علاقات المخابرات لوكالة المخابرات المركزية .



وكان لوكالة المخابرات المركزية بعض العلاقات الخاصة في أماكن أخرى من العالم العربى ، ومن بينها الملك الحسن الثانى عاهل المغرب . فبعد أن نجح رجال حرب العصابات الذين تدعمهم ليبيا في إبادة حامية مغربية في إقليم الصحراء الأسبانية السابقة في ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ، حمل كيزى إلى الرئيس ريجان مباشرة طلباً من الملك الحسن للحصول على مساعدة أمريكية . وقال كيزى لريجان : « إننا نريد أن نسانده » . وسرعان ماتم إيفاد فريق يضم ثلاثة وعشرين من مسئولى البنتاجون ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية إلى المغرب . ومرة أخرى استبعد هيج ووزارة الخارجية من الأمر .

وكان واحداً من برامج المساعدات السرية يجرى في المغرب ، حيث ظلت وكالة المخابرات المركزية على مدى سنوات تزود الملك الحسن الثانى بالمساعدات الفنية والتدريب والاتصالات . ( فخلال الحرب العالمية الثانية ، التقى الضابط الأمريكى الشاب فيرنون وولترز بولى العهد الشاب الأمير الحسن ، الذى كان في الثالثة عشرة من عمره آنذاك . وكانت بداية لصداقة امتدت حتى الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، عندما أصبح وولترز نائباً لمدير المخابرات المركزية ، وحيث كان يعتبر تقريباً بمثابة ضابط المخابرات الذى يتولى توجيه الملك ! ) . وعلى مدى سنوات ، ساعد برنامج مساعدات وكالة المخابرات المركزية في إبقاء الملك الحسن في الحكم منذ عام ١٩٦١ . وفي المقابل ، سمح الحسن لوكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى بالحرية الكاملة في بلاده .

وجرت في المغرب عمليات واسعة حساسة للمخابرات الأمريكية باستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة ومعقدة . وكان ذلك أمراً هاماً بوجه خاص نظراً لموقع المغرب الاستراتيجي المطل على مضيق جبل طارق ، الذي يتحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط .

وفي الواقع . فإن الولايات المتحدة ومحطة وكالة المخابرات المركزية في المغرب — وفي عشرات من البلدان الأخرى — كانت تقول : « نحن أصدقاؤكم ، ونريد أن نشمحكم برعايتنا » . وفي الحالات السياسية الداخلية شديدة الاضطراب ، كانت هذه المساعدات من جانب وكالة المخابرات المركزية يمكن أن تعني الاستمرار والبقاء على قيد الحياة .

وكانت هذه العمليات توفر نوع المعلومات الذي كان يطلبه الجهاز السياسي للإدارة الأمريكية ، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي والبيت الأبيض . وكانت هذه العمليات لمساعدات الأمن والمخابرات تؤتي ثمارها . وبوجه عام ، كان لدى كيزي إثنتا عشرة عملية من هذا النوع . من بينها :

— الرئيس التشادي حسين حبري ... وكان حبري قد وصل إلى السلطة في العام السابق بعد أن تلقى مساعدات سرية شبه عسكرية من وكالة المخابرات المركزية ، ضمن واحد من أول الأوامر التي أصدرتها إدارة ريجان لإنزال العقاب بالقذافي . وكان وجود قيادة صديقة في تشاد مفتاحاً للاستمرار في عقاب القذافي .

— الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ...

— زعيم ليبيريا صامويل دو ....

— الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ...

— الرئيس السوداني جعفر نميري ، الذي كان يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، والذي كان حاجزاً آخر أمام القذافي في إفريقيا .

— رئيس السلفادور نابليون دوارتي ....

وكانت هناك حالات أخرى — بعضها واضح ، والبعض الآخر ليس بنفس القدر من الوضوح .



وفي خريف عام ١٩٨٥ ، كان مجلس الأمن القومي يمضي قدماً في خطة « الوردة »<sup>(١)</sup> لشن هجوم مصري — أمريكي مشترك ضد ليبيا . ومثلما كان الحال بالنسبة لإيران ، كانت هناك انقسامات مريرة بين كبار مستشاري ريجان . فشولتز كان يعارض ذلك ؛ وقام سرّاً باستدعاء نيكولاس فيليوتس السفير الأمريكي في القاهرة إلى واشنطن ليفند خطة مجلس الأمن القومي .

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر الفصل الثاني الخاص بليبيا .

وعندما وصل فيليوتس إلى واشنطن ، قال أحد كبار نواب شولتز له : « إنك لن تصدق ما الذى يطرحه الآن هؤلاء المجانين فى البيت الأبيض » . وبعد أسبوع من العمل المكثف كان شولتز وفيليوتس يعتقدان أنهما تمكنا من تحويل الخطة إلى « خطة طوارئ » وإلى « سيناريوهات دفاعية تقتصر على رد الفعل » ( على ماقد يقوم به القذافي ) .

وكان ماكفرلين يركز اهتمامه على قمة ريجان — جورباتشوف القادمة ؛ وبالتالى ، كان نائبه جون بويند كستر هو المسئول عن تخطيط العملية الليبية . وأصر بويند كستر على أن يزور القاهرة بنفسه ، ويلتقى بالرئيس المصرى حسنى مبارك ، من أجل مواصلة عملية « الوردة » . وحاولت وزارة الخارجية وفيليوتس إنشاءه عن ذلك : ولكن بويند كستر وصل إلى القاهرة فى عطلة عيد العمال ، حاملاً وعداً من الرئيس ريجان بتوفير معاونة قتالية مباشرة من جانب الولايات المتحدة . ولكن قبل أن يتمكن بويند كستر من طرح رؤيته المتشددة للخطة ، قاطعه الرئيس المصرى ، وهو رجل قليل الصبر يفضل الحديث على الاستماع ، قائلاً :

« انظر أيها الأدميرال . عندما نقرر أن نهجم ليبيا ، فسيكون ذلك بقرار منا ، ووفقاً لتوقيتاتنا ! » .

وعقد بويند كستر اجتماعات أخرى مع كبار المسئولين المصريين فى وزارة الدفاع ، حيث قوبل مايطرحه بشكل أفضل . ورغم نفور مبارك الواضح ، فإن بويند كستر كان على ثقة من أنه قد نقل إليه رغبة الرئيس ريجان فى القيام بعمل ، وأن ذلك سيكون فى النهاية هو العامل الهام .



وفى شهر أكتوبر ، قام أربعة من « الإرهابيين » التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية باختطاف سفينة الركاب الإيطالية « أكيلي لاورو » وعلى متنها ٤٣٨ راكباً ؛ ووضع البيت الأبيض نفسه فى حالة تأهب « لحدوث عمل إرهابى » . وقتل أمريكى فى التاسعة والستين من عمره ، يدعى ليون كلينجهوفر ، وألقيت جثته من السفينة فى البحر — بما كان يوفر رمزاً مطلوباً . ورست السفينة فى مصر ، والخاطفون لا يزالون يسيطرون عليها .

وكان مبارك يكره نظام تأمين الاتصالات الصوتية الذى أمدته به الولايات المتحدة . فقد كان جهاز التليفون مزوداً بزر يتعين الضغط عليه أثناء الحديث ، بحيث لا يستطيع الشخص الذى على الطرف الآخر أن يتكلم وهو يستقبل المكالمات . وكان ذلك يجعل من الصعب مقاطعة المتحدث الذى على الطرف الآخر . ولذلك كان مبارك يستخدم أجهزة التليفون العادية . وكانت هناك أوامر بتشديد وزيادة العمليات الأمريكية لجمع معلومات المخابرات فى مصر ، وخاصة بواسطة وكالة الأمن القومى والأقمار الصناعية . وفى وقت مبكر من صباح يوم الخميس العاشر من أكتوبر ، تم التقاط مكالمات للرئيس مبارك ؛ وخلال نصف ساعة كانت المعلومات قد وصلت إلى غرفة العمليات فى البيت الأبيض فى رسالة شفرية سرية للغاية . وكانت تسجيلات قصيرة لمحادثة دارت بين مبارك ووزير خارجيته . وكان مبارك قد صرح علناً بأن الخاطفين الأربعة المنتمين



لمنظمة التحرير الفلسطينية قد غادروا مصر . إلا أن التسجيل كان يحكى قصة أخرى . ففى المحادثة التى تم التصنت عليها ، كان مبارك يقول لوزير خارجيته إن الخاطفين لا يزالون فى مصر . وقال صائحاً إن جورج شولتز يكون « مجنوناً » إذا اعتقد أن مصر يمكن أن تسلم الخاطفين إلى الولايات المتحدة كما تطلب واشنطن . وقال إن مصر فى النهاية هى بلد عربى . ولا يمكن أن تدير ظهرها لأشقائها فى منظمة التحرير الفلسطينية .

وبحلول الساعة الحادية عشرة من صباح نفس اليوم ، وردت إلى غرفة العمليات مكالمة أخرى تم التقاطها ، وذكر فيها مبارك رقم الطائرة التى ستقنع بالخطفين الأربعة خلال ساعات معدودة . وكانت الطائرة البوينج — ٧٣٧ التابعة لشركة مصر للطيران تقف على ممر الإقلاع فى قاعدة ألماتة الجوية فى القاهرة .

وكان الكولونيل أوليفر نورث يعرف أن من النادر توافر معلومات سرية بمثل هذه الدقة ؛ وأنها فى هذه الحالة فرصة لن تستمر طويلاً ، فقدم إلى بويند كستر خطة جريئة : اعتراض الطائرة المصرية بالمقاتلات الأمريكية ، وإجبارها على الهبوط فى إحدى قواعد حلف الأطلنطى فى صقلية ، والقبض عندئذ على الخاطفين .

وتم نقل الخطة إلى الرئيس ريجان ، الذى كان فى شيكاغو ، ووافق عليها .

وخلال فترة بعد ظهر نفس اليوم ، قدمت وكالة الأمن القومى نصوص عشر مكالمات تم التقاطها لمبارك وهو يناقش الخطة النهائية لنقل الخاطفين . وبالنسبة لكل من بويند كستر ونورث ، كان الأمر يبدو كما لو كانا موجودين فى مكتب الرئيس المصرى . وكشفت هذه المكالمات محنة مبارك وهو يناور . ففى بداية الأمر ، لم يكن يعلم بمقتل كلينجهوفر : ثم عندما علم بذلك وأدرك أهمية النبأ ، أدرك أن الولايات المتحدة ستضطر للقيام بتصرف ما . وراح يصرخ فى مساعديه ، طالباً أن يعرف لماذا لم يتم إبلاغه على الفور .

وقدمت وكالة الأمن القومى للبيت الأبيض توقيت وصول الخاطفين الأربعة إلى الطائرة ، ورقم الرحلة الجوية ، ومسار الطائرة فى رحلتها إلى الجزائر لتسليمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية وفى وقت لاحق من بعد ظهر نفس اليوم ، أقلت أربع مقاتلات من طراز « اف — ١٤ » من على ظهر حاملة الطائرات الأمريكية « ساراتوجا » ، واعترضت الطائرة المصرية ، وأجبرتها على الهبوط فى صقلية . وقررت إيطاليا تقديم الخاطفين للمحاكمة .

وفى الصباح التالى ، وقف ريجان عندما دخل بويند كستر إلى غرفته ، ورفع يده بالتحية العسكرية ، قائلاً : « أحيى البحرية ! »

وكان الملف السميك ، الذى يضم عشرات الصفحات من تسجيلات محادثات مبارك ، هو مفتاح العملية — حيث كان يوفر الخطط المحددة والنوايا ، والمزاج ، وتصميم مبارك على تسليم الخاطفين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومتى وكيف يتم ذلك . وانهاى الشئ على ريجان من



الجميع ؛ من رأى العام ، جمهوريين وديمقراطيين على حد سواء . وكان ذلك أول انتصار واضح له على « الإرهابيين » . ولما كان ريجان يعرف أهمية المكالمات التي تم التصنت عليها والتقاطها ، فقد كاد ينحنى أمام مدير مخابراته المركزية ولیم كيزى عندما استقبله بعد ذلك . وكان انتصارا جميلا بالنسبة لكيزى . وكان كثير من المتشككين ، ومن بينهم روبرت جيتس نائب مدير الوكالة لشئون المخابرات يقولون بأنه ليس من الواقعية أن يتوقع المرء أن تخبئه معلومات سرية تكتيكية في الوقت المناسب ، ولكن عندما توافرت مثل هذه المعلومات من وكالات المخابرات ، كان جيتس يرى أن الأمر لا يعدو أن يكون حظاً طيباً . ولكن كيزى صنع خطه الخاص ؛ فقد كان ذلك هو ما ظل يعمل من أجله لإثبات قيمة التجسس .

وبعد حوالى أسبوعين من ذلك ، اكتشف الرئيس المصرى مبارك جهاز تصنت على تليفون مكتبه ؛ ولكن وكالة الأمن القومى كانت لديها أساليب أكثر تقدماً ، وظلت تحصل بالتالى على تسجيلات للمكالمات بما فى ذلك مكالمة أجراها مبارك فى وقت لاحق من ذلك الشهر أظهرت غضبه الشديد على السوريين لأنهم أعادوا جثة كلينجهوفر إلى الولايات المتحدة بعد أن ألقته الأمواج على الساحل السورى .



وفى أواخر عام ١٩٨٥ ، ومع استمرار الخطط الأمريكية ضد القذافى ... التقى السفير الأمريكى فى القاهرة فيليوتس مع وزير الدفاع المصرى المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الذى كان يقود الجهود المصرية لإسقاط القذافى . وأعرب أبو غزالة عن انزعاجه من تسرب أنباء الجزء الخاص بوكالة المخابرات المركزية من العملية ؛ وسأل فيليوتس : كيف يمكن لمصر أن تثق بالولايات المتحدة . وأعرب عن قلقه إزاء الخطط العسكرية . وراح يتساءل : ماذا عن خليج الخنازير ؟ هل ستراجع الولايات المتحدة ، مرة أخرى ، فى اللحظة الأخيرة ؟

ورد فيليوتس بأن الرئيس ريجان منزعج للغاية إزاء تسرب الأنباء ، وانه سيتم اتخاذ إجراءات ضد المسئولين عن تسريب المعلومات . وقال فيليوتس إن الموضوع سرعان ما سيصبح باهتاً فى نفس الوقت ، لأنه ليس هناك أى خلاف سياسى حوله — فالجميع فى الولايات المتحدة يريدون التخلص من القذافى .



... وفى تلك الأيام ، فى نوفمبر ١٩٨٥ ، اختطفت طائرة ركاب تابعة لشركة مصر للطيران إلى مالطة ؛ وكان الكولونيل أوليفر نورث فى غرفة العمليات يراجع التقارير التى ترد عن عملية الاختطاف . وطلب نسخة من صحيفة **الواشنطن بوست** المنشور بها قبل ثلاثة أسابيع موضوع عن العملية السرية التى تستهدف إسقاط القذافى . ثم طلب ترجمة للتسجيلات التى تم التصنت عليها للقذافى صباح يوم اختطاف الطائرة المصرية . وقال : إنها ربما تكشف أن مانشرته الصحيفة الأمريكية كان سبباً فى اختطاف الطائرة المصرية . إلا أن التسجيلات لم تكشف أية

صلة لليبيا بعملية الاختطاف . وفى وقت لاحق من اليوم ، قام الكوماندوز المصريون باقتحام الطائرة وقتلوا أثناء ذلك ٥٧ من الركاب الثمانين الذين كانوا على متنها .



وفى الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٣ يناير ١٩٨٦ ، دخل بويند كستر متجهماً إلى مكتب بن برادلى مدير تحرير « الواشنطن بوست » . وكان لدينا موضوع عن ليبيا معد للنشر صباح اليوم التالى . وكان الموضوع يتضمن أن الرئيس ريجان سيوفد فى اليوم التالى مبعوثاً سرياً إلى القاهرة ، هو اللفتنانت جنرال ديل فيسر رئيس إدارة الخطط فى هيئة الأركان المشتركة . ليتابع التخطيط العسكرى السرى لهجوم مشترك محتمل ضد ليبيا — عملية « الوردية » . وقال بويند كستر لبرادلى : إن نشر هذا الموضوع من شأنه أن يعرقل خيارات الرئيس ريجان فى التعامل مع القذافى « والإرهاب » . وقال : إنه فى حالة الحرب المعلنة ، وهى الحالة التى تكاد أن تكون قائمة ، فإن مامن صحيفة أمريكية يمكن أن تفكر فى نشر مثل هذه المعلومات عن خطط سرية ؛ وقال إن المصريين سيلغون زيارة فيسر إذا ما نشر الموضوع . وقال بويند كستر إن الخطة أكبر وأكثر تعقيداً ، وإن كان قد اعترف بأن الواشنطن بوست لديها الخطوط العريضة لها . وقال إنه ليس هناك شئ وشيك الحدوث . ورد برادلى بأنه لا يفهم السبب الذى يدعو بويند كستر للتحجج بالأمن القومى طالما أن ريجان لا يخطط لشئ خطير . وطلب بويند كستر أن يتم إبلاغه بما ينوى برادلى نشره ، وغادر مبنى الصحيفة .

وبعد بعض المجادلات والأخذ والرد ، قرر برادلى إدراج إشارة موجزة إلى رحلة فيسر ضمن موضوع تحرك مجموعتى قتال تضمان حاملات طائرات لإجراء مناورات قبالة الساحل الليبى . وأصبحت الفقرة الخامسة من الموضوع تقول الآن إن ريجان أمر « بإيفاد مبعوث إلى مصر لإجراء مزيد من المباحثات حول تنسيق الخيارات العسكرية المحتملة » .

واتصل برادلى ببويند كستر لإبلاغه بذلك . وقال : إن فيسر لن يذكر بالاسم فى الموضوع ، كما لن يتضمن الموضوع ما هو مخطط من سفره فى اليوم التالى . واعترض بويند كستر بشدة ؛ فالموضوع سيفرض إلغاء مهمة فيسر السرية لأن المصريين حساسون بصورة لا يتصورها العقل إزاء تسرب مثل هذه الأنباء .

وفى البيت الأبيض ، راح بويند كستر يعد مجلس الأمن القومى لما كان يتوقع أن يكون رد فعل واسع النطاق فى اليوم التالى .

ولكن فى الصباح التالى ، راحت كل أجهزة الإعلام تتناقل أنباء خطة المناورات التى تشمل حاملات طائرات قبالة الساحل الليبى : ولم يلاحظ أحد ماذكرته الواشنطن بوست عن المبعوث الذى لم يذكر اسمه . لم توجه أسئلة إلى البيت الأبيض . وحتى السفارة المصرية ، لم تتصل بوزارة الخارجية ولا بمجلس الأمن القومى . وكان بويند كستر مندهشاً . وعندما تساءل شخص فى

مجلس الأمن القومي عما يتعين عمله ، رد دون فورتيير نائب بويند كستر قائلاً : لنفرض حظراً على دخول الواشنطن بوست إلى مصر، ووضح الجميع بالضحك !

وأجل بويند كستر مهمة فيسر لعدة أسابيع . وبعد اجتماع تم في وقت لاحق في البيت الأبيض ، كتب بويند كستر إن الرئيس ريجان أقر الاستمرار في خطط عمليتي « الزهرة » و « الوردية » . وفي هامش إحدى المذكرات الموجودة في الملفات ، كتب بويند كستر إنه في حالة الهجوم على ليبيا ، فإن الولايات المتحدة ستقدم « معاونة قتالية داخل ليبيا » . وكان فيسر مكلفاً بأن يبحث أربعة خيارات في مصر : ثلاثة منها دفاعية في حالة إذا ما بدأت ليبيا بالهجوم : أما الخيار الرابع ، الذي أضيف بناء على توجيه من البيت الأبيض ، فكان يتمثل في توجيه ضربة وقائية ضد ليبيا . وعاد فيسر ليقدم إلى بويند كستر تقريراً يفيد أنه أجرى مباحثات مثمرة للغاية .



... وفي منتصف مارس ١٩٨٦ ، اتخذ قرار بإجراء مناورات في خليج سرت باسم « عملية نيران البراري » .... ولكن بحلول يوم الأربعاء ٢٦ مارس ، وفي الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر بتوقيت واشنطن تم وقف مناورات « نيران البراري » . ففي صباح ذلك اليوم ، نشرت الواشنطن بوست موضوعاً كشفت فيه بعض الخطوط العامة للخطبة ، وذكرت أن كلاً من بويند كستر ونائبه فورتيير قد زارا مصر سراً قبل ذلك بستة أشهر « لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة المحتملة ضد ليبيا » .

وبعد ظهر نفس اليوم ، تلقيت مكالمة من أحد العاملين بمجلس الأمن القومي ، قال : إنه يتحدث نيابة عن بويند كستر وفورتيير : وقال : « يجب أن تعلم أنهم ليسوا سعداء هنا ( بما نشر ) . كيف تذكر اسم بويند كستر وفورتيير بشأن تلك الرحلة السرية إلى مصر — في الوقت الذي ندخل فيه مواجهة مع القذافي . مع ميله « للاغتيالات » والأعمال الإرهابية . في لحظة المواجهة العالية ، إن كشف الرحلة السرية يبرز وجودهما .... إنها قلقان بشأن أسريتهما — إن هذا تجاوز للحدود . إن بويند كستر وفورتيير مستهدفان بالفعل » وأشار إلى أن هناك من معلومات المخابرات ما يؤيد ذلك .

واستطرد المسئول يقول ، « لم أر فورتيير في حياتي منزعجاً هكذا من أي شيء ... إنه يريد الاتصال بك ... لقد زدت بما نشرت احتمالات الخطر بالنسبة لكل من بويند كستر وفورتيير . إنني لأوافق على ذلك ، ولأدري ما الذي يمكن عمله » . وكانت لهجته أقرب إلى اليأس .

وبعد يومين ، تلقى برادلي مدير تحرير الواشنطن بوست مكالمة من بويند كستر وقال الأدميرال : « إنني أتصل بك لأحتج على الموضوع الذي نشره بوب وودوارد ولاسيما ذكر اسمي واسم فورتيير ... فعندما تنشر الصحف الأسماء ، فإن ذلك يركز تفكيرهم علينا » . وسأله برادلي عما إذا كان يقصد أن نشر اسمه واسم فورتيير يجعلهما أكثر تعرضاً لفرق

## الاغتيالات الليبية ؟

ورد بويند كستر : « بالضبط ! »

فقال برادلى إنه يعتقد أن ذلك فيه شئ من التجاوز. ففي النهاية هناك رجال على تلك السفن « على المكشوف » ؛ وبالتأكيد فإن القذافي يمكن أن يعرف بسهولة من المشركين في اتخاذ القرارات على مستوى أجهزة الأمن القومى الأمريكية .

ورد بويند كستر قائلاً : « اننى أريد فقط أن أسجل احتجاجى » ؛ ثم أضاف إنه يحمل الواشنطن بوست المسئولية إذا ماعثر على جثته أو جثة فورتير وقد نسفت أو مزقتها طلقات الرصاص . ثم أضاف اعتراضاً ثانياً ، وقال : « ثم إن وودوارد لم يتصل بأحد على الإطلاق » . وقال إن أحداً لم ينبه إلى أن الأسماء ستنتشر .

ورد برادلى قائلاً : « إننا اتصلنا بالكثيرين ، كما تعرف بالتأكيد » .

وقال بويند كستر : « حسناً ، لكم عملكم ولى عملى » .

... وبعد عدة أيام ، تحدثت مع مصدر رفيع المستوى بالإدارة الأمريكية ، وحكيت له عن انزعاج بويند كستر وفورتير ، فقال : « لا . لقد كانوا متزعجين بسبب وقف الاعمال الحربية فحسب » وأضاف مؤكداً : « ولكنها ستحدث » فالتصميم على « اصطيد » القذافي أو ضربه بشكل ما أصبح أشبه بحالة الحمى .

وفي هذه المرة ، وصل مانشرته الواشنطن بوست عن التخطيط العسكرى السرى مع مصر ، وصل إلى القاهرة . وكتب رئيس تحرير صحيفة الأهرام شبه الرسمية ابراهيم نافع ، وهو صحفى مقرب من الرئيس مبارك ، يقول : « لقد حاولت الولايات المتحدة أكثر من مرة إشراكنا فى عمل عسكرى ضد ليبيا » . وذكر أنها كانت ثلاث محاولات ! وقال : إن مصر قد رفضتها جميعاً . إلا أن السفير الأمريكى فيليبوتس ، فى رسالة سرية بعث بها إلى واشنطن ، قال إن الرئيس مبارك تعهد له فى محادثة خاصة أن تستمر مصر فى ذلك التخطيط ، وأن ماتشره الصحف الأمريكية لا يؤثر كثيراً ، فهو مجرد « مطبات » فى الطريق !!





## الفصل الثاني

---

ليبيا: هوس أمريكي راسخ... القذافي



في اليوم الثالث من تولى وليم كيزى رسمياً لمنصبه كمدير للمخابرات المركزية الأمريكية ، تلقى نسخة من تقرير سرى لتقديرات المخابرات يقع في اثنتى عشرة صفحة ، كان قد تم إعداده قبل أن يؤدي اليمين الدستورية مباشرة . وكان التقرير الذى يحمل عنوان « ليبيا : الأهداف ونقاط الضعف » ، يتضمن عرضاً موجزاً لما يمكن توقعه من القذافى خلال الأشهر التالية . وكان القذافى لم يعد مجرد مشكلة مجردة ، بل كان مشكلة كيزى على وجه التحديد . وكانت الوثيقة تحمل عبارة « تحذير : إن هذه الوثيقة تتضمن مصادر وأساليب عمل المخابرات » .

وقرأ كيزى : « صدرت هذه التقارير عن مدير المخابرات المركزية . وقد أقرها المجلس القومى للمخابرات الخارجية ، باستثناء ما هو وارد في النص من ملاحظات » . وكان المجلس القومى للمخابرات الخارجية هو الهيئة التى تضم مديرى كل وكالات المخابرات الأمريكية ، وهى الهيئة التى أصبح كيزى يرأسها الآن .

وانتهت الوثيقة إلى تلخيص « التقديرات الرئيسية » :

أولاً : « إن نجاح القذافى الأخير في تشاد قد ضمن أن تشكل سياساته العدوانية تحدياً متنامياً للمصالح الأمريكية والغربية » . فقبل عدة أشهر من ذلك ، كان القذافى قد أرسل آلاف من القوات إلى تشاد المجاورة التى تقع إلى الجنوب من ليبيا مباشرة . وكانت تشاد ، وهى مستعمرة فرنسية حتى عام ١٩٦٠ ، واحدة من الدول الأفريقية الجديدة الكثيرة التى ظل فيها التنافس مستمراً من أجل اغتصاب القيادة وضمّان الولاء . وقالت التقديرات : إن المشكلة التى يمثلها القذافى ليست بسبيلها إلى الاختفاء ؛ بل إن الاحتمال المرجح مستقبلاً هو : « المزيد من نزعة المغامرات » .

ثانياً : « إن المعارضة لنظام القذافى في الداخل والخارج ضعيفة التنظيم وعديمة الفعالية . وذلك يعنى أن أى عمل سرى سيتطلب ما هو أكثر من مجرد الإمداد بالأموال أو الأسلحة ؛ إذ سيتعين أيضاً معالجة المشكلات الخاصة بالتنظيم والمعنويات .

ثالثاً : إن سياسات القذافى المعادية للغرب إنما تخدم الأهداف السوفيتية ... فالسوفييت يحصلون على مبالغ كبيرة من العملات الصعبة بمبيعات الأسلحة الهائلة إلى ليبيا وحددت

التقارير حجمها بنحو مليار دولار سنويا ، ورغم أن القذافي ليس بيدقا يحركه السوفييت ، فإن علاقته بهم حميمة إلى درجة كبيرة للغاية .

واستطردت الوثيقة تقول : إن القذافي قام في الآونة الأخيرة « باستخدام المؤامرات السياسية والنشاط الدبلوماسي والإرهاب والاعتقالات ، ثم الآن في تشاد .. الاحتلال العسكري » .

واستخدمت الوكالة علماء نفس وأخصائيين نفسانيين ، أخذوا معلومات المخابرات الخام التي تم جمعها على الطبيعة ، وقاموا بتحويلها إلى « صورة نفسية » فيما يشبه التجسس الفرويدي . وفي تحليل شخصية القذافي ، قالت التقديرات : « بسبب ظروف خاصة تعرض لها القذافي في طفولته ، فإنه امتص بشكل مبالغ فيه الخصائص البدوية المتمثلة في المثالية الساذجة والتعصب الديني والإحساس الحاد بالكرامة والتقشف وكراهية الأجانب والحساسية تجاه الإهانات » .

وكان القذافي ابن راعي غنم من البدو . ونتيجة للتمييز الذي لقيه كبدوى خلال سنوات دراسته الأولى في المدن الليبية على يد الليبيين من أهل المدن وعلى يد الأجانب على حد سواء ، فقد تطور لدى القذافي نفور حاد من النخبة المستقرة والتزام صارم بأشكال الحياة البدوية وتوحد قوى مع المجهريين والمضطهدين .

وقالت الوثيقة : إن إحدى نتائج ذلك كانت تتمثل في « تمرد ضد السلطة ، وفي مساندته بلا تمييز لقضايا التمرد في سائر أنحاء العالم » .

ومضى التقرير يغوص في التحليل النفسي المعزول عن الواقع ، ويقول : « ولكي يدافع القذافي عن نفسه من الناحية النفسية فقد تطور لديه إحساس متعال بل ومتضخم بأهميته الذاتية . إن الرؤية التي يتصورها القذافي لليبيا تسعى لأن تستعيد الطهارة والبساطة اللتين يفترض أنهما كانتا موجودتين في التاريخ العربي الأسبق » .

وتعرضت الوثيقة للبلدان الأخرى التي كان القذافي يعمل فيها سرا . « لقد انخرطت ليبيا في أنشطة سرية في أنحاء أفريقيا السوداء ، بما في ذلك رشوة الزعماء . وفي تونس التي تشترك مع ليبيا في حدود يبلغ طولها ٢٠٠ ميل ، قالت الوثيقة : إن البيانات السرية الأخيرة - وهو تعبير يعنى المعلومات الواردة من مصادر بشرية أو فنية على حد سواء - تشير إلى تزايد سرعة تدريب وتجنيد المنشقين التونسيين » .

وعلى مدى سنوات كان القذافي يطالب لنفسه بمياه إقليمية تتجاوز حد الاثنى عشر ميلاً المعترف به دولياً ، حيث كان يعتبر أن خليج سرت - وهو فجوة هائلة المساحة يبلغ عرضها ٢٧٥ ميلاً إلى الشمال من الساحل الليبي الذي يمتد ٨٠٠ ميل على البحر المتوسط - خليجاً ليبيا بالكامل . واستطرد التقرير يقول : « ورغم أن من المشكوك فيه إلى حد ما أن يخاطر القذافي بالفعل بإثارة رد انتقامي أمريكي ، فإن قواته العسكرية لديها أوامر دائمة بمهاجمة السفن أو الطائرات الأمريكية التي تتجاوز هذا الخط » وانتهت وكالات المخابرات إلى أن « احتمالات وقوع حادث تتورط فيه الولايات المتحدة قبالة ليبيا هي احتمالات عالية نسبياً » .

وأشار التقرير إلى أن نحو ١٠ في المائة من واردات الولايات المتحدة من البترول تأتي من ليبيا، التي هي مورد رئيسي للبترول ذي الكثافة الخفيفة ، والذي يقل فيه عنصر الكبريت وهو البترول الذي يصعب تعويضه من مصادر أخرى". وقال التقرير إن قطع البترول الليبي أو فرض حظر عليه يمكن أن يسفر عن "نقص خطير في البنزين في (ولايات) الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية".

وبشكل عام قال التقرير إن سيطرة القذافي على السلطة ليست مؤكدة تماماً ، واستطرد يقول : "إن لدينا دلائل على حدوث ما يقرب من محاولة انقلاب في شهر مايو الماضي ، ثم محاولة أخرى أكثر خطورة في شهر أغسطس". لكي يحمي القذافي نفسه، فقد أقام "نظاماً من المخبرين" إلا أن المعارضين المنظمين المقيمين في الخارج يلقون الدعم من الخارج ، ولا سيما من مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والعراق . وإن بعضاً من هؤلاء الذين يعيشون في المنفى يتمتعون بتأييد داخل ليبيا. ومع ذلك فقد قالت التقارير إنه « باستثناء تعرضه لعملية اغتيال ، فإنه يمكن أن يستمر في الحكم لسنوات عديدة » .

وورد ذكر وزير الدفاع التشادي السابق حسين حبري في الفقرة رقم ٥١ من التقرير . فحبري ، المقاتل الصحراوي ، كان يحارب قوات القذافي في تشاد . ( وتظهر ملفات وكالة المخابرات المركزية أن الرئيس السوداني جعفر نميري راح ، قبل ذلك بعدة شهور ، بحث وكالة المخابرات المركزية سراً على مساعدة حبري . فقد كان نميري يخشى أن تكون السودان ، وهي أكبر بلد في أفريقيا ، هي الخطوة التالية للقذافي ) . وقال التقرير : إن « المغرب ومصر والسودان وفرنسا تقدم مساعدات سرية متزايدة للتمرد الذي يقوده حبري » .

ورغم أن الأمر لم يكن بسيطاً ، فقد رأى كيزي شيئاً من الالتباس : فالقذافي يمكن أن يسقط ، فهناك « دلائل » على محاولات انقلاب ؛ كما أنه يمكن أن يستمر أيضاً . فالوثيقة مليئة بعبارات من قبيل « يمكن » و « قد » و « يحتمل » ... إلا أن كيزي كان مهتماً بالطريقة التي عبرت بها عن مخاطر محاربة القذافي .

"إن التحدي الغربي السافر يمكن أن يرتد حقاً لمصلحة القذافي ، ويحوّله من طريد معزول إلى شهيد إسلامي . فالأنظمة العربية التي لم تعترض على أية أعمال تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا ، قد تتعرض لتهديدات من جانب شعوبها — وهو الاحتمال الذي كانت هذه الأنظمة تخشاه بشدة عندما هددت الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكري ضد إيران".

وقالت الفقرة رقم ٧١ والأخيرة من التقرير : إن ماتقوم به الدول العربية من « أعمال قد تنقلب عليهم في الداخل وفي العالم العربي » .

كان أمراً مراوفاً . فالقذافي يثير المتاعب للجميع — للغرب ، وللولايات المتحدة ، وللدول العربية ، للأصدقاء والأعداء على حد سواء ، بل ولنفسه هو أيضاً .

وفي إشارة إلى الدول العربية ، قالت الجملة الأخيرة من الفقرة الأخيرة : « إن جانباً من



الدهاء إنما يتمثل في التعقل الذى يتسم به بعض خصوم القذافي الإقليميين ، ومن بينهم الرئيس السادات ، في تركيز إمكانياتهم على الاستنزاف الهادىء للقذافي في أضعف نقاطه — ألا وهى خطوطه الممتدة بأكثر من اللازم في تشاد والخطر الذى يشكله ذلك عليه في الداخل » .

وانتبه كيزى لهذه الجملة الأخيرة ، فإذا كان التركيز عليها وحدها ، فإن التقرير يمكن أن يبدو عندئذ كوثيقة بارعة ، تطور الحجج لكى تصل إلى دعوة ماهرة للعمل ؛ ففي الوقت الذى تشير فيه إلى طريقة لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ، فإنها تقترح « الدهاء » و « التعقل » في « الاستنزاف الهادىء » للعقيد الليبي . وكانت الرسالة التى ينطوى عليها التقرير مفادها أن المغامرة التشادية هى بمثابة « كعب أخيل » بالنسبة للقذافي ؛ وكان هذا الخط المقترح لإحباط خطط القذافي في تشاد يتفق مع حس كيزى الاستراتيجى . فلن يرضى كيزى بأن تجلس وكالة المخابرات المركزية مقيدة بينما تتاح لها مثل هذه الفرصة .

ومع وزارة الخارجية الجديدة وعلى رأسها الكسندرهيج ، ووكالة المخابرات المركزية الجديدة وعلى رأسها كيزى ، سرعان ماتم وضع اقتراح بتقديم مساعدات سرية لحبرى . وسميت « الطريق الثانى » تمييزاً لها عن « الطريق الأول » أو الطبيعى والخاص بالعمل الدبلوماسى والمساعدات العادية . وكان هدف هيج المعلن هو « إدماء أنف القذافي » ... وراح كيزى يدفع هذه السياسة للأمام . وكانت تشاد والسودان ومصر تجاور ليبيا من ناحيتى الشرق والجنوب ؛ وكانت تشكل حائطاً هاماً للمقاومة يتعين تدعيمه وتعزيزه .

وجرت اجتماعات بين الإدارات المختلفة ، اختتمت باجتماع فى البيت الأبيض مع الرئيس ، مماقوى الاتفاق الفلسفى الأساسى بين الأطراف الرئيسية . ولم يكن الاجماع منعقداً على إعادة تنشيط العمليات السرية فحسب ، بل وأيضاً على الحاجة لرد الاعتبار لسمعة الولايات المتحدة فى العالم . وسرعان ماوقع الرئيس أمراً رسمياً للمخابرات ، بتخصيص عدة ملايين من الدولارات للدعم السرى لحبرى . وبدأت أول عملية سرية فى عهد كيزى .



وهناك فى لانجلى ، راح كيزى يراقب عملية تشاد السرية وهى تبدأ بداية بطيئة. وكانت العملية — التى تهدف إلى مساندة الجهود التى يبذلها وزير الدفاع التشادى السابق حبرى لانتزاع السلطة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتخليص تشاد من نفوذ القذافي — كانت تتضمن مساندة شاملة : أموالاً وأسلحة ومساندة سياسية ومعونات فنية . وكان يفترض أن يكون ذلك سهلاً ؛ فقد كان يعنى ضخ المساعدات خلال خط إمداد الأموال الذى كانت تستخدمه فرنسا ، التى كانت قد أنفقت مايقرب من ١٠٠ مليون دولار على مدى سنوات لإشاعة الاستقرار فى مستعمرتها السابقة . ورأى كيزى أن أجهزة وكالة المخابرات المركزية لم تكن تعمل بالسلاسة التى ينبغى أن يكون عليها . فإدارة العمليات كانت تظهر معرفة غير كافية بأسواق السلاح الدولية — أفضل البنادق وأفضل الأسعار ، وطرق النقل المعينة ، والأساليب المصرفية لإيداع الأموال .

وراحت الوكالة في تردها تركيز على الجانب السلبي ، وتصر على أن يتعهد حبرى بعدم استخدام المعونات القاتلة ضد خصومه السياسيين . فهذه التفصيلة الدقيقة كانت قضية كبرى في مناقشات لجان الكونغرس التي تراقب أعمال أجهزة المخابرات .

وتعجب كيزى : عليهم اللعنة ، هل يريدون مذكرة بذلك من أم حبرى ؟! إن حبرى رجل متوحش يجيد الحسابات . ألم يقرأوا تقاريرهم التي كتبوها ؟! أين هي الواقعية ؟! وأدت العملية أيضاً إلى سلسلة من التقارير الصحفية ، التي كان بعضها يجعل وكالة المخابرات المركزية تبدو في صورة الأحمق .

وكان قد تم عرض الأمر التنفيذي الرئاسي الخاص بعملية تشاد على لجنة المخابرات بمجلس النواب ... وأعرب عدد من النواب عن قلقهم من غموض صياغة الأمر الرئاسي ، بالدرجة التي يمكن معها استخدامه كمبرر للسعي وراء القذافي نفسه .

وتساءل بعض أعضاء الكونغرس عما إذا كان حبرى هو الاختيار الأمثل لتلقي المعونات السرية . فمن اليسار كانت هنا تساؤلات حول إشراكه في مذابح في الماضي . ومن اليمين ، راح البعض يتذكرون تصريحاته التي أعرب فيها عن إعجابه بكل من ماو وكاسترو وهوشي منه . بل لقد دعا ذات مرة إلى « فوران ثورى في أفريقيا بأسرها » . وبالإضافة إلى هذه المشكلات ، فقد كان حبرى قبل سنوات على صلات وثيقة بالقذافي ، وحصل على أسلحة منه . فهل هو في نظر وكالة المخابرات المركزية ، أفضل بديل مناهض للقذافي ؟

وكان كيزى قد قدم إلى اللجنة نسخة من تقرير تفصيلي يتضمن الأنواع المعينة من الأسلحة التي سيتم تقديمها لحبرى ، والصلات التي سيتم ذلك عن طريقها ، وتقديرات التكاليف ، ومدة استمرار العملية . ومع ذلك أرسل أعضاء لجنة المخابرات بمجلس النواب رسالة سرية للغاية إلى الرئيس ريجان يحتجون فيها على العملية . وتسربت أنباء هذه الرسالة ؛ وظهرت تقارير صحفية تقول إن مجلس النواب قد اعترض على عملية ما في بلد أفريقي لم تحدده هذه التقارير بالاسم . وكان النائب كليمنت زابلوكى ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية وعضو لجنة المخابرات بمجلس النواب ، قد اطلع على الأمر الرئاسي الخاص بتشاد وعلى الرسالة الموجهة إلى ريجان . وسرب هذا النائب إلى مجلة « نيوزويك » أن الرسالة الموجهة إلى ريجان بخصوص العملية الأفريقية التي لم يكن قد ذكر اسمها إنما تنطوى على خطة لإسقاط القذافي .، وقالت الرواية القصيرة المثيرة ، التي نشرتها المجلة تحت عنوان « خطة للإطاحة بالقذافي » ، قالت : إن وكالة المخابرات المركزية على وشك البدء في « مخطط واسع النطاق ، ومتعدد المراحل وباهظ التكاليف لإسقاط النظام الليبي .... ويبدو لأعضاء لجنة المخابرات بمجلس النواب ، ممن اطلعوا على الخطة أن ذلك ... ينطوى على اغتيال القذافي » .

واستشاط كيزى غضباً من هذا التقرير . لقد اضطلعت وكالة المخابرات المركزية بعملية دقيقة وخفية أمامها فرصة حقيقية للنجاح ، وتمتع بالفعل بالتزام كبير من جانب فرنسا ومصر ،

حليفتى الولايات المتحدة . أما الآن ، فإن جنون العظمة لدى القذافي ستغذيه المخاوف من ذلك الهجوم الوهمى بالمواجهة ، فى الوقت الذى تحرص فيه وكالة المخابرات المركزية على الدخول من الباب الخلفى . لابد من نفى ذلك بصورة علنية . ولذلك فقد أصدر البيت الأبيض نفيًا علنيًا نادرًا للرواية التى نشرتها « نيوزويك » ، وإن كان قد أكد أن لجنة المخابرات بمجلس النواب قد بعثت برسالة احتجاج على عملية ما .



وظل القلق يساور كيزى بشأن القذافي . فقد ظلت التوترات متصاعدة بسبب التقرير غير الدقيق الذى نشرته مجلة « نيوزويك » ، والذى قال : إن وكالة المخابرات المركزية تخطط لإسقاط القذافي أو اغتياله . وكان كيزى يريد توجيه المزيد من جهود المخابرات إلى ليبيا . وتم فك شفرة الدبلوماسية والمخابرات الليبية ؛ وكثيراً ما كان القذافي يتكلم عبر خطوط تليفونية لم يتم تأمينها ، مما أتاح للولايات المتحدة صورة واضحة على نحو متزايد لأنشطته التخريبية الآخذة فى التوسع .

وكانت إحدى أدوات القذافي تتمثل فى شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة ، التى كانت فى الظاهر شركة طيران لنقل الركاب والبضائع دون الالتزام بمجدول مواعيد ثابت . وفى الواقع ، كانت معلومات وكالة المخابرات المركزية تبين أنها كانت تضطلع بأعمال النقل الجوى للقوات المسلحة الليبية وهيئة المخابرات الليبية . وكان رجال مخابرات القذافي يملأون إدارة الشركة والعاملين فى تنظيم رحلاتها ( وكانت مذكرة سرية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨١ بعنوان « ليبيا : عملية شركة الخطوط الجوية السرية » ، قد قالت : إن شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة إنما « يتم فى الواقع تمويلها من قبل هيئة المخابرات الليبية » ) .

وفى أواخر أغسطس ١٩٨١ ، أشار أحد التقارير إلى أن القذافي قد أمر شركة الخطوط الجوية بفتح ثمانية عشر مكتباً جديداً فى أفريقيا ، بتكلفة تبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى . وكانت هذه المكاتب تشكل شبكة مخابرات جاهزة لأغراض الاتصالات والشحن ونقل الركاب والبضائع . وحسب معلومات وكالة المخابرات المركزية ، كان عملاء المخابرات الليبية المعروفون يسجلون فى قوائم شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة على أنهم « طلاب » ؛ وكان ضباط المحاسبات بالشركة يعرضون الرشاوى الباهظة ؛ واستخدمت طائرات الشركة لنقل الألغام وقطع المدفعية والذخائر وعربات الجيب والأسلحة إلى تشاد ؛ كما استخدمت فى إعادة قوات زيمبابوى التى تلقت تدريباتها فى ليبيا إلى بلادها ؛ وفى نقل الأسلحة إلى السفارة الليبية فى بوروندى ؛ وفى نقل صواريخ أرض / جو سوفيتية الصنع إلى سوريا .

وكان القذافي أيضاً يكثف جهوده لامتلاك سلاح نووى . ففي ديسمبر ١٩٨٠ ، قدم السوفيت أحد عشر كيلو جراماً من اليورانيوم المخصب للغاية إلى مركز الأبحاث الواقع فى تاجوراء ، خارج العاصمة الليبية طرابلس . ورغم أن الكمية لم تكن كافية لصنع قنبلة



( فتقديرات وكالة المخابرات المركزية كانت تشير إلى أنهم لن يحصلوا على مايكفى لذلك إلا بحلول عام ١٩٩٠ حسب المعدلات الراهنة ) ، فإن الأحد عشر كيلو جراماً كانت تفوق ما كانت وكالة المخابرات المركزية تتوقع أن يسلمه السوفييت في المرة الواحدة .

وبينت تقارير أخرى أن عجينة اليورانيوم تأتي من النيجر ... على طائرات شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة . وفي الخامس من يوليو ١٩٨١ ، وردت مذكرة مخابرات سرية من وزارة الخارجية ، تحمل عنوان « النيجر : هدف ليبيا التالي » ، وتتناول بشكل مقنع مطامع القذافي هناك .

وجاء في تقرير آخر أن شركة ألمانية غربية قامت باختبار صاروخ في ليبيا . وبدأت مراجعة كبرى لسياسة الإدارة ( الأمريكية ) ؛ وكان كيزي يعرف أن تقارير المخابرات إنما تغذى النيران . فكلما ألفت وكالة المخابرات المركزية بالمزيد من التقارير إلى البيت الأبيض كلما تحركت بدرجة أكبر النزعات الطبيعية للعمل — ولاسيما عند ريجان وهيج . ووافق كيزي تماماً على قرار بتحدى سيادة القذافي المعلنة على خليج سرت بإجراء مناورات بحرية أمريكية. وكان تحركاً محدوداً غير استفزازي ؛ وشارك المجتمع الدولي الولايات المتحدة في إبداء الامتناع من زعم القذافي أن خليج سرت مياه ليبية .

وفي حوالى الساعة صباح الأربعاء ١٩ أغسطس ، هاجمت طائرات سلاح الجو الليبي مقاتلتين من طراز « اف — ١٤ » تابعتين للبحرية الأمريكية — كانتا تقومان بدورية في الفجر على مسافة أكثر من ثلاثين ميلاً داخل المياه الإقليمية التي يطالب بها القذافي ، ولما كانت تعليمات الطائرات الأمريكية تقضى بالدفاع عن نفسها ، فقد ردت بإطلاق النار وأسقطتا اثنتين من طائرات القذافي .

وفي ذلك الصباح ، حيا الرئيس ريجان كبار مساعديه ، بأن راح يمثل لهم صورة للحادث تشبه أفلام رعاة البقر ، حيث راح يسحب مسدسين وهميين من جانيه ويطلق نيرانهما !

وتطاولت التصريحات ، ولكن لم يحدث المزيد من إطلاق النار . وبعد ثلاثة أيام ، وفي ٢٢ أغسطس ، قام القذافي بزيارة للعاصمة الأثيوبية أديس أبابا ، حيث اجتمع مع الزعيم الأثيوى اللفتنانت كولونيل منجستو هيلي مريام ، وهو ماركسي شاب ملتهب .

وكان في الغرفة أثناء الاجتماع مسئول أثيوى كان مصدراً سرياً من مصادر وكالة المخابرات المركزية ، وكان مصدراً شديداً الحساسية بحيث أن تقاريره كانت تدرج فقط ضمن قائمة التوزيع الضيقة للغاية . وكان تقييم إدارة العمليات له أنه « يعتمد عليه بوجه عام » و « ممتاز » . وفي ذلك الاجتماع ، أعلن القذافي أنه سيعمل على قتل الرئيس ريجان . وعندما وصل التقرير إلى واشنطن ، كان يحمل تقييماً يقول : « إن منجستو على ثقة من أن القذافي جاد للغاية فيما ينويه ؛ وأن هذا التهديد ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد » .

وبعد ذلك بفترة قصيرة ، التقطت وكالة الأمن القومي واحدة من محادثات القذافي ، قال فيها

من حيث الجوهر نفس الشيء : ريجان هو الهدف . واحتل التقريران مكاناً بارزاً في التقرير اليومي الموجز الذى يعرض على الرئيس .

وأدرك كيزى أن ذلك أمر جيد بالصورة التى ينبغى أن تكون عليها المخابرات — التقاط محادثة وتقرير من مصدر بشرى تقول إدارة عملياته : إنه ينبغى أن « يؤخذ مأخذ الجد » . وفيما عدا الهجوم العسكرى ، فربما كان هذا التحذير أخطر أمر يصادفه على الإطلاق : تعرض حياة الرئيس للتهديد . وراح كيزى يناقش الجميع ... لابد من عمل شيء ما : ولكن ماهو ؟ ماكان يمكن المبادرة بإطلاق النار على القذافى . ومع مرور أسبوع دون حدوث أية محاولة لتهديد حياة الرئيس ، بدا أن الجميع قد أخذوا يهدأون . ولكن ليس كيزى . فقد أمر كل وكالات المخابرات بالإبلاغ عن أية همسات له مباشرة . ولكن البيت الأبيض كان لايزال يرفض القيام بعمل مباشر .



وتصاعد القلق مرة أخرى فى البيت الأبيض ، حيث ظلت تقارير المخابرات تعطى مصداقية لتهديدات القذافى بقتل ريجان، أو بالقيام بعمل إرهابى كبير ضد الولايات المتحدة . وبالنسبة لكيزى ، كان ذلك أشبه « بالفسيفساء » التقليدية — أجزاء صغيرة تشكل صورة شديدة الوضوح .

وكان الملف قد بدأ يتراكم فى أواخر أغسطس ، عندما أبلغ مصدر أوروبى لوكالة المخابرات المركزية بأن شخصية فلسطينية كبرى قد تابحت مع أحد أعضاء هيئة الأركان العامة الليبية ، واتفقا على القيام بعمل مشترك ضد ليبيا ، وقال فلسطينى آخر على المستوى : إن جماعة « أيلول الأسود » الغامضة قد أعيد تنشيطها لكى تتحرك ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية . وكان هناك المصدر الأثيوبى الذى أبلغ عن التهديدات التى أطلقها القذافى فى أديس أبابا .

وفى أوائل سبتمبر ، بعث أحد أقارب دبلوماسى ليبى فى نيودلهى برسالة لم يذكر فيها اسمه إلى السفارة الأمريكية فى نيودلهى ، يقول فيها : إن ليبيا تخطط لاغتيال ريجان . وكانت الرسالة كسرة صغيرة من المعلومات ، غير مخبرة وغير متوقعة . هل كانت صحوة ضمير ينبغى أن تؤخذ مأخذ الجد ؟ كان كيزى يعتقد بأن من الضرورى الاهتمام حتى بالمصادر غير المرجحة إلى أن يحسم مدى صحة معلوماتها .

وبعد ذلك ، ورد تقريران من « مخبر عرضى يتاح له بصورة ممتازة الاتصال بكبار ضباط الجيش الليبى » : الأول يفيد أن ليبيا تتأهب لمهاجمة المصالح الأمريكية فى منطقة البحر المتوسط ؛ والثانى يفيد أن الليبيين فى روما يتأهبون لاختطاف أو قتل ماكسويل راب السفير الأمريكى لدى إيطاليا .

وفى التاسع من سبتمبر أبلغ جهاز مخابرات أوروبى أن الإيطاليين اعتقلوا وطرّدوا عدداً من الليبيين ، يعتقد أنهم كانوا مشتركين فى تلك الخطة ضد السفير راب.، وبعد أسبوع أكد نفس جهاز المخابرات أن مجموعة فلسطينية قد وافقت على مساعدة ليبيا فى مهاجمة ريجان والاهداف



## الأمريكية الأخرى .

وفي التاسع عشر من سبتمبر ، ذكر تقرير آخر أن ليبيا ستشن هجوماً انتحارياً ضد جاملة الطائرات الأمريكية « نيميتز » ، الموجودة قبالة الساحل الليبي في البحر المتوسط .

وفي التاسع من أكتوبر ، قال تقرير آخر من جهاز مخابرات أوروبى : إنه خلال الزيارة التى قام بها القذافى لسوريا قبل شهرين ، التقى مع أربع جماعات إرهابية طلباً لمساعدتها فى مهاجمة أهداف أمريكية فى أوروبا .

وفي السابع عشر من أكتوبر ، أبلغ « مخبر يتمتع بإمكانية ملحوظة على الاتصال بكبار العاملين فى المخابرات الليبية » أن ليبين قد توجهوا إلى أوروبا للاشتراك فى هجمات على السفارتين الأمريكيتين فى باريس وروما . وبعد ستة أيام ، حدد نفس المصدر السفارات الأمريكية فى أثينا وبيروت وتونس ولندن ومدريد كأهداف محتملة . وخلال أسبوع ، كان هناك تقرير من مصدر لوكالة المخابرات المركزية ، يتاح له الاتصال بضباط المخابرات الليبية ، يفيد أن خمسة ليبين ، يحتمل أن يكونوا أعضاء فى فرقة اغتيالات ، قد وصلوا إلى روما . وبينما كان السفير راب يقوم برحلة فى ميلانو يوم ٢١ أكتوبر ، تم استدعاؤه إلى الولايات المتحدة حرصاً على سلامته ؛ وسافر حتى دون أن يدل ثيابه .

وفي ٣٠ أكتوبر ، أبلغت المخابرات الإيطالية وكالة المخابرات المركزية أن فريق الاغتيالات قد غادر روما متجهاً إلى وجهة غير معلومة .

وفي الثانى عشر من نوفمبر ، أطلق مسلح فى باريس ست رصاصات على كريستيان تشابمان القائم بالأعمال الأمريكى الذى أفلت بأعجوبة . وكان المعتقد أن ليبيا هى المسئولة .

وفي السادس عشر من نوفمبر ، توجه مخبر إلى محطة وكالة المخابرات المركزية بإحدى السفارات الأمريكية فى الخارج ، وزعم أنه قد ترك واحداً من معسكرات تدريب القذافى . وقدم وصفاً تفصيلياً للتدريبات — ومنها على سبيل المثال كيفية ضرب قافلة من السيارات الأمريكية . ومر هذا المخبر باختبارات جهاز كشف الكذب .

وأضاف هذا المخبر قائلاً : إنه إذا ما اتضح أن الرئيس ريجان هدف صعب للغاية ، فإن الليبين سيسعون وراء نائب الرئيس بوش أو وزير الخارجية هيج أو وزير الدفاع واينبرجر « كأهداف بديلة ممكنة » .

وكان كيزى قد جمع المزيد من معلومات المخابرات السرية التى تبين أن القذافى قد بدأ يتحرك . وقبل ذلك ، فى التاسع عشر من أغسطس ، وخلال حادث خليج سرت الذى خسر فيه القذافى طائرتين ، وقعت ليبيا معاهدة تعاون مع اثيوبيا واليمن الجنوبي . وكان ذلك تجمعاً يضم ثلاثاً من أكثر الدول راديكالية فى المنطقة ؛ وكان يعزل مصر والسودان حليفتى الولايات المتحدة بين ليبيا من الغرب واثيوبيا من الشرق . أما اليمن الجنوبي ، الذى يقع فى جنوب شبه الجزيرة العربية ،

فكان عنصر إزعاج حاد للسعوديين . وكانت وكالة المخابرات المركزية في عهد كيزى لاتزال تواصل مساعداتها السرية شبه العسكرية ( لتقويض النظام في اليمن الجنوبي ) . التي كانت قد بدأت في ظل إدارة كارتر . ووعدهم القذافي هذا التحالف بالضبط بمبلغ ٨٥٥,١ مليون دولار ؛ وقدم الدفعة الأولى وقدرها ١٥٠ مليون دولار كإشارة على الجدية ، وهو ما أثار قلق كيزى ومحليه .

واكتشفت وكالة المخابرات المركزية وجود عدة ملاحق عسكرية سرية لمعاهدة التعاون بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي . فقد اتفقت الدول الثلاث على الاحتفاظ بقوة قوامها ٥,٠٠٠ ليبي و ٥,٠٠٠ يمني جنوبي و ٥٠,٠٠٠ من جنود الاحتياط الأثيوبيين — على أن تتحمل ليبيا التكاليف . كما اتفق على أن يتوجه ٢٠,٠٠٠ أثيوبي إلى ليبيا .

وقالت تقارير وكالة المخابرات المركزية أيضاً : إن الدول الثلاث اتفقت على تنسيق التمرد الحادث في الصومال ، إلى الجنوب الشرقي من أثيوبيا . وأوضحت معلومات المخابرات أن كوبا تحتفظ بما يتراوح بين ١١,٠٠٠ و ١٣,٠٠٠ من العسكريين في أثيوبيا ، وأن هناك ما يقرب من ٥٠٠ مستشار كوبي في اليمن الجنوبي .

وكان القذافي قد وعد ، خلال الفترة بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، بتقديم مبلغ ٣,٣ مليار دولار على شكل مساعدات خارجية عسكرية واقتصادية في أنحاء العالم . ورغم أن ما أوفى به من هذه الوعود كان أقل من نصفها ( حوالي ١,٤ مليار دولار ) ، فإنه قد أوفى بنحو ٧٠ في المائة من التزامات المساعدات العسكرية .

وصدر أمر بإعداد تقرير خاص عن تقديرات المخابرات بشأن هذا الحلف ، وهو التقرير الذي تم الإنتهاء منه في الرابع من نوفمبر . وقالت هذه الوثيقة السرية إن دافع هذه الدول الثلاث هو « إلحاق الهزيمة بالسياسة الأمريكية في المنطقة » .

وفي ضوء هذه الخلفية ، كان كيزى يرى أنه لا بد من التصدي لمشروعات القذافي وتأكيداته ووعوده . فأية مغامرة داخل حدود الولايات المتحدة لا بد من إحباطها بأي ثمن تقريباً ، وعلى الفور . وكانت الأولوية الأولى تتمثل في حماية الرئيس ريجان . وتم إغراق البيت الأبيض بهذه المعلومات ، في مختلف التقارير والوثائق . وكان كيزى حريصاً على ألا تدفعه مفاجأة ما وهو يغفو في نومه . فالإفراط في الحرص أفضل هنا من التفريط .

وأمر مساعدى ريجان في البيت الأبيض بتشديد إجراءات الأمن ، بما في ذلك إرسال قوافل سيارات زائفة في شوارع واشنطن بينما يستقل ريجان سيارة لا تحمل علامات . وتم نصب صواريخ أرض / جو بجوار البيت الأبيض .

... ولم يكن أى من هذه الإجراءات يعتبر مبالغاً فيه . وراح كيزى يذكر زملاءه في الإدارة بالمحاولة السابقة التي كادت تنجح لاغتيال ريجان ، وبإطلاق النار على البابا ، وباغتيال السادات .

وفي الرابع من ديسمبر ، نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » خبراً مفاده أن فريق اغتيالات ليبيا يضم خمسة أفراد قد دخل إلى الولايات المتحدة . وخلال ثلاثة أيام ، ظهرت أخبار مفادها أنه فريق يضم عشرة أفراد . وأرسلت هيئة الهجرة والجنسية مذكرة من سبع صفحات ، تحمل على رأسها عبارة « حساسة للغاية » ، إلى مكاتبها الرئيسية عند نقاط عبور الحدود والمطارات . وعرض التلفزيون رسوماً تم تركيبها لخمسة من أفراد فريق الاغتيالات المزعوم .

وخلال هذه الفورة ، قرر كبار معاوني ريجان — ادوين ميس وجيمس بيكر ومايكل ديفر — أنهم أيضاً قد يكونون أهدافاً . وتم فرض حراسة أمنية عليهم . وكانت عربية من عربات الشرطة السرية تتبع الأوتوبيس الذي يحمل ابنة ديفر إلى مدرستها كل يوم .

وكان هيج قد كلف روبرت ماكفرلين — اللفتنان كولونيل السابق بالبحرية والذي كان يعمل مستشاراً لوزارة الخارجية — بمهمة تنسيق السياسة تجاه ليبيا . وبعد خمسة أسابيع من اللقاءات بين مختلف الأجهزة والوكالات ، أرسل ماكفرلين إلى هيج مذكرة من عشر صفحات تحمل عبارات « عمل / سرى للغاية / حساسة » . وفي الصفحة التاسعة ، وقع هيج بالأحرف الأولى من اسمه موافقاً على الخيار التالي : « العمل مع وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية على تطوير ردود على الاستفزازات الليبية ، وهي ردود تشترك فيها القوات الأمريكية والمصرية في عمليات تكتيكية سرية تشمل القوات الجوية والكوماندوز . عدم تشجيع التخطيط لعملية تشترك فيها قوة برية كبيرة » . لم تكن الولايات المتحدة بسبيلها لغزو ليبيا ، ولكن هيج كان يريد استكشاف الخيارات التي لاتصل إلى هذا الحد .

وكانت هناك توصية بتكثيف جمع المعلومات بطائرات الاستطلاع من طرازى « إس. آر — ٧١ » و « يو — ٢ » ، بتكلفة تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار لكل خمس ساعات طيران .

وفي اجتماع سرى للغاية لمجموعة تخطيط الأمن القومى يوم ٣٠ نوفمبر ، طلب الرئيس ريجان إعداد خطط « للرد العسكرى ضد ليبيا في حالة المزيد من المحاولات الليبية لاغتيال مسئولين أمريكيين أو مهاجمة منشآت أمريكية » . وفي الخامس من ديسمبر ، قام كل من هيج و كارلوتش ( نيابة عن واينبرجر ) وكيزى بإعداد مذكرة « سرية للغاية » طويلة عن « الخطط الإرهابية المضادة نحو ليبيا » لتقديمها إلى ريجان . وكانت تشمل كل شيء ، من خطة للتعامل مع الكونجرس وأجهزة الإعلام إلى توقيع عقوبات اقتصادية طارئة على ليبيا . إلا أن الشيء الأكثر أهمية كان ذلك الجزء الخاص بالأعمال العسكرية الطارئة . فكان هناك إجماع بين وزارتي الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية على أن يوصوا الرئيس ريجان بأن « يوجه هيئة رؤساء الأركان المشتركة على الفور لكى تجهز نفسها للقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا ، دفاعاً عن النفس ، وفي أعقاب المزيد من الاستفزازات الليبية » .

وكانت هناك قائمة سرية للغاية تشمل خمسة « ردود متدرجة » . كان الأول هو القيام بهجوم مباشر على مواقع تدريب الإرهابيين في ليبيا . وكانت الأقمار الصناعية وغيرها من



معلومات المخابرات قد حددت ستة عشر هدفاً محتملاً ، ثلاثة عشر منها تقع على الساحل . وكان يمكن أن تقوم بذلك البحرية بقاذفات من حاملات الطائرات ؛ وقالت المذكرة إن فرص نجاح ذلك « متوسطة » ، وحددت وقت التنفيذ بما يتراوح بين أربع ساعات وثمان وأربعين ساعة من صدور الأمر الرئاسي بتوجيه الضربة.، وكان هناك بديل آخر يتمثل في استخدام القاذفات من طراز « ب — ٥٢ » ولكن فرص نجاحها كانت « ضعيفة » بسبب عدم توافر التوجيه الراداري الجيد على الأرجح ؛ وكان وقت التنفيذ لهذه القاذفات يتراوح بين ٢٨ و ٤٨ ساعة . وكان هناك بديل ثالث يتمثل في استخدام الطائرات من طراز « ايه . سي — ١٣٠ »، وكانت فرص نجاحها « متوسطة » فحسب ، ولم يكن البنتاجون يشجع مثل هذه العملية ، ولم يكن يرغب في تقديم صورة مفرطة في تفاؤلها لفرص النجاح .

وكان الرد الثاني يتمثل في توجيه ضربة لمطارات القذافي ؛ والثالث توجيه ضربة لمنشآته البحرية ؛ والرابع توجيه ضربة لمخازن عتاده الحربي ؛ والخامس : مهاجمة القطع البحرية في الميناء ، باستخدام فرق خاصة من عجول البحر التابعة للبحرية . وكانت فرص نجاح هذا الرد الأخير تتراوح بين « متوسطة ومرتفعة » إلا أن وقت التنفيذ كان يتراوح بين ٤٨ و ٧٢ ساعة بعد فترة تحضير للمهمة تتراوح بين أسبوع واحد وأسبوعين ، وكان متصوراً أنه يمكن تنفيذ هذا الهجوم بصورة سرية ؛ وكان هو البديل الوحيد الذي قدرت فرص نجاحه بأكثر من ٥٠ في المائة .

وفي يوم الأحد السادس من ديسمبر ١٩٨١ ، ظهر القذافي في مقابلة تليفزيونية على الهواء مباشرة مع إحدى الشبكات التليفزيونية الأمريكية.، وكان القذافي يتحدث من مكتبه الخاص في طرابلس ، وراح ينفي بشدة أنه أرسل أى فرق للاغتيالات .

وقال الزعيم الليبي ، وهو يضع يده تحت ذقنه وينظر في الهواء بشكل حالم « إننا نرفض اغتيال أى شخص.، إن هذا هو سلوك أمريكا ، التي تجهز لاغتيال ، ووضع السم في طعامي ، لقد جربوا أشياء عديدة لعمل ذلك » . وتحدى الإدارة الأمريكية أن تبرز الدليل على ما تقول وراح القذافي يوجه حديثه إلى الأمريكيين قائلاً : « يالكم من شعب أبله ... إنكم بلهاء ، هذه الإدارة وهذا الرئيس ، يجب على أمريكا أن تتخلص من هذه الإدارة وتسقطها كما فعلت مع نيكسون » . ورداً على الأسئلة ، قال القذافي الذي كان يتكلم من خلال مترجم : « وسترون أن ريجان كذاب » ، وأن إدارته تمارس الإرهاب عسكرياً واقتصادياً ونفسياً ضد ليبيا ، وقال : « إننا مستعدون لأن نحتكم إلى إجراء تحقيق ، وأن نرى هذه الأدلة ، لأننا متأكدون من أننا لم نرسل أحد لقتل ريجان أو أحد غيره في العالم.، إننا نريد أن نرى هذه الأكاذيب الكبرى » .

وكان السناتور مونيهان نائب رئيس لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ هو الذي رد قائلاً إن القذافي هو الكاذب ، وأنه ديكتاتور مجنون.، وقال : « إن لدينا أدلة ملموسة على أن مسئولين بحكومة الولايات المتحدة كانوا مستهدفين » . وعند الإلحاح على مونيهان ، راح يحتفظ لنفسه بخط الرجعة ، قائلاً : إن نسبة صحة هذه الأدلة تبلغ نحو ٨٠ في المائة .

وفي اليوم التالي ، قال ريجان علناً : « لو كنت مكانكم ، لما صلت كلمة ثمة قاله ( القذافي ) .... إن لدينا الأدلة ، وهو يعرف ذلك » .

إلا أن الإدارة الأمريكية رأت أن المواجهة المباشرة في أجهزة الإعلام ليست كافية . وتم إرسال تهديد مباشر للقذافي . ولما لم يكن هناك علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وليبيا ، فقد تم إرسال رسالة سرية للغاية من الرئيس ريجان إلى العقيد القذافي ، من خلال بلجيكا ، جاء فيها مايلي :

« إن لدى معلومات مفصلة ومؤكدة عن عدة خطط ومحاولات ترعاها ليبيا لاغتيال مسئولين بالحكومة الأمريكية ومهاجمة المنشآت الأمريكية ، داخل الولايات المتحدة وخارجها على حد سواء . وإن حكومة الولايات المتحدة ستعتبر أية أعمال عنف توجهها ليبيا أو عملاؤها ضد مسئولين أمريكيين ، في الداخل أو الخارج ، بمثابة هجوم مسلح على الولايات المتحدة ، وستواجهه بكل الوسائل الضرورية للدفاع عن هذه الدولة ، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة » .

والمادة ٥١ تسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بممارسة الدفاع عن النفس . وتم تزويد الصحف الأمريكية بمعلومات عن هذا التحذير العام ، ولكن لم يرد ذكر للاستناد الفعلي للمادة ٥١ . بل راح المسئولون يحدثون الصحفيين عن « أخطر العواقب » . وفي العاشر من ديسمبر ، وجه ريجان نداء إلى الألف وخمسمائة أمريكي الذين يعيشون في ليبيا لكي يغادروا البلاد ، وأوقف صلاحية جوازات السفر الأمريكية للسفر إلى ليبيا مستقبلاً . ولكن لم يتم عمل أى شيء لخفض العشرة مليارات دولار التي كانت ليبيا تبيع بها بترولاً للولايات المتحدة .

وبدا أن التحذير قد أحدث أثره . فخلال الأسبوع التالي ، وصل إلى الولايات المتحدة مسئول كبير بالخابرات الليبية كمبعوث ، وقال : إن القذافي « يريد بشدة » فتح قناة إتصال مع الولايات المتحدة ، وتعهد ألا تكون هناك أية عمليات إرهابية أو اغتالات .

وفي الثامن عشر من ديسمبر ، أصدرت إدارة المعلومات بوكالة المخابرات المركزية تقريراً سرياً عن خطط مزعومة لاغتيال كبار الزعماء الأمريكيين . وأشارت إلى أن التقرير الأول حول التهديد الموجه لريجان — الذي صدر اثناء اجتماع القذافي مع الرئيس الأثيوبي في الأسبوع الثالث من أغسطس — قد جاء من « مصدر ممتاز » . ثم مضى التقرير ليخفف من الأمر : فقال : « إلا أن التقارير اللاحقة عن الخطط الفعلية للقيام بهجمات ضد كبار مسئولى الحكومة الأمريكية قد جاءت من مصادر لا تتمتع إلا بصلات غير مباشرة ، حيث أن مصداقيتها موضع تساؤل . ومن الممكن أن يكون جانب من البلاغات قد تولد لأن المخبرين كانوا يدركون أننا نريد هذه المعلومات » .

وبعد ذلك ، قال تحليل سري لإدارة المخابرات بوزارة الخارجية : « إلا أن سجلات وكالة المخابرات المركزية تبين أن مصدر أحد التقارير القائلة بأن ليبيا تعتزم مهاجمة الأسطول السادس



كان في الماضي على صلة مستمرة بأحد الدبلوماسيين السوفييت « . أما التقارير الأخرى عن خطط مهاجمة كبار الشخصيات الأمريكية ، فقد « ثبت عدم صحة معظمها بعد ذلك » . وأشار التحليل أيضاً إلى : « الاحتمال الواضح لأن تولد التقارير تقارير أخرى في المجالات التي يكون متصوراً أن الولايات المتحدة تهتم بها » . وبوجه عام ، أشارت المذكرة إلى أن كل التقارير الخاصة بفرق الاغتيالات ربما تكون من قبيل التضليل الذي يتغذى على نفسه .

وتم تتبع جانب كبير من هذه المعلومات الأخيرة إلى شخصية غامضة على صلات بجهازى المخابرات الإيراني والإسرائيلي — وهو مانوشير غوربانيفار ، وهو بائع سلاح إيراني ثرى ، كان مصدراً سرياً من مصادر وكالة المخابرات المركزية . وقد رأى في التقارير الأولية عن فرق الاغتيالات فرصة لإثارة المتاعب لليبيين : وتمكن بمفرده من أن يبقى القضية مثارة لعدة شهور . وسرعان ما أعلنت وكالة المخابرات المركزية ، رسمياً وسراً على حد سواء ، أن ماورد من غوربانيفار هو معلومات « ملفقة ومختلقة » .

وفي مقابلة تليفزيونية ، ... سئل الرئيس ريجان عما إذا كانت التقارير الخاصة بفرق الاغتيالات غير صحيحة ، فرد قائلاً : « لا ؛ لقد كان لدينا معلومات كثيرة جداً من مصادر عديدة جداً ، وكانت الوقائع ثابتة لدينا . وحاولنا أن نبحث الموقف . وحاولنا أن نبقي كل شيء هادئاً ... ولكن معلوماتنا كانت صحيحة » .



وعلى العكس من عملية اليمن الجنوبية فإن أول عملية سرية شبه عسكرية يتولاها كيزى ، وهى مساعدة حبرى فى تشاد ، قد أتت ثمارها . ففي السابع من يونيو ١٩٨٢ ، سيطر نحو ألفين من رجال حبرى على العاصمة التشادية نجامينا ، وأقاموا حكومة مؤقتة . وهكذا أمكن لفترة من الوقت تقليص نفوذ القذافي فى تشاد ، و« إدماء » أنفه ، كما كان يريد هيج وكيزى . فالزعيم الليبي أصبح لديه الآن حكومة معادية تدعمها فرنسا والولايات المتحدة على حدوده الجنوبية التى تمتد إلى مسافة ٦٠٠ ميل .



وفي مجلس الأمن القومى ، كان كيمب يشعر بأن واحداً من أكبر جوانب فشل المخابرات كان يتمثل فى العجز عن تكوين صور نفسية وشخصية وسياسية جيدة للزعماء . فشخصيات مثل الأسد والجميل وييجن ... لم تكن المخابرات الأمريكية تقدم وصفاً لها بما فيه الكفاية . وبالتالي لم تكن القيادة الأمريكية العليا تحصل على ما هو ضرورى وجوهري . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك صورة نفسية سرية للعقيد معمر القذافي ، وضعها فى العام السابق الدكتور جيرولد بوست رئيس الإدارة السياسية النفسية بوكالة المخابرات المركزية ؛ وكانت تقوم على استخدام « الكليشيات » والأفكار المبتذلة بدرجة كبيرة . فقد كانت هذه الصورة تقول : « رغم الاعتقاد الشائع بعكس ذلك ، فإن القذافي ليس مصاباً بمرض الذهان العقلى ؛ وهو فى الجانب

الأعظم على صلة بالواقع .... ويعتقد أن القذافي يعاني من اضطراب حاد في الشخصية — وخلل في حدود الشخصية » .

وهذا « الخلل في حدود الشخصية » — وهو موضوع ساخن في مجال علم النفس — ليس مرضاً عقلياً كبيراً . وإنما يعنى ببساطة أن الشخص يتنقل بين حالات من السلوك الجنوني والعقل . وراح كيمب يتعجب : كيف يمكن لذلك أن يفيد صانعى السياسة ؟ ومضت الصورة المرسومة للقذافي تقول : « إذا ماتعرض لضغط حاد ، فإنه يكون عرضة لانتهاج سلوك غريب غير مألوف ، بحيث قد يصيب الخلل قدرته على تقدير الأمور » . ثم كانت هناك صورة لاحقة أعدتها وكالة المخابرات المركزية ، تعزو جانباً من سلوك القذافي إلى اقتراب أو حلول أزمة بلوغه منتصف العمر . وبالنسبة لكيمب ، كانت هذه بلاهة . ولكنها كانت بلاهة خطيرة . وفي وقت ما ، اقترح كيمب الاستعانة بأحد الروائيين للمساعدة في إعداد هذه الصور !!



... وفى ربيع ذلك العام ( ١٩٨٣ ) ، تلقت وكالة المخابرات المركزية تقريراً يفيد أنه من المقرر أن تتوقف عدة طائرات ليبية في البرازيل ، وهى فى طريقها إلى نيكاراغوا ، وأنها تحمل أسلحة وليس إمدادات طبية كما يزعم الليبيون . واتصل السفير الأمريكى فى البرازيل أنتونى موتلى بكيزى قائلاً : « سأبدأ التحرك ؛ سأذهب إلى وزير الخارجية ، وأطلب تفتيش الطائرات ووقفها ؛ ولكن يجب أن أكون متأكداً من أن ذلك ليس مجرد تكهنات » . وكان بحوزة كيزى نسخة من القائمة الحقيقية تم الحصول عليها من مصدر بشرى فى ليبيا . وتم إيقاف الطائرات واكتشاف سبعين طناً من الأسلحة والمفرقات — مما شكل انتصاراً دعائياً مزدوجاً ضد كل من ليبيا ونيكاراغوا .



وفى أوائل ديسمبر ( ١٩٨٣ ) ... قام الرئيس السودانى جعفر نميرى بزيارة لواشنطن،وعقد اجتماعاً سرياً للغاية مع زعيم المعارضة الليبية . وكان الزعيم الليبى ، الدكتور محمد يوسف المقرئف ، رئيساً لجهاز المحاسبات فى نظام القذافي ، ثم لجأ إلى مصر عام ١٩٧٩ ، حيث راح يهاجم القذافي باعتباره طاغية فاسداً يبعثر عائدات ليبيا من البترول فيما لايفيد . وشكل المقرئف جبهة الإنقاذ الوطنى الليبية ، التى كانت تكرس نفسها لاغتيال القذافي وإسقاط نظامه .

وورد تقرير من مصدر سرى من إدارة العمليات بتاريخ الخامس من ديسمبر ١٩٨٣ ، يتضمن تقريراً كاملاً عن اجتماع نميرى والمقرئف ، ويبين أن القذافي بسبيله لأن يصادف المزيد من المتاعب مستقبلاً.ووصف مصدر المعلومات بأنه : « مسئول سودانى رفيع المستوى ، كان يدرك أن هذه المعلومات سوف تصل إلى الحكومة الأمريكية » . أى بعبارة أخرى ، رصيد بشرى لوكالة المخابرات المركزية — سواء كان مخبراً يعمل لقاء أجر أو متطوعاً من تلقاء نفسه . ومن الممكن أن يكون هذا المخبر قد نقل هذه المعلومات بمعرفة نميرى نفسه ، أو بدون معرفته على حد سواء .

وكان كيزى يقبل مثل هذه الاختصارات لحماية المصادر ؛ ولكنه كثيراً ما كان يتساءل : « من هذا الشخص ؟ » — فكان نائبه لشئون العمليات يكشف له عن شخصية المصدر أو يقدم له ملفاً عنه .

وكان احتقار نميرى للقذافي أمراً معروفاً جيداً ، وكان مشكوكاً على نطاق واسع أنه يقدم مساعدات لمعارضى القذافي فى المنفى . ولكن فى ذلك الاجتماع ، حسب ماجاء فى تقرير المصدر السرى ، وعد نميرى بأن « يزيد المساعدات فى شكل منشآت للتدريب وأسلحة وذخائر وتسهيلات للسفر على هيئة جوازات سفر سودانية وغيرها من الوثائق » . وكان هذا هو النوع الحرج من غطاء العمليات الذى تحتاجه القوى المعادية للقذافي لكى تتمكن من العمل داخل ليبيا . « وقال نميرى للمقريف : إن لديه تفويضاً مطلقاً بالقيام بأى نوع من الأنشطة داخل ليبيا ، بما فى ذلك القيام بأعمال عسكرية » . فباستثناء إعلان الحرب رسمياً ، كان ذلك أقصى ما يستطيعه بلد ما — السماح باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق لشن ضربة عسكرية . وقال نميرى أيضاً إن حركة المعارضين الليبيين فى الخارج ينبغي أن تستمر فى العمل من خلال جهاز المخابرات السودانية ؛ وأنه إذا ما كانت هناك مشكلات ، فينبغى الاتصال به مباشرة . وقال المقريف — حسبما ورد فى التقرير — إنه : « يعتقد أن السودان والولايات المتحدة هما صديقه الوحيدان .... وقال إنه يأمل ، بعد فترة أخرى من التدريب ، فى شن حملة ضد ليبيا تعطى لمنظمته مصداقية أكبر » . وتضمن التقرير تعليقاً للمصدر يقول فيه إن المقريف « لم يحدد أى نوع من الحملات يعنيه ، ولكن كان المعنى المفهوم ضمناً أنها ستكون شكلاً من أشكال العمل العسكرى ، ربما داخل ليبيا » .

وفى تطور شديد الأهمية ، قال المقريف : إن الليبيين « اخترقوا أجهزة الأمن المغربية، وأنه لم يعد من المأمون له أن يزور المغرب أو أن تعمل منظمته من هناك » .

وكان احتمال حدوث تحرك عسكرى مثير ضد القذافي فى ليبيا أمراً يستهوى كيزى . وكان ذلك سيئين أن المقريف وجبته يتمتعون بشيء من القوة . وحتى يحدث ذلك ، لم يكن بمقدور كيزى أن يحصل على أمر رئاسى بدعم حركة معارضى القذافي . فالقذافي كان قد حصن نفسه جيداً — عتاد عسكرى بمليارات الدولارات من السوفييت ، وسعى بلا رحمة وراء عناصر المعارضة ، داخل ليبيا وخارجها على حد سواء .

وفى نفس الوقت ، استمر كيزى يركز جهود جمع المعلومات على القذافي وليبيا — التى كانت — فى رأى كيزى — تشكل تهديداً لاستقرار منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بأسره . وكانت تقارير المخابرات التى تصدر عن القذافي وليبيا تفوق تقريباً ما كان يصدر عن أى مكان آخر . وكان عدد الاجتماعات التى عقدت فى وكالة المخابرات المركزية وكمية الاهتمام بالقذافي ، يتجاوزان أهمية ليبيا . وفى بعض الأوقات ، كانت ليبيا تحظى باهتمام أكثر من الاتحاد السوفيتى . وتم تخصيص العديد من مصادر جمع المعلومات للقذافي ، فى محاولة للحاق به ومتابعته ، وتصويره



هو ومقر إقامته ، ورحلاته العديدة في الصحراء ؛ وفك شفرة رسائله الدبلوماسية ، والتصنت على مكالماته التليفونية ومحادثاته الأخرى . وكان عدم وجود سفارة أمريكية في طرابلس يجعل الأمر أكثر صعوبة ؛ ولكن كيزى كان مصراً ، حيث كان كثيراً ما يتساءل : « ما الذى يفعله القذافي الملعون هذا الأسبوع ؟ »



... وذهبت إلى وكالة المخابرات المركزية لإطلاعى على معلومات تمهيداً لرحلة كنت أعزم القيام بها إلى ليبيا . وكان وزير الخارجية الليبي قد قال : إننى سأتمكن من إجراء حديث مع القذافي . وفوجئت بأن من سيقوم بإطلاعى على المعلومات ضابط كبير جداً بإدارة العمليات ، وهو رجل بارد يرتدى ملابس كاملة ولا يتسم على الإطلاق ، وكانت الرسالة التى نقلها لى كالتالى : إن القذافي يشعر بأنه مهدد على نحو متزايد ، وقد أطلق فرق الاغتيالات على أية مجموعة مناهضة له في الخارج ، وأن القذافي رجل تراوده أحلام كبيرة جداً ، وأنه زعيم بلا قاعدة حقيقية أو مركز ، رجل يبحث عن بلد ، على حد تعبير ضابط إدارة العمليات . وأنه يتحرك طول الوقت ، وينام فى أماكن مختلفة ، حيث أنه يخاف ويظن أن وكالة المخابرات المركزية تحاول قتله . ولم أسأل عما إذا كانت الوكالة تحاول ذلك حقاً . فطريقة ضابط إدارة العمليات كان يبدو أنها تستبعد هذا السؤال جانباً فى الوقت الذى كنت أفكر فيه .

وقال : إن القذافي يحاول الخروج من مأزق نفسى . وأنه مثل كاسترو لاسبيل إلى استرضائه، وإن كان أيضاً يحاول على الطريقة العربية أن يقترب من أعدائه ، مرسلًا إشارات إلى الولايات المتحدة مفادها أنه يود الحديث . وراح الضابط يتراوح ما بين وصف القذافي بالغدر ثم بالضعف . فقال على سبيل المثال : إن القذافي يحتفظ بحرس شخصى من الفتيات ، لأنه يعرف أنه سيكون من الصعب على أى قاتل عربى أن يطلق النار على امرأة . بارع ، على حد تعبير الضابط ، الذى قال : إن تفسير القذافي للإسلام قد سبب مشاكل ، وأن « أصوليته المخالفة للأصول » تلقى بظلال على علاقته بإيران والعالم الشيعى ، وأن الخمينى قد رفض قبول دعوة للاجتماع مع القذافي ، فيما كان « صداماً رافضاً غير عادى » على حد تعبير ضابط إدارة العمليات .

وقال : إن علاقة القذافي بالسوفييت تتسم بالتشكك والعملية . فليست هناك أية اتفاقيات رسمية أو سرية ؛ بل إنها علاقة مرتزقة . وقال الضابط إن القذافي يشتري منهم الكثير ، بمليار دولار سنوياً ، ولكن ذلك أيضاً لضمان وفرة العتاد لديه ، بحيث لا يضطر لأن يشحذ منهم قطع الغيار .

وماذا عن التقارير التى تفيد أن القذافي يزود نيكارجوا بالأسلحة ؟

ورد الضابط قائلاً : « إنه نادى العالم الثالث » — التضامن أكثر من أى شيء آخر . فالأسلحة التى يرسلها إلى نيكارجوا ليست كبيرة ، بل مجرد أسلحة صغيرة .

وأشار إلى أن الاقتصاد الليبي اقتصاد بدائى . وبالتالي يصعب إيذاؤه . فالعقوبات الاقتصادية

لاتعنى كثيراً .

ماذا ينبغي أن أسأل القذافي عنه ؟

واقترح الضابط ذو الوجه الجامد أن أوجه للقذافي السؤال التالى : « إننى أفهم أنك تكثر من تناول الأقراص المنومة — فإنك تبدو مخدراً . هل تصادف صعوبة فى النوم ؟ »

وكان هناك نوع من النفور الاجتماعى والفكرى من القذافي ، بل وميل حتى للسخرية منه . ولكن كان هناك أيضاً التقدير الذى يكنه المقاتل لخصمه . وقال الضابط : إن القذافي كان يعانى من مشكلة فى جهازه التنفسى عندما كان فى العشرينيات . وأن صحته ليست فى حالة عظيمة . وقال إن القذافي مرهق جداً ومتوتر جداً ، وقادر على عمل الكثير والقليل ، وأنه كانت هناك إشارات مريضة فى خطبه فى الآونة الأخيرة .

وفكرت فى أننى حصلت على معلومات ثابتة ، أو بالأحرى تقديم تمت معايرته بدقة ، ولكن ظل لدى إحساس بأن ضابط العمليات السرية الكبير كان يرمى إلى شىء ما . فقد أفرط فى أدائه قليلاً ، وبالغ قليلاً فى تصوير الزعيم الليبى على أنه مخبول العقل . وعدت إلى المحادثة والملاحظات التى دونتها . وأدركت أننى لأستطيع أن أحدد ما إذا كان قد حاول استخدامى وتضليلى لغرض ما . إذ أنه كوقائع أو كتحليل ، كان ماقاله يبدو أميناً ومستقيماً ومفيداً بالتأكيد . ولكننى لم أستطع التخلص من فكرة أن السؤال الذى اقترح أن أوجهه للقذافي كان يرمى إلى أغراض أخرى .

وبعد عشرة أيام من اطلاعى على المعلومات الخاصة بليبيا ، والتى تركتني أتساءل عما إذا كانت وكالة المخابرات المركزية قد ضللتني بشأن القذافي ، سافرت إلى طرابلس . ومثل معظم الزوار ، انتظرت أياماً لتحديد موعدى مع الزعيم الليبى . وأخيراً انتقل أحد مترجميه إلى حجرة ملاصقة لحجرتى فى الطابق الثانى عشر من فندق « باب البحر » المطل على البحر المتوسط . وسهرنا معظم الليلة ، نتجاذب أطراف الحديث ونقرأ وننتظر . وأدى التعب بالجميع إلى الاسترخاء . وعندما خرجنا من الفندق ثمشى قليلاً لنسترد نشاطنا بهواء البحر البارد ، قال المترجم — وكان رجلاً طويلاً قوى الجسم — إنه قد ذهل بشكل خاص من حملة الإجراءات العنيفة ضد المعارضين فى الداخل . وقال : إنه تم فى ذلك الشهر إعدام ٢٣ من الطلبة والمعارضين بشكل علنى . وأضاف إن هناك آلافاً من المعتقلين السياسيين لأنهم تحدثوا ضد الثورة أو ضد القذافي .

وقلت : كيف يمكن أن يكون هناك آلاف من المعتقلين ؟

وقال بلهجة تأكيد : « آلاف ؛ إننى أقول لك آلافاً . إن البلد فى حالة فوران . إننا نتوقع شيئاً ما » .

وقلت له : إننى أرسلت موضوعاً عن شتى طالبين ليبين فى جامعة طرابلس . فقد أقيمت



المشائق في حرم الجامعة ، وأجبر آلاف من الطلبة على مشاهدة تنفيذ الأعدام ، بينما كان كثير منهم يتقيأون ويفرون باكين .

وفي حوالى الخامسة صباحاً ، قيل لى : إنه لن يكون هناك لقاء تلك الليلة مع القذافى . وانتظرنا معظم اليوم التالى . ولم ينفد صبرى إلا لأن مترجم القذافى ظل معى فيما يشبه الحبس الانفرادى ... وكان يبدو انه منزعج مثلى . وأخذنى ونزلنا إلى بهو الفندق . وصاح مهتاجاً من القذافى : « أتمنى لو استطعت أن تراه . سترى كم هو صغير ... كم هو مجنون ! » . وأشار بأصبعه إلى جانب جبهته ليوضح أن القذافى مختل عقلياً .

... وقال إن القذافى يتناول الأقراص المنومة وغير ذلك من المخدرات . ووصف لى حياة القذافى التى لاتطاق ، فهو يعيش كناسك ونصف إله . وكانت نسخة دقيقة من الصورة التى رسمها لى ضابط العمليات بوكالة المخابرات المركزية . لم تكن نفس الألفاظ فحسب ، ولا الإشارة إلى الأقراص المنومة وكل بقية الأوصاف فحسب ، وانما أيضاً نفس لهجة النفور والسخرية من ناحية والاعجاب والاحترام على مضض من ناحية أخرى . وكان يبدو كما لو أن المترجم الذى قضى مئات الساعات مع القذافى ، وضابط المخابرات المركزية الذى قضى الساعات يدرسه ، قد مرا بنفس التجربة .

وفكرت فى احتمالات أن يكون المترجم عميلاً للمخابرات المركزية ، أو أن يكون مدسوساً على ، أو أن يكون هو والمخابرات المركزية معاً على صواب فيما يقولون .

إلا أن نسخة من الموضوع الذى بعثت به عن الإعدام علناً كان قد وصل إلى وزارة الخارجية، فتم نقلى إلى المطار وإرسالى إلى الولايات المتحدة بسرعة كادت تصل إلى حد الطرد .

وعندما عدت إلى واشنطن ، نشرنا موضوعاً طويلاً عن ليبيا . ومزجت بين المعلومات التى قدمها لى المترجم عن الأقراص المنومة وتلك التى عرفتھا من وكالة المخابرات المركزية . ونشرنا الموضوع يوم الأحد تحت عنوان « أنباء تفيد أن سلطة القذافى آخذة فى الضعف » .

وفى الثامن من مايو ، وبعد أسبوعين من عودتى من ليبيا ، كنت فى جريدة ( **الواشنطن بوست** ) عندما بدأت برقيات وكالات الأنباء العاجلة تتوالى من ليبيا ، تفيد حدوث محاولة انقلاب ضد القذافى شملت هجوماً على ثكناته . وأفادت الأنباء أن معركة طاحنة استمرت لساعات فى منطقة وسط العاصمة . وقال نبأ غير صحيح : إن القذافى لقى مصرعه .

وبعد فرز تقارير الأنباء فى لانجلى ( مقر وكالة المخابرات المركزية ) ، كان واضحاً أنها أكبر محاولة انقلاب داخل ليبيا خلال الخمسة عشر عاماً التى تولى القذافى فيها الحكم . وللمرة الأولى ، حدثت صلة ما فيما يبدو بين القوى المناهضة للقذافى خارج ليبيا وداخلها . وتم إحباط المحاولة عندما ألقى القبض على ثلاثة من المتآمرين على الحدود التونسية . وتم تعذيبهم حتى أرشدوا قوات القذافى إلى مكان نحو ١٥ من المتمردين الذى كانوا يتأهبون فى طرابلس لمهاجمة القذافى . إن المساعدات التى قدمها الرئيس السودانى جعفر نميرى للمتآمرين قد ساعدت على الأقل فى

حدث شيء ما ، حتى وإن كان قد تم إحباطه .

وانتهى كيزى إلى أن ذلك « يثبت للمرة الأولى أن الليبيين على استعداد للموت من أجل التخلص من هذا الوغد » . وأمر بإجراء تقييم عاجل لنقاط الضعف لدى القذافي . فقد حان الوقت لعمل المزيد .



... وفي ربيع ذلك العام ( ١٩٨٤ ) ، راح كيزى يرقب شولتز وهو يمر بذلك التحول الذى كان فى أمس الحاجة إليه ... فقد عبر شولتز الخط الفاصل حول استخدام القوة الأمريكية — بصورة سرية أو علنية — رداً على الارهاب . فبعد فشل الدبلوماسية فى لبنان ، حان الوقت للعمل . فالارهاب هو الذى طرد الولايات المتحدة من لبنان . ولم يكن ممكناً حل المشكلة عن طريق الدبلوماسيين . ومع استمرار المناقشات ، أصبح شولتز يحتاج حول موضوع الارهاب ، ويدعو إلى الرد النشط . فالرد الانتقامى أو الضربات الوقائية هى كل ما يفهمه الإرهابيون والدول الإرهابية .

... وفي أحد اجتماعات مجموعة تخطيط الأمن القومى ، وجه شولتز حديثه إلى الرئيس ريجان قائلاً : إن مصداقية الولايات المتحدة وسياساتها - رجية تتوقفان على « أن نبين أننا قادرون على التكيف والعمل ضد الجزائريين الجدد . إن سلطتنا فى الشرق الأوسط تتوقف على ذلك » .

وبموجب قرار الأمن القومى رقم ٣٠ ، الذى وقعه ريجان عام ١٩٨٢ ، كانت وزارة الخارجية هى المسئولة عن سياسة مكافحة الإرهاب . وأوضح شولتز أنه يريد إشراك البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية فى ذلك بدرجة أكبر ، إذ كان لابد من أن يكون هناك شخص ما ، لأداء الأعمال القذرة .

وأُسفرت هذه المبادرة من جانب وزير الخارجية عن سلسلة من اجتماعات ومجموعات العمل تحت إشراف البيت الأبيض ومجلس الأمن القومى ، ووضع الكولونيل نورث مشروع قرار رئاسى للأمن القومى ، وعلى حد تعبير نورث : فقد حان الوقت لقتل الإرهابيين «....» ( تعبير بذيء جداً ) . وكان مشروع القرار الذى وضعه يتضمن قيام وكالة المخابرات المركزية بمساندة وتدريب فرق من الرعايا الأجانب ليقوموا « بتحديد » الإرهابيين الذين يعرف عنهم أنهم هاجموا أمريكيين ، أو الذين يعرف عنهم أنهم يخططون للقيام بمثل هذه الهجمات .

وتلقى ( نائب مدير المخابرات المركزية جون ) ماكاهون نسخة من مشروع نورث على مكتبه ، ولكنه لم يتمكن من العثور على نورث فى بيته إلا بعد منتصف الليل .

وصاح ماكاهون يسب نورث بكلمة بذيئة جداً ، ثم راح يتساءل : هل كان نورث يدفن رأسه فى الرمال خلال السبعينيات ؟ هل نسي الأمر التنفيذى الذى أصدره ريجان بحظر أى تورط فى عمليات اغتيال ؟ ما الذى يريد أن يفعله بالوكالة ؟ وما فرص أن تتوافر معلومات قوية بما يكفى

للسماح بتوجيه هجوم وقائي ؟

واكتفى نورث بأن يقول : « نعم ، ياسيدى » ثم أنهى المكالمة ... وقال لأحد أصدقائه : « لقد فقد ماكاهاون أعصابه ، ربما اعتاد على أن يكون طيباً ؛ ولكنه أصبح الآن عديم القيمة بالنسبة لكيزى » .

كان كيزى يريد عملاً قوياً ؛ ولذلك فقد عرض الأمر على مستشاره العام ستانلى سبوركين وكالمعتاد ، كان يريد رداً فورياً .

وكانت النتيجة التى انتهى إليها سبوركين أن مثل هذه الأعمال ضد الإرهابيين لا تعتبر اغتيالات ، فالخطر يسرى على الاغتيالات السياسية ، مثل المؤامرات القديمة لاغتيال كاسترو . أما إذا أعدت وكالة المخابرات المركزية الحقائق جيداً ، وقللت المخاطر التى يتعرض لها المدنيون إلى أدنى حد ، وإذا وقع الرئيس الأمر الرئاسى الجديد ، وإذا ماتم إبلاغ اللجان المناسبة فى الكونجرس فلن تكون هناك أية مشكلة ، وقال سبوركين إنه إذا ماتوافرت معلومات قوية على أن الإرهابيين يوشكون أن يوجهوا ضربة ما ، فإن حق الدفاع عن النفس سيبرىء ساحة الوكالة مما ستفعله .

ولم ينجح كيزى بنفس القدر مع البنتاجون ، فلم يكن واينبرجر يشعر بالارتياح إزاء استخدام المدمرات والبوارج فى محاربة الإرهابيين كما حدث فى لبنان ؛ وكان موقف البنتاجون متذبذباً إزاء خطط وكالة المخابرات المركزية لإجهاض الهجمات الإرهابية ...

وكان ماكفرلين يعرف أنه عندما لايتوافر الإجماع بين مستشارى الرئيس ، فلن يتحقق سوى القليل . واقترح إجراء دراسة شاملة ؛ وفى الثالث من إبريل ، وعندما وقع الرئيس ريجان قرار الأمن القومى رقم ١٣٨ بشأن مكافحة الإرهاب ، لم يكن القرار أكثر من وثيقة للتخطيط تدعو ٢٦ من الإدارات والوكالات الفيدرالية لأن تقترح كيف يمكن وقف الإرهابيين . وكانت الوثيقة تقر من حيث المبدأ فكرة الضربات الوقائية والغارات الانتقامية .

وكان كيزى ينظر إلى المشكلة من زاوية مختلفة ، فنوع الإرهاب الذى كان يمارس فى لبنان من قبل الإيرانيين والسوريين كان إرهاباً غامضاً يصعب تحديد موقعه . ورغم أنه كان واثقاً من أن إيران وسوريا تقفان وراء جانب كبير منه ، فإنه لم يكن يمتلك تلك الأدلة التى يتطلبها القانون الأمريكى ، أو حتى التى يفرضها الذوق العام .

ونتيجة لتركيز كيزى على ليبيا ، كانت تقارير المخابرات توضح بانتظام أساليب القذافى التى تتسم بالجرأة والتحدى ، ففى شهر مارس ، أوضحت عمليات التقاط الاتصالات وصور الأقمار الصناعية وبعض المصادر البشرية بشكل كامل أن ليبيا تتدخل فى السودان . فقد أرسلت ليبيا طائرة سوفيتية الصنع من طراز « تى . يو . ٢٢ » لتقصف محطة إذاعة سودانية خارج العاصمة الخرطوم . وكانت معلومات المخابرات جيدة إلى الحد الذى أتاح لشولتز ، أن يقول علناً « إنها الحقيقة » إن ليبيا هى التى قامت بالغارة . أما ما لم يقله شولتز ، فهو أنه قد تم القبض على



الطيار الليبي ، الذى اعترف بأنها كانت تدريباً على شن غارات فى المستقبل على القاهرة .  
وأظهرت معلومات المخابرات أيضاً أن ليبيا عقدت مع اليونان اتفاقية للتبادل فى الشؤون البحرية . ولما كانت اليونان لاتزال عضواً فى حلف الأطلسي ، فإن ذلك كان يمكن أن يهدد الأسرار فى أهم تحالف غربى . وداخل الولايات المتحدة ، كان لدى مكتب التحقيقات الفيدرالى أدلة ملموسة على أن لجنة طلابية ليبية فى إحدى ضواحي واشنطن ، كانت ضالعة فى أعمال المخابرات والإرهاب . وكانت هناك اقتراحات بطرد اللجنة الشعبية الطلابية الليبية من الولايات المتحدة ؛ إلا أن مكتب التحقيقات الفيدرالى كان يرى أنها تتيح نافذة لمراقبة الأنشطة الليبية فى البلاد ....

وكان القذافى مكروهاً من جيرانه إلى حد أن كلاً من السودان ومصر والعراق كانت تقدم مساعدات سرية لمعارضيه فى جبهة الإنقاذ الوطنى الليبى .

وظل كيزى يدفع بهذا النوع من المعلومات فى أنحاء النظام ؛ فذات يوم على سبيل المثال ، قال تقرير المخابرات اليومى : « تبين صور الأقمار الصناعية أن النشاط كان طبيعياً يوم الجمعة حول مقر القذافى » . وكان الهجوم على ثكنات القذافى فى الثامن من مايو قد زاد من حدة الإحساس بالفرص والرغبة فى استغلالها .. وكانت مجموعة عمل حوادث الإرهاب بمجلس الأمن القومى ، وهى مجموعة تضم مسئولين متوسطى المستوى فى مختلف الإدارات والوكالات ، فى حالة تأهب دائم بالنسبة للقذافى . وراح كيزى يشجع شولتز على أن يتولى القيادة فى هذا الاتجاه ؛ فدون مساعدة وزارة الخارجية ، لن تفعل الإدارة كثيراً . وبدأ كنيث دام ، نائب شولتز وصديقه القديم ، مراجعة للسياسة تجاه ليبيا .

وفى ١٨ مايو ، تلقى دام من فرع المخابرات بوزارة الخارجية تقريراً « سرىً — حساسياً » يقع فى عشر صفحات ويحمل عنوان « التصدى للإرهاب الليبى » . وكان التقرير يجمع كل الخيوط العديدة داخل الإدارة — الرغبة فى القيام بعمل ضد الإرهاب ، والمشاعر المعادية للقذافى ، وضرورة توافر معلومات المخابرات الجيدة ، وانتظار فرصة سانحة .

وأورد التقرير الخيارات المتاحة فى الصفحتين السادسة والسابعة . وكانت تتراوح من « عدم عمل أى شئ على الإطلاق » حتى الخيار الثامن الأكثر إيجابية : « إقامة نسق من الرد المباشر على الإرهاب الليبى بمهاجمة أهداف ليبية منتقاه بعناية ... » ؛ ثم إلى الخيار التاسع : « القيام ببرنامج للأعمال السرية لإجهاض وإفشال وإحباط خطط ليبيا » ؛ وأخيراً الخيار العاشر : « السعى لقلب النظام » .

وفى اليوم التالى ، عقد دام اجتماعاً فى مكتبه مع بعض من كبار المسئولين . وكانت هناك أربعة خيارات . كان الأخير منها يتمثل فى : « التوسيع القوى للسياسة القائمة ... على سبيل المثال ، إعادة بحث مدى ملائمة الخيارات العسكرية أو السرية الأخرى » .

وفى ١٣ يونيو ، تلقى ( مساعد مدير المخابرات المركزية ) روبرت جيتس طلباً سرىً /



حساساً من هيو مونتجمري رئيس فرع المخابرات بوزارة الخارجية : « بالنسبة لما يجريه كينيث دام من مراجعة حساسة للغاية للسياسة ، فقد طلب تقييماً من مختلف الوكالات للتهديد الذي تشكله ليبيا على المصالح الأمريكية » ... وكان مطلوباً من جيتس أن يطرح تقييمه للتهديد الفعلي الدقيق الذي يشكله القذافي في أنحاء العالم . هل هو إرهابي كبير بما يتطلب رداً أمريكياً ؟ أم أنه مجرد مصدر إزعاج يتعين أن تتحمله ، كما يعتقد الأوروبيون بوجه عام ؟ وطلبت وزارة الخارجية الرد خلال ثلاثة أسابيع ....

وكان ضابط المخابرات المسئول عن المنطقة ( الشرق الأدنى وجنوب اسيا ) . قد أجرى بالفعل مراجعة دقيقة سرية للغاية تناولت نقاط الضعف في القذافي . أين يكمن ضعف القذافي ؟ كيف وأين يمكن أن يكون للسياسة الأمريكية تأثير عليه ؟ وراح مندوبون من وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي يعكفون على العمل . وعلى العكس من ضغوط صانعي السياسة بوزارة الخارجية من أجل القيام بعمل ما ، فإن ممثلي المخابرات بوزارة الخارجية نفسها كانوا يتشككون بدرجة كبيرة في المعلومات المتناثرة التي تشير إلى حدوث اضطرابات واسعة النطاق في ليبيا . فليبيا كانت أشبه « بثقب أسود » دبلوماسي : وكانت وزارة الخارجية أكثر تشككاً من وكالة المخابرات المركزية في التجسس على الاتصالات وتقارير المصادر .

واتفق الجميع على أن السياسة الأمريكية القائمة والخاصة بالقيود التجارية هي عديمة التأثير بشكل يبعث على السخرية ، رغم أن سحب عمال البترول الأمريكيين والبريطانيين بشكل مفاجيء يمكن أن يحدث انخفاضاً يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من إنتاج البترول الليبي في المدى القصير . وكانت هناك بعض تقارير المخابرات تبين أن الحملة التي بدأها القذافي منذ خمس سنوات لبعث روح ثورية جديدة في ليبيا قد أحدثت آثاراً عكسية ، وخلقت مناخاً مواتياً للإطاحة به . فأفراد القبيلة البدوية التي ينتمي إليها القذافي كانوا يحثونه على التخلي عن سياساته الشمولية ، ويحذرونه من أن قبيلته وأسرته يواجهون العزلة مالم يخفف من سياساته .

وانتهت مجموعة ضباط المخابرات إلى أن الارتياح الذي يتسم به القذافي هو نقطة ضعف نفسية ، وإن كان أيضاً شكلاً من أشكال الحماية . وأشارت تقارير المخابرات إلى أن القذافي يرتدى قميصاً واقياً من الرصاص ؛ وأن وحدة عسكرية خاصة رفيعة المستوى ومجهزة بأسلحة خاصة ومتخصصة في التصدي لمحاولات الانقلاب هي التي تتولى حماية مقره في طرابلس ، حيث تقع شبكات الاتصالات الرئيسية ومحطة الإذاعة بالعاصمة .

وأوضحت التقارير السرية وتقارير فك الشفرة والاتصالات أن حركة معارضي القذافي في الخارج تتلقى المساعدات من ست دول :

— مصر ، التي تشكل هوساً للقذافي .

— العراق ، من ناحية ، كرد على مساندة القذافي لايران في الحرب العراقية الإيرانية .

- المغرب ، وإن كانت العلاقات قد أخذت في التحسن .
  - السعودية ، التي كانت مساعدتها سرية للغاية .
  - السودان ، التي كان القذافي يحاول دائماً شراءها أو الاستيلاء عليها .
  - تونس ، رغم علاقة القذافي الوثيقة بوزير كبير ، كان بصورة فعلية يتلقى أموالاً ليبية .
- وشملت القائمة ثلاثاً من الدول الست الواقعة على حدود القذافي ، وكان يخوض حرباً مع دولة رابعة ، هي تشاد .

إلا أن مصر ، والجزائر بدرجة أقل ، كانتا مفتاح ممارسة أى ضغط عسكري أو خلافه على القذافي ، واتفق ممثلو وكالات المخابرات على تقييمهم لمصر والجزائر « سيكون لدى كليهما أيضاً تحفظات جادة إزاء التعاون مع الولايات المتحدة في القيام بنشاط سرى يهدف لإسقاط القذافي ، وهذه التحفظات تقوم في جانب منها على تصورهما لعدم استعداد الولايات المتحدة لذلك ، وعدم القدرة على المشاركة على نحو فعال ذي معنى ، كما تقوم على عجز الولايات المتحدة عن الحيلولة دون ذبوع أنباء مثل هذه الأعمال » .

وانتهى ممثلو وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع ووكالة الأمن القومي إلى أن هناك قدراً كبيراً من الاستياء والسخط بين العسكريين الليبيين ، ومع تسجيل اعتراض ممثلي وزارة الخارجية ، قالوا : « إن حدوث عمليات داخلية ناجحة ، على مستوى مشهود نسبياً ومع شيء من التكرار ، بالإضافة إلى الضغوط والنكسات الخارجية الأخرى ، يمكن أن يشعل شرارة العمل ضد القذافي من جانب بعض العناصر الساخطة بين العسكريين . » وقالوا : إن « أقوى الدوافع ربما تتوافر لدى » كل من نائبه عبد السلام جلود وقائد القوات المسلحة ونائبه .

وراحت عملية التقييم تتخذ شكلها ؛ ومن المفارقات أن وزارة الخارجية كانت تعارض الاستنتاجات التي تؤيد القيام بعملية سرية للإطاحة بالقذافي . إلا أن الآخرين استمروا في طريقهم ؛ وفي الصفحة الخامسة ، مضوا عدة خطوات أخرى مدافعين عن قيام الولايات المتحدة بعمل قوى :

«إننا نعتقد أننا لو دعمنا جماعات المنفيين بدرجة كبيرة ، فإنه سرعان ما سيكون بمقدورهم القيام بحملة متقطعة من أعمال التخريب والعنف ، مما يمكن بدوره أن يتسبب في مزيد من التحديات لسلطة القذافي ، وإذا ماتضافر نشاط المنفيين مع عناصر أخرى — الدعاية المتزايدة ، وتدهور العلاقات بشكل واضح مع الدول الأجنبية ، والضغط الاقتصادي الواسع النطاق — فسيكون من الممكن حفز العناصر الساخطة بين العسكريين للقيام بمحاولات اغتيال أو للتعاون مع المنفيين ضد القذافي ، إلا أن حدوث تمرد عسكري واسع النطاق هو أمر غير مرجح الحدوث »

وكان ذلك يصل تقريباً إلى حد الدعوة للمساعدة في اغتيال القذافي ، وذلك على الرغم من

الأمر التنفيذي الرئاسي الذي يحظر أى تورط مباشر أو غير مباشر ، فى دعم أو تخطيط عمليات الاغتيال . وكان الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣ الذى وقعه ريغان يقول : « حظر الاغتيالات : يحظر على أى شخص يعمل فى خدمة حكومة الولايات المتحدة أو نيابة عنها ، التورط فى أعمال الاغتيالات ، أو التآمر للتورط فيها. » وعلى أقل تقدير ، كانت الوثيقة التى تتضمن التقييم وثيقة استفزازية على نحو غير عادى ، حيث كانت تدعو من الناحية الفعلية إلى بذل جهود منسقة ، مع التحذير من الجهود الفاترة :

«تنتهى هذه الوثيقة إلى أن ما من عمل سيؤدى إلى إحداث تغيير هام ومستمر فى السياسات الليبية سوى العمل على إسقاط القذافي . ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية لهذه الوثيقة فى أن ليبيا تعاني من نقاط ضعف هامة ؛ ولكن لا يمكن النجاح فى استغلال هذه النقاط إلا من خلال برنامج غريز للتعاون مع بلدان رئيسية ، وبما يجمع بين الأعمال السياسية والاقتصادية وشبه العسكرية . أما الأعمال شبه العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية المعزولة ، فليس مرجحاً أن تأتى بتأثير كبير ، إن كانت ستأتى بأى تأثير على الإطلاق » .

وكانت تلك دعوة إلى عملية سرية كبرى ؛ وراح فرع المخابرات بوزارة الخارجية يعارض ويفند الأساس الذى استندت إليه هذه الاستنتاجات — وهو معلومات المخابرات . ففى هامش فى الصفحة الأولى ، أدرجت وزارة الخارجية تحفظاً لاذعاً قالت فيه : « إن الوثيقة تعتمد بشكل مفرط للغاية على تقارير جزئية ليس هناك ما يثبتها ، كما أنها لا تهتم بما فيه الكفاية برصد شعبية القذافي المستمرة . كما أن قبضة القذافي الأمنية محكمة إلى حد أنه ليس من المرجح أن يتمكن أى إنقلاب حتى من مجرد البدء » .

وعندما انتهى التقييم ، كان قد أصبح وثيقة تقع فى ٢٩ صفحة ، وتحمل درجات السرية الآتية : سرى للغاية / تتضمن معلومات من اتصالات شفرية / يحظر اطلاع الأجانب عليها / يحظر اطلاع العاملين بعقود مؤقتة أو لبعض الوقت عليها / تتضمن معلومات خاصة عن مصالح تجارية / يقوم واضع الوثيقة بالسيطرة على توزيعها مع ترقيم كل النسخ .

وصدرت الوثيقة يوم ١٨ يونيو ؛ وأصبحت مصدراً للجدال والخلاف بين أولئك المسؤولين الحكوميين القلائل الذين أتيح لهم الاطلاع عليها ، فقد كانت تقفز من بين صفحاتها الإشارات والدعوات الفعلية إلى القيام « بعمليات شبه عسكرية » ، وإلى أن تدفع الولايات المتحدة العسكريين الليبيين لمحاولة اغتيال القذافي .

وفى الرابع من يوليو ، أصدرت وكالة المخابرات المركزية وثيقة أخرى سرية للغاية عن ليبيا ، وكانت هذه تختص بتقييم التهديدات الليبية ؛ وقالت : إن القذافي يعمل بشكل مستمر ضد المصالح الأمريكية ، إلا أن الخطر المباشر الوحيد هو ماقد يفعله القذافي فى السودان .

ومضت الوثيقة تقول : « إن قيام ليبيا بعمل إرهابى فى الولايات المتحدة هو أمر محتمل ، وإن كنا نعتقد أنه سيكون من الصعب على ليبيا القيام بعملية ناجحة . فبال تأكيد تقريباً ، ليس لدى



ليبيا سوى حفنة من العملاء بين الطلاب الليبيين الذين يبلغ عددهم قرابة ١,٥٠٠ طالب في الولايات المتحدة،» والذين يضمون حوالى ٢٠٠ « من الطلاب المتعصبين في ولائهم للقذافي هنا !!

وبالنسبة للمخاوف من أن القذافي قد يحصل على سلاح نووى ، قالت هذه الوثيقة في صفحة ١٣ : « نعتقد أن ليبيا لن تتمكن من امتلاك قدرة على إحداث تفجير نووى خلال السنوات العشر القادمة » .

وفي البيت الأبيض ، بدأت مجموعة من مختلف الوكالات تضع الخطوط العامة لخطط تقديم المساعدات السرية للمنفيين الليبيين ، ولطائفة واسعة من البدائل السرية لتقديم المساعدات مثل الأسلحة والأموال والمعاونة بمختلف أشكالها . وكانت حدة الحملات الإعلامية بين الولايات المتحدة وليبيا قد ازدادت إلى درجة أن راح المسئولون يفكرون في سؤال غير عادى : « ماذا يكون انطباع العالم عنا إذا لم نفعل شيئاً ؟ » . وكانت الضغوط المؤيدة للقيام بعمل ما ، هائلة . وتردد الكثير من التصريحات المتشددة ، ولم يكن أحد يريد أن يبدو ضعيفاً ، وجرى وضع خيارات للخطط ، وجرى توزيعها .

وكان كيزى خارج واشنطن عندما وصلت هذه الخطط إلى وكالة المخابرات المركزية . وتسلمها ماكاهون ؛ وفقد صوابه . كان ذلك جنوناً !!

وكان ماكاهون يعرف بعضاً من تاريخ وكالة المخابرات المركزية فيما يتعلق بليبيا ، ففي السنوات التى أعقبت تولى القذافي الحكم عام ١٩٦٩ ، كانت هناك مناقشات حول محاولة إسقاطه ؛ إلا أن وزارة الخارجية اعترضت على القيام بمثل هذه المحاولة — وانتصر رأيها . واتفق مدير الوكالة ( فى ذلك الوقت ) ريتشارد هيلمز مع وزارة الخارجية على أنه مامن سبيل لتحقيق ذلك . وخلال إدارة كارتر ، تساءل مدير الوكالة ( فى ذلك الوقت ) ستانسفيلد تيرنر عما يمكن عمله بالنسبة للقذافي . ورد ماكاهون ، الذى كان نائب المدير للعمليات فى ذلك الوقت ، بأن مايمكن عمله ليس بالشئ الكثير .

وشعر ماكاهون بأن المجموعة التى وضعت خيارات الخطط لا تدري شيئاً عن مجموعات المنفيين . أما بالنسبة له ، فما كانوا يزيدون كثيراً عن مجموعة من « صبية الكشافة »؛ فمعلومات المخابرات كانت تشير إلى أنهم لا يستطيعون النزول بقارب مطاطي على الساحل الليبي ، ناهيك عن إسقاط الحكومة ، وناهيك عن الاستيلاء على ليبيا وإدارتها . كما أن القذافي كان قد نجح في اختراق تلك الحركة ، ومتابعة كل خطوة يقوم بها أعضاؤها . وكان بمقدور القذافي أن يتخلص من أي زعيم يمكن أن يكون قويا في تلك الحركة .

وكان ماكاهون يعرف كيف يقتل عملية سرية ما ، في مهدها بمجرد توجيه الأسئلة ، وبطلب تفصيلات يعلم أن أحداً لايعرفها : هل هناك اختراقات لوكالة المخابرات المركزية ؟ كم عدد حراس القذافي ؟ وما مدى ولائهم له ؟ وما فرص النجاح ؟ . وكما هو متوقع ، كانت الردود مبهمة



على هذه الأسئلة . وقال ماكماهون أنه حتى لو كانت فرص النجاح تبلغ النصف ، لما أمكن المضي قدماً في الخطط : ولكن فرص النجاح لم تكن تصل حتى إلى ما يقرب من هذا الحد . وراح يقول لهم : إذا لم يكن لديكم الأدوات والأشخاص ، فلا تعثوا في هذا الموضوع . وراح يتساءل : ثم ماذا عن حظر الاغتيالات ؟ فهذه ليست عملية ضد نظام ، وإنما ضد فرد . فليس هناك سبيل متصور وموثوق به لتحريك شيء من هذا القبيل ، ثم يطلب من المنفيين ألا يقتلوا القذافي . وعندما عاد كيزي ، فقد ساند موقف ماكماهون ، لعدد من الأسباب . أولاً : أن حلفاء أمريكا ، ولا سيما في أوروبا ، لن يوافقوا على ذلك . وكان كيزي مغتاضاً من أن القذافي كان يكسب الاحترام في أوروبا ، بدلاً من أن يفقده — وكانت الاتفاقية الليبية اليونانية السرية مجرد نموذج واحد على ذلك ، وما كان هناك سبيل لنجاح الضغوط أو العمليات السرية دون مساندة وتنسيق من جانب التحالف الغربي ، أما إذا مضت وكالة المخابرات المركزية قدماً بأي شكل ، فإن الولايات المتحدة ستنتهي وقد عزلت نفسها ، وثانياً : لم يكن هناك ما يكفي من المساندة السياسية لمثل هذه العملية داخل الإدارة الأمريكية ، فمحاولة انقلاب الثامن من مايو قد أظهرت فحسب أن هناك فرصة لإسقاط القذافي ؛ ولكن لم يكن قد صدر عنه بشكل مباشر أى تهديد يدعو إلى ذلك .

ولما كانت عملية نيكارجوا تصادف المتاعب في الكونغرس ، فإن كيزي لم يكن في حالة تسمح بخوض معركة أخرى ، ولم يكن باقياً على انتخابات الرئاسة ( ١٩٨٤ ) سوى عدة أشهر .

لم يكن هناك بد من إرجاء المسألة ، رغم أن كيزي كان واثقاً من أن القيام بعملية ضد القذافي سيحظى بشعبية لدى أهم طرفيه بالنسبة له — الرأي العام وريجان .

وفي ١٤ يونيو ١٩٨٥ ، اختطف لبنانيان طائرة ركاب تابعة لشركة « تي . دبليو . ايه » الأمريكية .... وانتهت العملية بعد دراما استمرت ١٧ يوماً بإطلاق سراح الركاب ، بعد قتل أحدهم ، وهو جندي في البحرية الأمريكية يدعى روبرت دين ستيتيم ...

ورغم أن كيزي لم يكن متأكداً ممن كان وراء عملية الاختطاف ، فإن أفضل معلومات وكالة المخابرات المركزية بشأن رعاية الإرهاب كانت لاتزال تتركز على القذافي وليبيا . وكان القذافي يستخدم معدات وأجهزة للشفرة ليست شديدة التعقيد ، وبالتالي كانت وكالة الأمن القومي تتمكن من حل شفرته دائماً . وكان العدد الكبير من شفرات القذافي المحلولة يجعله يبدو كما لو كان أنشط الإرهابيين وأكثرهم تصميمًا . وكان رجاله يتسمون بعدم الإلتقان ، ويتركون آثاراً وراءهم . أما رجال سوريا وإيران ، فكانوا على العكس من ذلك أكثر انضباطاً ، وكانوا يعملون في الظل .

ومن زاوية السياسة ، كان الأمر يبدو كفرصة للجمع بين هدفين محاربة القذافي ومحاربة الإرهاب .

وكان كيزى حريصاً على الترويج الشديد لأنشطة القذافي من خلال تقارير المخابرات ، التقديرات الدورية والرسمية . وقبل ذلك بثلاثة أشهر ، وفي مارس ١٩٨٥ ، كان قد أصدر تقريراً خاصاً للمخابرات يحمل عنوان « قذافي ليبيا : التحدى للمصالح الأمريكية والغربية » . وكان هذا التقرير السرى ، الذى يقع فى ٢٣ صفحة ، يتوقع أن يقوم القذافي بإثارة المتاعب فى أنحاء العالم خلال الثمانية عشر شهراً التالية : فمعلومات المخابرات كانت تبين أن ليبيا تزود « حوالى ثلاثين من الجماعات المتمردة أو الراديكالية أو الإرهابية بالأموال أو الأسلحة أو قواعد العمليات أو تسهيلات السفر أو التدريب » .

وتضمنت هذه الوثيقة خريطة مطوية ملونة للعالم تظهر عليها نقاط تخريب القذافي وهى تنتشر فى أنحاء الكرة الأرضية بصورة تكاد أن تعادل الرسوم التى كانت شائعة عن التوسع السوفيتى فى الخمسينيات ، والتى كانت تصور العالم على أنه يتحول ببطء إلى « اللون الأحمر » . ففى الخريطة الواردة فى التقرير ، كان يتم تلوين البلدان ، التى تقول معلومات المخابرات إن القذافي يساند مجموعات متمردة أو إرهابية بها ، باللون الأحمر . وكانت تشمل : جواتيمالا والسلفادور وكولومبيا وتشيلي وجمهورية الدومينيكان وأسبانيا وتركيا والعراق ولبنان وباكستان وبنجلاديش وتايلاند والفلبين والنيجر وتشاد والسودان وناميبيا وثمانية بلدان أفريقية أخرى .

وكانت الخريطة تتضمن مجموعة أخرى من البلدان باللون الأصفر ، بما كان يشير إلى أن معلومات المخابرات تبين أن القذافي كان يتدخل فيها بتقديم الدعم المالى للمعارضة السياسية أو الساسة اليساريين : وكانت تشمل النمسا وبريطانيا وكوستاريكا وسانتالوتشيا ودومينيكا وأنتيغوا واستراليا .

وتضمن التقرير خريطة ثانية رسمت بها دائرة واسعة يقع مركزها فى ليبيا ، وتمتد لتشمل النصف الشمالى من قارة أفريقيا ، ثم البحر المتوسط ، وتمتد لتصل إلى موسكو . وكان ذلك يصور المدى الذى يمكن للقذافي أن يصل إليه فى نشر قوته العسكرية ، مستخدماً مأمده به السوفييت من قاذفات من طراز « قى . يو — ٢٢ » وغواصات من طراز « إف » . وقال التقرير : إن القذافي قد أصبح « شخصاً يجيد الحسابات السياسية » بما اكتسبه حديثاً من ثقة بالنفس ، مما قد « يدفعه إلى مغامرات أكثر ، ويمكن أن تكون أخطر » .

وقال التقرير فى جزء رئيسى منه : « إننا نعتقد أن القذافي قد يستهدف الأفراد الأمريكين أو المنشآت الأمريكية على نحو مباشر ، إذا :

— مأمكنه أن ينفذ هجومه دون رد انتقامى من جانب الولايات المتحدة .

— ماعتقد أن الولايات المتحدة منهمكة فى التهديد المباشر لشخصه ، أو تحاول بشكل نشط أن تسقط نظامه . »

وكان كيزى فخوراً بهذا التقرير ، الذى كان يشعر أنه يضع أصبعه على لب المشكلة . واعترض فرع المخابرات بوزارة الخارجية فى هدوء ؛ وقال إن هدف القذافي الأول يتمثل فى القضاء

على خصومه ، وإن هدفه الثاني هو السيطرة الإقليمية .

وفي البيت الأبيض ، ظل ماكفرلين يجعل من القذافي محوراً للاهتمام . وفي يوم ٣٠ إبريل ، وقع الرئيس ريجان توجيه قرار الأمن القومي رقم ١٦٨ ، الذي يحمل عنوان « سياسة الولايات المتحدة إزاء شمال أفريقيا » . وتضمن هذا التوجيه السري ، الذي يقع في ست صفحات ، تشكيل « مجموعة تضم مختلف الوكالات برئاسة مجلس الأمن القومي ، لمراجعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه ليبيا ، ولإعداد خيارات سياسية لاحتواء أنشطة القذافي التخريبية » . وصدرت ستة أوامر تنفيذية إلى الإدارات والوكالات الرئيسية : كان أبرزها مايلي : « تقوم وزارة الدفاع بمراجعة برنامج « ستيرستب » ( درجة السلم ) للمناورات ، والتقدم بخيارات وتوصيات » . وكان « ستيرستب » هو الاسم الكودي المخصص لمناورة تجرى قبالة الساحل الليبي .

وكان « الاتحاد » المزعوم الذي أعلنه القذافي مع المغرب في ١٤ أغسطس ١٩٨٤ قد سبب مشكلة لوكالة المخابرات المركزية ولوكالة الأمن القومي . إلا أن قرار الأمن القومي رقم ١٦٨ قال إنه لما كانت إدارة ريجان قد تلقت « تأكيدات شخصية من الملك الحسن بأن الأنشطة الحساسة لن تكون موضع خطر » ، فإنها « ستواصل علاقات العمل الصحيحة والودية » مع المغرب . وبناء على ذلك ، كانت توجيهات ريجان تقضي « بالمراجعة الدائمة للتعاون مع المغرب في شئون المخابرات ، مع تقييد هذا التعاون عند الضرورة لتلافي الضرر .... وبالتدخل مباشرة لدى الملك الحسن إذا ماتعرضت للضرر معلومات عسكرية أو أساليب أو مصادر المخابرات أو الجوانب التكنولوجية المحظورة ، أو كان مثل هذا الضرر وشيكاً » .

وبينما كان كيزي يواصل مساعيه ضد القذافي ، كانت وكالة الأمن القومي والمحللون في كل وكالات المخابرات الأخرى يعرفون أنه يريد تقارير ، فراحوا يغذون النيران بتقاريرهم . فتقرير المخابرات اليومي السري للغاية الصادر يوم ٩ مايو ١٩٨٥ ، كان يتضمن استعراضاً لأحوال ليبيا بمناسبة مرور عام على محاولة الانقلاب التي هوجمت فيها ثكنات القذافي في ٨ مايو ١٩٨٤ . وقال التقرير اليومي إن العقيد ( الليبي ) لا يزال إرهابياً نشطاً ، وأن ليبيا تدعم حالياً خطة لتفجير شاحنة ملغومة في السفارة الأمريكية بالقاهرة . وقال التقرير اليومي إن المنشقين وحركات المنفيين الليبيين ، وعلى رأسها جبهة الانقاذ الوطني الليبي ، تأمل في أن تتمكن من نفس منشأة عسكرية داخل ليبيا لإظهار أن لها وجوداً على أراضي القذافي .

وكانت الأنشطة الليبية موضع متابعة يومية . وكانت ليبيا تبحث شراء طائرات ميج — ٢٩ ودبابات ت — ٣٢ المتقدمة من السوفييت ؛ كما كانت تتفاوض بشأن صفقة أسلحة يونانية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ؛ وكانت تخطط للقيام بمناورة عسكرية مع تركيا لمدة شهرين ؛ كما كان هناك تقرير من مصدر بشري يفيد تشكيل إثنين من « وحدات العمليات [ البحرية ] الخاصة لتنفيذ [ غارات ] الكوماندوز والإرهابيين » بقيادة المقدم حجازي « أحد كبار معاوني العقيد الليبي القذافي » ؛ وكانت هناك تقارير تتضمن صوراً التقطت بالأقمار الصناعية لحمولات



الصواريخ الخاصة بالطائرات الاعتراضية الليبية من طراز ميج - س ، وما إلى ذلك .  
وانتهى أحد التقارير إلى أن « خصوم القذافي في المنفى لازالوا لا يشكلون أى تهديد رئيسي مباشر على حكمه » ، وإن كان قد أشار إلى أن هؤلاء المنفيين « يحصلون على الأموال ، والتدريب ، وحتى استخدام الأراضي ، من كل من مصر والجزائر والسودان والعراق والجناح الموالي لعرفات في منظمة التحرير الفلسطينية » .

وهكذا ، كانت الإدارة الأمريكية مستعدة للعمل ، بعد أزمة اختطاف الطائرة الأمريكية في شهر يونيو . وفي منتصف يوليو ، وفي جلسة مجموعة تخطيط الأمن القومي في البيت الأبيض ، افتتح ماكفرلين الاجتماع الذي حضره الرئيس ريجان وكبار مستشاريه للسياسة الخارجية بالإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية والضغط الدبلوماسي لم تنجح في تهجير القذافي ؛ وأن هناك حاجة لتدابير أقوى . ووافق على ذلك كيزي وشولتز وواينبرجر وآخرون . وكان أمراً نادراً أن يتحقق مثل هذا الإجماع : وتبنى الحاضرون خطة تشمل كل الجهات .

وكانت كلمة « الزهرة » ، هي الاسم الكودي الشامل السري للغاية الخاص بكل العمليات والخطط المناهضة للقذافي . ولم يطلع على ذلك سوى نحو أربعة وعشرين مسئولاً فحسب ، بما فيهم ريجان وكيزي .

وتحت « الزهرة » ، كان هناك الاسم الكودي « تيوليب » الخاص بالعملية السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية بهدف إسقاط القذافي من خلال دعم ومساندة حركات المنفيين المناهضين له ؛ بما في ذلك جبهة الإنقاذ الوطني الليبي ، وجهود الدول الأخرى التي لا تريد القذافي ، مثل مصر .

وكانت « الوردة » اسماً كودياً آخر للتخطيط لتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد ليبيا ، بالتنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة ، ولاسيما مصر . وفي هذه العملية ، كانت الولايات المتحدة ستوفر المعاونة الجوية ؛ وكان أحد الأهداف سيتمثل في الشكنات التي يعيش فيها القذافي ، والتي ستعتبر مركزاً عسكرياً أو مركزاً لتنسيق الإرهاب .

وفي أحد الاجتماعات ، كان أحد الأسئلة الرئيسية هو السؤال الذي طالما أزعج الإدارة الأمريكية على مدار سنوات : هل يكون ذلك من قبيل الاغتيال ؟ وقال لهم الرئيس ريجان أنهم ينبغي ألا يشغلوا أنفسهم بالخطر المفروض على الاغتيالات ؛ وأنه شخصياً سيتحمل المسؤولية إذا مالق القذافي مصرعه .

وما كان يمكن لأحد أن يطلب أكثر من ذلك ؛ واعتبرت هذه المسألة متبينة .  
وكان مخططاً للعمليات « تيوليب » ( الضغوط السرية ) و « الوردة » ( التخطيط العسكري ) أن تدعم إحداها الأخرى . أما إذا فشلتا ، فإنهما معاً قد يحدثان حالة من التأهب والأزمة في ليبيا بحيث يمكن للعناصر المناهضة للقذافي بين العسكريين الليبيين أن تسقطه .



وتم سرّاً إعداد مسودة خطاب يلقيه الرئيس ريجان ، ليعلن فيه نياً توجيه ضربة وقائية أو هجوم انتقامي ( ضد ليبيا ) .

وفي مقر وكالة المخابرات المركزية في لانجلي ، قام روبرت جيتس نائب المدير لشئون المخابرات بإعداد دراسة سريعة يحلل فيها الحجج المؤيدة والمعارضة للقيام بعمل عسكري وقائي . وقدم جيتس النتيجة التي انتهى إليها في تقرير سري للغاية بتاريخ ١٥ يوليو ؛ وكانت النتيجة تقول : رغم أن هناك بعض الجوانب السلبية ، إلا أنها فرصة لإعادة رسم خريطة شمال أفريقيا !!

□ □ □

... وفي الشهور التالية ، راحت الخطط الخاصة بليبيا تمضي قدماً .

... وفي خريف ذلك العام ( ١٩٨٥ ) ، تلقيت أنباء تفيد أن الهوس بالقذافي ، في البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية ، قد وصل إلى ذروته ، وأنه يجري وضع خطط للقيام بعملية سرية جادة لتقويض أركان حكمه . وقال أحد المصادر : « ان شولتز ينشر الثقة » في هذه الخطط ، مضيفاً أن وزير الخارجية هو أقوى المؤيدين ، « وأنه يضع الأمر كما لو كانت تلك هي مشيئة الله » ....

وتم عرض عملية « تيوليب » ( الجزء الخاص بالدور السري الذي ستقوم به وكالة المخابرات المركزية ) على لجنتي شئون المخابرات في مجلسي الشيوخ والنواب . ولم تتم الموافقة على الخطة المناهضة للقذافي إلا بأقل أغلبية ممكنة — ثمانية أصوات ضد سبعة أصوات في لجنة مجلس الشيوخ ، وتسعة أصوات ضد سبعة أصوات في مجلس النواب .

وحتى رغم أن رئيس اللجنة الجديد بمجلس الشيوخ السيناتور دافيد دورنبرجر ونائب رئيس اللجنة الجديد السيناتور باتريك ليهي لم يكونا مقتنعين بالخطة ، فإنهما لم يستطيعا أن يستميلا أغلبية اللجنة إلى صفهما . وتساءلا كيف يمكن لمثل هذه الخطة لمساعدة المنفيين والمنشقين أن تتفادى الحظر المفروض على الاغتيالات ، في الوقت الذي تسعى فيه حركة المنفيين الليبيين إلى قتل القذافي .

ورد كيزي بأن وكالة المخابرات المركزية ستساعد أولئك الذين يريدون اسقاط القذافي ؛ وهؤلاء الناس قد يحاولون إغتياله — ولكن ذلك لا يدخل ضمن خطة الوكالة .

ورد دورنبرجر وليهي بأن مساعدة مجرمين محتملين هو من قبيل الإجرام .

وصمد كيزي أمام الهجوم وقال : إن الرئيس ريجان وافق على الخطة : أما الكونغرس فبمقتوره وقف التمويل اللازم .

وقال عضوا مجلس الشيوخ : « حسناً » ثم راحا يسألان عن كل تفاصيل العملية : من ؟ وماذا ؟ وأين ؟ ومتى ؟ وراحا يبحثان في كل ملف . وبعثا برسالة سرية للغاية إلى ريجان مباشرة ، يحتجان فيها بشدة ؛ ويتساءلان فيها كيف يمكن لمثل هذه العملية ألا تكون من قبيل « الإغتيال » . ورد البيت الأبيض بأن ليست هناك أية خطة لاغتيال ( القذافي ) ، وطلب من عضوي مجلس الشيوخ حذف كلمة « الإغتيال » الملتبسة من رسالتها . إلا أنهما رفضا .

وكان السيناتور ليهي يشعر بأن الإدارة الأمريكية تخدع اللجنة ، وتخدع نفسها . فباسم محاربة الإرهاب ، سيزجون بالبلاد في حرب سرية أخرى ... ومثل هذه الحرب لن تظل سرية ... وإنما ستخرج عن نطاق السيطرة .

وكان كيزي غاضباً من تجرؤ اللجنة على إقحام نفسها في تفاصيل العمليات .

... وفي يوم السبت ، الثاني من نوفمبر ، اتصلت تليفونياً بكيزي .... وأبلغته أننا سننشر في الواشنطن بوست موضوعاً يفيد أن ريجان قد كلف وكالة المخابرات المركزية بالقيام بعملية سرية لتقويض نظام القذافي . وقلت إن الصحيفة لن تنشر من التفاصيل سوى أن ذلك سيتم من خلال قيام الوكالة بتقديم مساعدات لدول أخرى لن تحدد بالاسم أو للمنفيين الليبيين الذين يسعون إلى إسقاط القذافي .

وقال كيزي : « إن أناساً آخرين ماكانوا لينشروا الموضوع . وأعتقد أنني لأستطيع إقناعكم بعدم النشر ، أليس كذلك ؟ »

وقلت إنه نظراً لأهمية الجدل الدائر حول ذلك داخل الإدارة الأمريكية وداخل لجان المخابرات بالكونجرس ، فإنني لأرى كيف يمكن ألا ننشر الموضوع ، أو لماذا لا ننشره .  
وأصدر كيزي صوتاً من أنفه !

وذكرت قضية الاغتيالات : وقلت : إننا سنبرزها في الموضوع المنشور .

فقال كيزي : « إننا لانقوم باغتيالات » — ورفض أن يقول أى شيء أكثر من ذلك .

وبعد نصف ساعة ، عاد كيزي للاتصال لي ليقول لي نقطة محورية واحدة : إن الرئيس ووزير الخارجية وهو نفسه لا يحرصون إلا على وقف الإرهاب ، وليس على المعاونة في اغتيال القذافي . وقال إن بحث العمليات على أعلى مستوى حكومي كان يتركز على الأهداف النهائية .

وقلت إن الموضوع المنشور يتضمن هذه النقطة بشكل واضح ؛ فلم يقل شيئاً .

ونشر الموضوع في اليوم التالي ، الثالث من نوفمبر ١٩٨٥ ، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم ، رفض ريجان ، بينما كان عائداً من عطلة نهاية الأسبوع في كامب دافيد ، الإجابة على أى سؤال في هذا الشأن . ثم أصدر البيت الأبيض بياناً قال فيه : « في الوقت الذي لانعطى فيه أية مصداقية للمزاعم والاستنتاجات المحددة التي وردت في مقال الواشنطن بوست بشأن تقارير خاصة بليبيا ، فإن الرئيس قد أمر بإجراء تحقيق حول كشف وثائق المخابرات الأمريكية المذكورة في هذا التقرير الإخباري ، في محاولة لتحديد من المسئول عن ذلك ، واتخاذ الإجراء اللازم » .

وفي الواقع ، كان هناك شيء من الارتياح في البيت الأبيض . إذا لم تتسرب سوى أنباء عملية « تيوليب » ( الخطة السرية لوكالة المخابرات المركزية ) : كما كان الموضوع المنشور في الصحيفة مكتوباً بصورة عامة للغاية . أما الخطة العسكرية السرية للغاية ( عملية « الوردة » ) . فظلت سرية ؛ وكان يمكن أن تستمر في طريقها .

وكلف كيزى أحد المحللين بوضع دراسة تفصيلية للأهداف في ليبيا . وحددت الوثيقة السرية للغاية أفضل توقيت لتوجيه ضربات الجوية بأنه قبيل الفجر مباشرة . إلا أن البنتاجون أجرى دراسة خاصة به بشأن الهجوم العسكرى الأمريكى المباشر ؛ وكانت دراسة ترسم صورة قائمة لفرص النجاح ، بحيث كانت من الناحية الفعلية تعترض على القيام بمثل هذا العمل . وكانت الخطة المتصورة تتمثل فى شن هجوم مفاجئ ضد ليبيا ، بالاشتراك مع مصر . وقال البنتاجون : إن العملية العسكرية الأمريكية قد تتطلب فى نهاية الأمر ست فرق عسكرية — أى ٩٠,٠٠٠ جندي . وكان مخططو البنتاجون يسألون بصورة عملية : « هل تريدون حرباً مع ليبيا ؟ » وكانت إجابة وزير الدفاع واينبرجر وهيئة الأركان المشتركة : « لا » .



...وبعد يومين من أعياد الميلاد ، شن الإرهابيون هجومين فى عمل منسق ضد مطارى روما وفيينا . مما أسفر عن مصرع ١٩ شخصاً ، من بينهم خمسة أمريكيين ، كانت من بينهم طفلة فى الحادية عشرة من العمر . وكانت الصور التى أذاعها التلفزيون للمذبحة بشعة ؛ فالجثث المتناثرة والدمار كان يذكر المشاهد بمجازر عصابات المافيا . وصدم ريغان الذى كان يقضى العطلة بمزرعته فى كاليفورنيا . وكان كل من مجلس الأمن القومى ووكالة المخابرات المركزية يشكان فى أن ليبيا هى المسئولة عن الهجومين . وبدأت سلسلة من الاجتماعات فى البيت الأبيض . وكان ممثلو كيزى فى هذه الاجتماعات العاجلة هم بيرت دان من إدارة العمليات بالوكالة وريتشارد كير نائب روبرت جيتس نائب المدير . وكانا يعتقدان أن أبو نضال ، الذى كان موجوداً فى ليبيا فى ذلك الوقت ، هو الذى وراء الهجومين ؛ ولكن لم يكن هناك تأكيد من ذلك . فأقوى دليل لديهم لم يكن قاطعاً ودامغاً : وهو تقرير يفيد أن رجال القذافى قد حولوا مبلغ مليون دولار إلى أبو نضال فى حساب له بينك بلغارى — ولكن ذلك كان قد حدث قبل ذلك بعدة سنوات !

وتم تجميع الأهداف التى ستتوجه إليها الضربة العسكرية : وكانت تتراوح بين معسكر لتدريب الإرهابيين بالقرب من ملعب سابق للجولف فى طرابلس ، وبين مقر مخابرات القذافى فى وسط طرابلس نفسها . وفى اليوم الثانى من الاجتماعات ، أثار البنتاجون بعض التحفظات ؛ فهناك ١,٥٠٠ مستشار سوفيتى فى ليبيا ، منهم ٦٠٠ يعملون فى الدفاع الجوى . فكم سوفيتياً سيلقى مصرعه فى حالة القيام بهجوم جوى أمريكى ؟ وماذا سيعنى ذلك ؟ وتم إيقاف كل شيء حتى يعود الرئيس ريغان من كاليفورنيا .

... وفى يوم ٦ يناير ١٩٨٦ ، وفى اجتماع عقده مجموعة تخطيط الأمن القومى فى غرفة العمليات بشأن ليبيا ، أقر ريغان خطة لتكثيف وتوسيع نطاق الجهود السرية المبذولة لإسقاط القذافى والاستمرار فى التخطيط السرى ( عملية « الوردة » ) حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية أمريكية مصرية مشتركة ضد ليبيا . إلا أنه أرجأ اتخاذ قرار بشأن القيام بقصف أمريكى مباشر ضد ليبيا.. وفى اليوم التالى ، اجتمعت المجموعة مرة أخرى لبحث الخيار العسكرى . وجاء



شولتز يحمل رأياً من المستشار القانوني لوزارة الخارجية مفاده أن الإرهاب يشكل « عدواناً مسلحاً » ، وأن الرد العسكري سيكون من قبيل الدفاع عن النفس الذي له ما يبرره . واعترض واينبرجر ؛ وقال : إفترضوا أن القذافي نجح في إسقاط طائرات أمريكية ، وأسر طيارين أمريكيين ؟ سيكون هناك المزيد من « الرهائن » . وكان أثر هذه الكلمة واضحاً على الجميع . ورفض ريغان الخيار العسكري . وغادر واينبرجر غرفة العمليات مبتسماً !



... وفي ١٤ مارس ، اجتمعت مجموعة تخطيط الأمن القومي مرة أخرى لتناقش موضوع ليبيا . واشترك في الاجتماع كل كبار المسئولين ؛ وأمر ريغان أن تتجمع ثلاث مجموعات قتال تضم حاملات طائرات قبالة الساحل الليبي للقيام بعملية مناورات تسمى « نيران البراري » . ووقع ريغان توجيهاً يتضمن « قواعد الاشتباك » للقوات الأمريكية :

○ إذا هاجم القذافي طائرة أو سفينة أمريكية ، يكون الرد متناسباً مع الهجوم . ويقتصر على مصدر الهجوم فقط — السفينة أو الطائرة أو بطارية الصواريخ الليبية المعينة التي صدر عنها الهجوم . ( وكان قد تم تفكير مكثف في السماح لقائد القوات الأمريكية بالرد غير المتناسب . لجعل القذافي يدفع الثمن بأكثر كثيراً مما قد يفعله بالقوات الأمريكية . ولكن تم رفض ذلك ، أساساً لأن واينبرجر كان يريد أن تظل العمليات العسكرية في حدها الأدنى ) .

○ إذا ملقى أمريكي واحد مصرعه ، وإذا ما أعطى الرئيس ( ريغان ) إشارة الضوء الأخضر يتم قصف خمسة أهداف عسكرية ( ليبية ) ؛ وتكون هذه الأهداف في معظمها طائرات ليبية سوفيتية الصنع أثناء وجودها على الأرض .

○ إذا ما قام القذافي بعمل عسكري عدواني ، وأيضاً في حالة موافقة الرئيس ( ريغان ) ، تقوم الطائرات الأمريكية بقصف الأراضي الليبية ، مع التركيز على منشآت ضخ البترول والأهداف الاقتصادية الأخرى .

وكان هناك الكثير من النقاش حول شخصية القذافي . وكان ريغان يهتم بوجه خاص بتفاصيل الحياة الشخصية للقذافي . على النحو الذي جمعته وكالة المخابرات المركزية . ففي رحلة لأسبانيا ومايوركا ، كان الزعيم الليبي يضع « المساحيق » على وجهه ، ويلبس حذاء عالي الكعب ؛ وجاء له مساعدوه بدمية أطفال على شكل دب : ولم يكن يثق فيما يبدو في أغطية الفراش في الفندق الذي كان ينزل به ، فقد راح مساعدوه يشترون له أغطية جديدة من عدة متاجر . وكان ريغان يعود إلى هذا الموضوع عدة مرات ؛ وذات مرة قال معلقاً : « يستطيع القذافي أن يبحث في دولا ب ملابس نانسي ( زوجة ريغان ) في أي وقت ! »

وراحوا يتحدثون جميعاً عن ضرورة التشدد ، و« جلد » القذافي ، و« تحطيمه » ، والتخلي « بالجرأة » لنقل عدواها إلى الآخرين ، وخاصة الحلفاء الأوروبيين ، و« الاندفاع للأمام » .



وأشار أكثر من واحد إلى عملية غزو جرينادا . وفي لحظة ، تساءل دونالد ريجان ، أحد مساعدي الرئيس ريجان : « هل سنستخدم أسلحة نووية ؟! » . وكاد الآخرون يقفزون من مقاعدهم . وكانت الإجابة : « لا ، بالطبع ! » . فرد دونالد ريجان ، رئيس هيئة العاملين بالبيت الأبيض ، قائلاً : إنه كان يريد فقط أن يتأكد من أنها لن تستخدم !!



وقبل أن تبدأ عملية مناورات « فيران البراري » ، توجه واينبرجر إلى لندن لمقابلة الأدميرال فرانك كيلسو قائد الأسطول السادس . وأعطاه وزير الدفاع تعليمات تقضى باستخدام أسلحة « دقيقة » بقدر الإمكان ، إذا ما كان على الولايات المتحدة أن ترد على هجوم أو استفزاز . فهذه الأسلحة الدقيقة تصيب أهدافاً محددة ، بحيث تكون الأضرار التي تحدثها أقل مما تحدثه القنابل . وكانت أوامر واينبرجر : الحد الأدنى من الأعمال الحربية ، وعدم القصف أو الاشتباك دون أن تكون هناك ضرورة لذلك .

أما بويند كستر ونائبه دون فورتير . فكنا يعتقدان على العكس من ذلك أنهم إذا ما وجهوا ضربة موجعة للعسكريين الليبيين ، فإن ضباط القذافي قد ينتهون إلى الاقتناع بأن متاعبهم هي نتيجة لمغامرات القذافي الإرهابية . وعندئذ ، فقد يتحركون لإسقاطه .

ولكن كيزى لم يكن واثقاً بشكل تام . فالعمل العسكري والتهديد بالعمل العسكري ، وذلك النوع من التلويح بالقوة العسكرية الذى كان ينطوى عليه التخطيط السرى الأمريكى — المصرى المشترك لمهاجمة ليبيا — كان كل ذلك شيئاً طيباً في نظره ؛ وكان يؤيده . إلا أن وضوح هذه الأعمال كان من شأنه أن يزيد من صعوبة تنفيذ خطة الوكالة السرية ضد القذافي ، وأن يعزز مكانته في الداخل وبين الدول العربية . فذلك كان سيثير التعاطف معه ، ويضفى مصداقية على مايقوله من أن الولايات المتحدة هي القوة الامبريالية رقم واحد .

ولم يكن يبدو أن المعارضين الليبيين في الخارج يقومون بمهمتهم كما ينبغي ؛ فقد كانوا أشبه « بصبية الكشافة » مثلما كان ما كاهون يقول — فهم ضعاف وهواة . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد فاتحت المخابرات الإسرائيلية بشأن أفكار حول كيفية إسقاط القذافي ، إلا أن جهاز الموساد الإسرائيلى رفض التعاون في ذلك . وكان الفرنسيون قد قالوا إن الحل الوحيد لمشكلة القذافي هو المضي إلى أقصى حد في الأعمال السرية ، بل تحدثوا عن خطط جريئة في هذا الصدد . ولكن عندما طلب الأمريكيون المساعدة ، تراجع الفرنسيون قائلين إنهم يخشون من أن الأعمال العسكرية أو السرية الأمريكية لن تفعل سوى أن ترفع مكانة القذافي بصورة لاداعي لها ، حيث أنها لن تجهز عليه مطلقاً .

وكان كيزى يرى أن الحل الوحيد يتمثل في تغيير الأمر التنفيذي الرئاسى بما يسمح لو وكالة المخابرات المركزية بالعمل بشكل مباشر ضد القذافي ، وليس من خلال المنفيين الليبيين أو بالتنسيق معهم . ولكن اهتمام البيت الأبيض كان مركزاً كله في ذلك الوقت على عملية مناورات « فيران

## البرارى .

وكان مقرراً أن تبدأ المناورات ليلة السبت ٢٢ مارس . ولكنها تأجلت لمدة يوم واحد بسبب عنف الرياح فى خليج سرت . وبدأت المناورات يوم الأحد ٢٣ مارس ، عندما ظهر فى الأفق أسطول أمريكى هائل : ٤٥ سفينة و ٢٠٠ طائرة ، بل وحتى غواصات تعمل بالطاقة النووية . وقامت ثلاث سفن بعبور خط عرض ٣٢ — وهو « خط الموت » الذى حدده القذافى على مسافة أكثر من ١٢٠ ميلاً من سواحله ، والذى يخالف حد المياه الإقليمية المعترف به دولياً والذى يبلغ ١٢ ميلاً . وكانت أكثر من ١٠٠ طائرة تطير فى قوس دفاعى لتغطية الأسطول . وخلال ساعتين ؛ أطلق الليبيون صاروخين من طراز « سام — ٥ » ، من قاعدة صواريخ برية ، على طائرات الاستطلاع الأمريكية . وأخطأت الصواريخ السوفيتية الصنع أهدافها . وتم إطلاق ما يصل إلى أربعة صواريخ أخرى على الطائرات الأمريكية .

وقامت طائرات الهجوم الأمريكية من طراز « ايه — ٧ » ، التى كانت تحلق على استعداد ، على مسافة ٤٠ ميلاً بالرد بصواريخ دقيقة من طراز « هارم » التى أصابت محطات الرادار الليبية ودمرتها ، بصورة مؤقتة على الأقل ، برعوس حربية شديدة الانفجار زنتها ٤٦ رطلاً ، بما كان يقلل من خسائر الليبيين فى الأرواح . وخلال اليومين التاليين ، قامت القوات الأمريكية بإغراق اثنين على الأقل من زوارق الدورية الليبية .

وبينما كان الرئيس ريجان يتلقى التقارير بانتظام ، كان يسأل باستمرار عما إذا كانت هناك خسائر أمريكية فى الأرواح . ولم تكن هناك أية خسائر . وأفادت تقارير المخابرات الأمريكية أن ٧٢ ليبيا قد لقوا مصرعهم فى هذه الاشتباكات .

وبحلول يوم الأربعاء ٢٦ مارس ، وفى الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر بتوقيت واشنطن ، تم وقف مناورات « نيران البرارى » ؛ بعد أن نشرت « الواشنطن بوست » صباح ذلك اليوم أن بويند كستر ونائبه فورتير قاما بزيارة سرية للقاهرة قبل ذلك بستة أشهر لتنسيق الأعمال العسكرية المصرية — الأمريكية المشتركة المحتملة ضد ليبيا .



ورغم أن مناورات « نيران البرارى » والضربة التى تم توجيهها للقذافى قد قلصت من دور وكالة المخابرات المركزية ، فإن كيزى أصبح يدرك الآن بشكل متزايد أن الرئيس ريجان يريد تغيير النظام الحاكم فى ليبيا ، وأنه لن يرضى عن ذلك بديلاً . وكان العنصر الرئيسى الغائب فى أية ضربة وقائية أو رد انتقامى هو الدليل ؛ الدليل القاطع الذى يثبت صلة ليبيا بحادث إرهابى بعينه . وأمر كيزى كل أطقم وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى والأقمار الصناعية بتكثيف نشاطها ، كان يريد أدلة ....

وقبل عدة أسابيع من مناورات خليج سرت ، كان رجال كيزى قد بدأوا يلتقطون بشكل منتظم الرسائل الصادرة عن مقر مخابرات القذافى فى وسط طرابلس . وكان ذلك إنجازاً هائلاً للمخابرات . وقد ظلت الوسيلة المحددة التى تم بها ذلك سراً محكماً ؛ إلا أنهم قاموا ، حسب إحدى الروايات ،

بالتقاط وحل شفرة ٣٨٨ رسالة . فبعد بدء مناورات « نيران البراري » على الفور ، في يوم ٢٥ مارس ، تم إرسال رسالة من طرابلس إلى ثمانية مكاتب شعبية ( سفارات ) ليبية . وكانت الرسالة التي لم تتجاوز ثلاثة أسطر تطلب منهم التآهب والاستعداد لمهاجمة أهداف أمريكية وتنفيذ « الخطة » . وكانت الرسالة صادرة من رئيس جهاز المخابرات الليبية .

وبعد عشرة أيام ، وفي الرابع من إبريل ١٩٨٦ ، تم التقاط رسالة من المكتب الشعبي الليبي في برلين الشرقية إلى رئاسة المخابرات في طرابلس : وكانت الرسالة تقول : « ستكون طرابلس سعيدة عندما ترون عناوين الصحف غداً ! » .

وبعد بضع ساعات فحسب ، وفي الساعات الأولى من يوم ٥ إبريل ، تم التقاط رسالة أخرى من برلين الشرقية إلى طرابلس . تقول إن العملية « تحدث الآن » وأنه لن يكون هناك أثر يقود إلى الليبيين في برلين الشرقية . وخلال عشر دقائق ، وفي الساعة الواحدة و ٤٩ دقيقة صباحاً بتوقيت برلين ، انفجرت قنبلة في مرقص « لابل » في برلين الغربية — وهو مكان تجمع معروف للجنود الأمريكيين أثناء أجازتهم . ولقى رقيب أمريكي وشابة تركية مصرعهما . وأصيب ٢٣٠ آخرون بجراح ، من بينهم نحو ٥٠ من العسكريين الأمريكيين .

وكادت الرسالة التي تم التقاطها أن توفر إنذاراً مبكراً كان يمكن أن يحول دون وقوع الكارثة . فالمستولون لم يتأخروا سوى خمس عشرة دقيقة في إخلاء مرقص « لابل » .

والآن ، أصبح بحوزة كيزي الدليل الدامغ الذي كان يسعى إليه . ورغم أن الرسائل المنفردة قد تبدو مبهمة إلى حد ما ، فإنها كانت توفر — إذا أخذت معاً — العناصر التي كان محللو مخابراته يعتبرونها حاسمة — الدافع والأمر والتوقيت والمكان وتقرير إتمام العمل . لم تكن هناك رسائل من طرابلس تتضمن الأمر بنسف المرقص ؛ ولكن كان من المعتاد دائماً ألا تزج طرابلس بنفسها في اختيار الهدف أو التوقيت . فقد كان ذلك يترك دائماً لمن يوجدون في مسرح العمليات . والآن ، اقتنع حتى المتشككون بأن ليبيا وراء الانفجار .

وبدأ التخطيط السري للقيام بغارة عسكرية انتقامية فورية . وخلال الأيام العشرة التالية ، راحت الإدارة الأمريكية تصدر خليطاً مربكاً من التصريحات العلنية ، بعضها يؤكد بالفعل أنه ستكون هناك ضربة ما ، بينما ينفي بعضها الآخر احتمال حدوث ذلك . وكان ذلك يعكس الارتباك داخل الإدارة الأمريكية ، كما كان يعكس الشك الواسع النطاق في أن ريجان يمكن أن « يجذب الزناد » فعلاً . وكان واحد من أكبر المتشككين هو اللفتنانت كولونيل أوليفر نورث . وكان يعتبر القذافي كبير الإرهابيين ، ويعتبر نفسه كبير مكافحي الإرهاب ؛ ولكن دائماً ماسيكون هناك شخص يجد من الأسباب ما يدعو للتراجع ، أو لإقناع ريجان بالتراجع .

وكانت دقة المعلومات التي تم التقاطها أمراً نادراً بحيث أن عدداً من كبار المسؤولين لم يكن بمقدورهم التزام الهدوء . فالسفير الأمريكي في ألمانيا الغربية ريتشارد بيرت قال علناً عن نسف المرقص : « هناك أدلة واضحة جداً على اشتراك الليبيين » في تدبير الحادث . وقال قائد قوات



حلف الأطلنطي الجنرال برنارد روجرز ، في خطاب ألقاه يوم ٩ إبريل ، إن هناك « أدلة لاتقبل الجدل » على مسئولية ليبيا عن الحادث .

.... وفي يوم الاثنين ١٤ إبريل ١٩٨٦ ، وفي الساعة السابعة مساءً — الثانية صباحاً بتوقيت ليبيا — قامت حوالي ٣٠ قاذفة من قاذفات سلاحى الطيران والبحرية الأمريكيتين بقصف طرابلس وبنغازى . وقامت ثمانى أو تسع قاذفات من طراز « اف — ١١١ » ، تحمل كل منها أربع قنابل زنة ٢,٠٠٠ رطل يتم توجيهها بأشعة الليزر ، قامت بمهاجمة ثكنات العزيزية التى يسكن بها القذافى . وكان مفروضاً أن يتم ضرب الثكنات بما لا يقل عن ٣٢ قنبلة من هذا النوع ، ولكن القنابل التى أصابتها بالفعل كانت على الأكثر أربع قنابل ، وربما كانت اثنتين فحسب . وكان يتعين على عدد من القاذفات « اف — ١١١ » أن تعود بعد رحلة الطيران لمدة ١٤ ساعة ولمسافة ٢,٨٠٠ ميل من إنجلترا ؛ إذ أن فرنسا كانت قد رفضت السماح لها بالطيران فوق أراضيها ، مما جعل المسافة أطول . وكان ذلك فشلاً للتكنولوجيا المتقدمة الأمريكية ، ولكنهم احتفظوا به سراً ؛ فحتى محلى وكالة مخابرات الدفاع لم يتح لهم الاطلاع على التفاصيل . ولم يصب القذافى بسوء ، بينما كان ينام فى خيمته البدوية فى فناء الثكنات . وأصيب اثنان من أبنائه بجراح ؛ كما قتلت طفلة رضية فى شهرها الخامس عشر يقول الليبيون إنها ابنة القذافى المتبناة .

وفى التاسعة مساءً بتوقيت واشنطن ، ظهر ريجان على شاشات التلفزيون ليعلن نبأ الغارة ، التى استمرت إحدى عشرة دقيقة ونصف الدقيقة . واستند ريجان إلى الأدلة « الدامغة » حول تورط ليبيا فى حادث انفجار مرقص برلين الغربية ، وأشار على نحو مختصر إلى ثلاث من الرسائل الليبية التى تم التقاطها ، وقال إن ما قامت به الولايات المتحدة كان « دفاعاً عن النفس » .

وفى التصريحات التى كان يدلى بها من المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض ، قال : « اليوم ، فعلنا ما كان يتعين علينا فعله . وسنفعله مرة أخرى إذا ما كانت هناك ضرورة لذلك ! »



وبعد ذلك ، كان كيزى وشولتز مصممين على إكمال مابداً فى ليبيا ، ووزعت وكالة المخابرات المركزية بشكل واسع معلومات المخابرات السرية حول المقار السبعة الرئيسية التى يقيم فيها القذافى ، وربما على أمل أن تتسرب هذه المعلومات إلى العقيد نفسه لتذكيره بأنه مراقب ... وورد تقرير من مصدر حساس يقول إن القذافى كان يتصرف بشكل شديد الغرابة خلال اجتماع مع مسئولين يمينيين ، إلى حد أنه ربما كان على وشك الانهيار العصبى ، وشعر كيزى بأنه قد حاصر القذافى ، وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل الضغط عليه ، وجعله يفقد ثقته فى نفسه ، وخلق قوة طرد مركزية تجعل نظامه يتفكك ويتطاير وهو معه ، يمكن للبنتاجون أن يرسل طائراته لتخترق حاجز الصوت أمام الساحل الليبى مباشرة . وكان كيزى يقول : « لنذله ! » وكانت الذكرى السابعة عشرة لثورة القذافى تقترب فى أول سبتمبر . وكالمعتاد ، سيلقى القذافى خطاباً ، ماذا لو أمكن تخويفه بحيث لا يظهر لإلقاء الخطاب ؟! وكان قد نقل بالفعل مقره العسكرى من



الساحل إلى الداخل على بعد مئات الأميال ، بعيداً عن متناول القاذفات الأمريكية بشكل سهل .  
وأوفد كيزى نائبيه لشئون معلومات المخابرات ريتشارد كير وتوم توتين إلى البيت الأبيض  
لشرح ماالذى يمكن لوكالة المخابرات المركزية عمله للضغط النفسى على القذافى ، وقال توتين  
( وهو مسئول مخضرم عمل لمدة ٢٥ عاماً فى إدارة المخابرات المركزية بالوكالة ، وكان قد خدم فى  
مدينة بنغازى الليبية فى الستينيات ) أنه لن يصعب على وكالة المخابرات المركزية أن تنشر فى  
المطبوعات بالخارج قصصاً زائفة لجعل القذافى يفقد أعصابه ....

وكان الوقت صيفاً ؛ ولم يكن هناك مايمكن عمله سوى القليل نسبياً ، إن القذافى يمكن أن  
يكون « الانتصار » الذى يحققه رونالد ريجان..، ورغم أنه لم تكن هناك أية أزمة ، فقد تم تشكيل  
مجموعة للتخطيط المبكر للأزمات على مستوى مساعدى الوزراء ، واجتمعت المجموعة بعد ظهر  
يوم ٧ أغسطس فى غرفة العمليات بالبيت الأبيض . وبعثت وزارة الخارجية بمذكرة سرية للغاية  
من سبع صفحات إلى المشاركين الآخرين الأحد عشر ، والممثلين للبيت الأبيض ووزارتى  
الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية .

ودعت وزارة الخارجية فى مذكرتها إلى « التنسيق الوثيق للأعمال السرية والدبلوماسية  
والعسكرية والعلمية التى تستهدف التعجيل بقيام الليبيين بإسقاط القذافى ...بحيث يشمل ذلك  
سلسلة متعاقبة من الأحداث الحقيقية والوهمية » .

الخطوات التالية الممكنة ، إن هدف استراتيجيتنا القريبة المدى ينبغى أن يتمثل فى مواصلة  
البارانويا ( جنون الاضطهاد و جنون العظمة ) التى يعانى منها القذافى ، بحيث :  
— يظل مشغولاً فاقد الاتزان .

— يعتقد أن الجيش والعناصر الأخرى فى ليبيا تتآمر ضده ( ربما بمساعدة السوفييت ) . وإذا  
ماقتنع بذلك — فإنه قد يشدد الضغط على الجيش وهو ماقد يؤدي بدوره إلى محاولة انقلاب أو  
اغتيال ضده .

«إن العمل مع مجموعات المعارضين فى المنفى ليس مرجحاً أن يؤدي إلى إسقاط النظام ، وإن  
كان ينبغى تعزيز صورتهم فى ذهن القذافى ، ولذلك ، لابد أن تقوم بشكل متزايد بأعمال سرية  
مباشرة ، وهو ما سيتطلب دعماً متزايداً ( من وزارة الدفاع ) فالأعمال ( العسكرية ) السفارة  
ستكون مطلوبة لإعطاء مصداقية للشائعات التى ستقول إن الولايات المتحدة تخطط للمزيد من  
الأعمال ضد القذافى .

وأوصت وزارة الخارجية بإيفاد مبعوث إلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لإطلاعهم « على الحاجة  
لتشديد الضغط على القذافى الآن — ولكن دون الخوض فى كل تفاصيل استراتيجيتنا .... ومن  
شأن هذا الحوار أيضاً أن يغذى الشائعات فى ليبيا حول هجوم أمريكى آخر » .

واقترحت المذكرة أن تقوم الحكومة الأمريكية « بتغذية أجهزة الإعلام بمعلومات حول :

(١) صراعات تدور في ليبيا بين الجماعات التي تتسابق للفوز في حقبة ما بعد القذافي .  
(٢) التهديدات الإرهابية المتجددة والتهديدات التي يتعرض لها جيران ليبيا ، والحاجة لردع القذافي .

(٣) الأشخاص الذين يرجح أن يخلقوا القذافي .

(٤) محنة الليبيين في ظل حكم القذافي ! »

كما أن الرحلة التي سيقوم بها مسئول كبير بوزارة الدفاع « إلى تشاد في وقت لاحق من الشهر الحالي توفر فرصة لتوصيل معلومات مضللة للقذافي ، مفادها أن الولايات المتحدة وفرنسا تضعان خطط طوارئ » « للخيار التشادي » كذلك فإن زيارة مسئول آخر بوزارة الدفاع لتونس وغيرها من جيران القذافي ستوفر « فرصة مماثلة للتضليل » .

واقترحت المذكرة القيام بخطة « خداع » باستخدام إشارات المخابرات لجعل الأمر يبدو كما لو كانت الطائرات الأمريكية تحلق فوق « خط الموت » الذي أعلنه القذافي في خليج سرت ؛ إصدار أمر بتجهيز مجموعات قتال بحرية تضم حاملات طائرات ، ثم عدم متابعة ذلك .

ومضت المذكرة تقول : « أوضاع أجهزة الإعلام الأجنبية ، ينبغي نشر مقالات تبين الآتي : السخط في صفوف العسكريين الليبيين ؛ وجود تنظيمات سرية في الجيش الليبي ؛ وجود تخطيط لعمليات مشتركة ضد ليبيا ؛ السوفييت يخططون لانقلاب ؛ ضرورة تزويد المخابرات الليبية بصور فوتوغرافية لمعارضين ليبيين يلتقون بمسؤولين سوفيت في باريس وبغداد وغير ذلك ؛ وجود تخطيط لانقلاب أمريكي بمعاونة من مسؤولين ليبيين كبار » .

« عمليات الخداع ، استخدام محطات إذاعة سرية ، اكتشاف مخاليء للأسلحة . استخدام الغواصات والطائرات الأمريكية ؛ إرسال أو إسقاط زوارق مطاطية إلى ليبيا أو إلى سواحلها ، لجعل الأمر يبدو كما لو أن هناك انقلابا يجري تخطيطه أو تنفيذه ! »

وفي مذكرة أخرى سرية للغاية ، اقترح هوارد تيشر ، مدير الإدارة السياسية العسكرية بمجلس الأمن القومي ، أن تقوم الإدارة الأمريكية « بإحراج وإذلال » فرنسا بما يجعلها تشارك في عمل ما ، لطرد القوات الليبية من تشاد ، واقترح أيضاً أن يقوم البيت الأبيض بالالتفاف حول الحكومة المدنية للرئيس الفرنسي ميتران ، والاعتماد على « القنوات القائمة بين العسكريين في الجانبين ، وليس من خلال القنوات السياسية التي كانت قد فشلت في وقت سابق من هذا العام .... ونظراً للرغبة المعلنة من بعض الجنرالات ( الفرنسيين ) في التعاون معنا ضد القذافي ، فإننا يمكن أن نشجعهم بشكل نشط على بيع هذا الاقتراح لقيادتهم المدنية ! » .

وفي ٧ أغسطس ، اجتمع عشرة من مساعدي الوزراء في غرفة العمليات بالبيت الأبيض لمراجعة الأوراق ووضع خطة ، ولم يكن اللفتنانت جنرال جون مولرينج ، الممثل الشخصي لرئيس هيئة الأركان المشتركة ، ليصدق أن كل ما يحدثونه هو مجرد سياسة خداعية ، وراح يتساءل : ماذا لو تسربت هذه الأوراق ؟!

فرد عليه أحدهم : « ألا نثق ببعضنا البعض ؟! »

وبعد عدة أيام ، تلقى كيزى مذكرة سرية للغاية من بويند كستر استعداداً للاجتماع القادم لمجموعة تخطيط الأمن القومى مع الرئيس ريجان بشأن ليبيا ، وراح يقرأ فى المذكرة : « إن حالة المناعة التى يحيط بها القذافى نفسه قد تحطمت ، ومكانته وهيبته قد أضررتا بدرجة بالغة السوء ، وصارت قبضته على مقاليد الأمور تبدو مهتزة » .

« ... إن أعمالنا يجب أن تشجع المعارضين بالداخل على العمل ، وزيادة مخاوف القذافى بإقناعه بأنه يجرى الإعداد لأعمال عسكرية أمريكية أخرى ... وعمليات سرية أكثر مباشرة .... سيتطلب الأمر أيضاً عمليات ( عسكرية ) سافرة لإعطاء المصدقية للشائعات التى تقول إن الولايات المتحدة تنوى القيام بأعمال عسكرية أخرى ... تغذية الشائعات حول الأعمال العسكرية ... مناورات ( عسكرية ) منفردة ومشتركة بهدف خداع الدفاعات الليبية والضغط عليها واختراقها ... عمليات الخداع ... أجهزة الإعلام الأجنبية يجب أن تركز الاهتمام على الصراعات الداخلية بين المجموعات الليبية التى تتسابق لاحتلال مكانها بعد القذافى . والتكهنات حول خلفاء القذافى ، والحنة العامة التى يعيشها المجتمع الليبى ، وشائعات الخطط الأجنبية لأعمال جديدة ضد القذافى ... إنها فرصة سانحة لإحداث تغيير دائم فى الدعم الليبى للإرهاب ، وللإسهام فى إسقاط القذافى ! »

وأعجب كيزى بالمذكرة !

وأرسل بويند كستر أيضاً بمذكرة إلى الرئيس ريجان :

« سرى للغاية / حساس .

« إن معظم تقارير المخابرات انتهت إلى أنه رغم التوترات الجديدة ، ورغم الصدمة التى أصابت القذافى وإحساسه بالاكئاب وسوء الأداء بعد غارة ١٤ إبريل ، فإنه لا يزال يسيطر بصورة راسخة على مقاليد الأمور فى ليبيا .

« **الفرص** » : هناك إجماع بين الوكالات والإدارات على أن السياسة الأمريكية ، التى تنجح فى إحداث المزيد من الضغط على النظام الليبى وعزله ، يمكن أن تحدث تأثيراً هاماً فى تنشيط القوى الداخلية التى قد تفرض تغييراً فى النظام فى نهاية المطاف .

« هناك إجماع أيضاً على أن أية قيادة بديلة للقذافى ستكون أفضل بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والنظام الدولى .

« خلال اجتماع مجموعة تخطيط الأمن القومى ، ستعرض عليكم خطة وضعتها وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية ، تتضمن اقتراحاً بالقيام بسلسلة من الأحداث المنسقة على نحو وثيق والتى تتضمن أعمالاً سرية ودبلوماسية وعسكرية وعلمية . ويتمثل أحد العناصر الرئيسية فى الخطة فى أنها تجمع بين أحداث حقيقية ووهمية — من خلال برنامج للتضليل — بهدف



أساسى هو جعل القذافى يتصور أن هناك درجة عالية من المعارضة الداخلية له فى ليبيا ، وأن كبار معاونيه الموثوق بهم غير موالين له ، وأن الولايات المتحدة على وشك التحرك ضده عسكرياً مرة أخرى .

« وستشجع القوى الداخلية الليبية التى ترغب فى إسقاطه بحيث تقدم على العمل .... سيحطم ذلك معنوياته ، وسينشط أولئك الذين يسعون لاستبداله .

« ورغم أن التقديرات الحالية لأجهزة المخابرات تقول : إن القذافى قد هُدى بشكل وقتى فى مساندته للإرهاب ، فإنه قد يتحرك فى القريب العاجل للقيام بدور أكثر نشاطاً » .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٤ أغسطس ، اجتمع ريجان مع شولتز وواينبرجر وكيزى وبويندكستر والأدميرال وليم كرو رئيس هيئة الأركان المشتركة .

وراح بويندكستر يكيل الثناء لوزارة الدفاع والعسكريين ، قائلاً : إن غارة ١٤ إبريل كانت تدعو للإعجاب من الناحية الفنية ، وأنها ردعت الإرهاب ، وأضعفت القذافى فى الداخل ، وأسهمت فى تعزيز صورة أمريكا فى العالم . إلا أن الوقت قد حان الآن لمتابعة وتعزيز ذلك برنامج واسع للتضليل ، ولخلق سلسلة متعاقبة من الأحداث التى من شأنها أن تؤدى إلى إسقاط القذافى .

وانزعج الأدميرال كرو بشكل واضح ، وطلب أن يتكلم ؛ فتساءل : هل هذا هو الاستخدام السليم للموارد العسكرية ، القيام « بغارات وهمية » نفسية ؟! هل سيكون من الفعال أن نجعل الأمر يبدو كما لو كان شىء مثير سيحدث ، ثم لا يحدث شىء ؟! ألا يمكن لمثل هذه الخطة أن تقلل من القيمة الرادعة لغارة ١٤ إبريل ، وتجعل الولايات المتحدة تبدو مرة أخرى « كنمر من » .

كانت تدور ؛ وكانت وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية على أهبة الاستعداد . وكان الأمر يبدو كما لو كان مناورة قليلة التكاليف نسبياً . وكان الرئيس ريجان مرتاحاً للخطة ، وفى تعليقه على ميل القذافى لارتداء الملابس الصارخة والغريبة ، قال ريجان مازحاً : « لماذا لاندعو القذافى إلى سان فرانسيسكو ، إنه يحب هذا النوع من الملابس جداً ! » ( فى إشارة إلى كثرة جماعات الشواذ فى سان فرانسيسكو !! )

ورد شولتز : « لماذا لانتقل إليه مرض الإيدز ؟! »

وضحك الجميع ، وأوماً ريجان برأسه . وتقررت السياسة الأمريكية !

وفيما بعد قال أحد المشاركين فى الاجتماع : « لقد كانوا يوقعون حتى على أتفه الأفكار ! » وتم إقرار كل أسلوب يمكن تصوره لمضايقة القذافى — ولم يبحث الاجتماع موضوع الإرهاب أو العمل العسكرى .

وفى يوم ١٦ أغسطس ، عرض على الرئيس ريجان مشروع توجيه بقرار للأمن القومى لكى يوقعه . وكان ينص على المضى فى برنامج الخداع والتضليل بموجب الأمر الرئاسى السابق بشأن



ليبيا . وكانت الأهداف : « إثناء القذافي عن القيام بأعمال إرهابية : إحداث تغيير في القيادة ( الليبية ) ؛ تقليل إمكانية المكاسب السوفيتية في ليبيا إلى أدنى حد » .

ووقع ريجان المشروع . وكانت درجة سرية « سرى للغاية » . وكان اسمه الحركى « الحجاب » !!

• وبعد تسعة أيام ، كان الموضوع الرئيسى لصحيفة وول ستريت جورنال يقول إن « الولايات المتحدة وليبيا تسيران على طريق الصدام مرة أخرى » . وقالت الصحيفة : إن القذافي يخطط لأعمال إرهابية جديدة ، وإن الولايات المتحدة تجهز خطة لغارة جوية جديدة . وصورت الصحيفة حملة التضليل التشادية على أنها حقيقة واقعة . وفي اليوم التالى ، كان بويند كستر يتبنى مانشرته الصحيفة بشكل علنى ، بينما وصفها لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض بأنها « جديرة بالتصديق » !

وكانت هناك صحف أخرى ، من بينها الواشنطن بوست ، ابتلعت أيضاً التضليل الصادر عن الإدارة الأمريكية ، فنشرت موضوعات مفادها أن مواجهة جديدة صارت وشيكة ....

وفي وكالة المخابرات المركزية وفي البنتاجون ، أصيب بعض خبراء الشؤون الليبية بالدهشة البالغة من هذه الخطة . فالإدارة الأمريكية كانت كمن يدخل عصا إلى قفص القذافي لاستفرازه ، فقد كانت تفعل بالضبط ما يثيره بأن تضعه في بؤرة الأحداث العالمية . ورغم أنه لم تكن هناك خطوط محددة لنشر حملة التضليل في أجهزة الإعلام الأمريكية نفسها ، فإن البيت الأبيض قام بتسريبها إليها .... واندعش الخبراء من أن البيت الأبيض لم يفكر في العواقب !

وسرعان ما تواترت الأنباء بأن القذافي يخطط لموجة جديدة من الهجمات الإرهابية ؛ ربما رداً على خطط المواجهة الأمريكية التى أحيطت بدعاية واسعة . وتم بشكل سرى إحباط هجوم على قاعدة أمريكية ؛ ولكن فى الخامس من سبتمبر ؛ قام أربعة أشخاص بفتح النار على طائرة ركاب تابعة لشركة « بان أمريكان » فى مطار كراتشى ، مما أسفر عن مصرع ٢١ شخصاً . وتم القبض على شخص عربى يدعى سلمان تراقى ، يحمل جواز سفر ليبيا ، وهو يتصل تليفونياً بالمكتب الشعبى الليبى فى العاصمة الباكستانية ليقول إنه فى « مهمة خاصة » لحساب المخابرات الليبية . وجرت تحقيقات مكثفة معه هو والخاطفين الأربعة الذين اختطفوا الطائرة الأمريكية .

وفى أواخر سبتمبر ١٩٨٦ ، قلت لكيزى : إننى اطلعت على بعض المذكرات السرية للغاية ، التى تحمل الاسم الحركى « الحجاب » ، والتى تتحدث عن حملة تضليل ضد القذافي . وحدث فى كيزى بشراسة ، وقال : « إننى لأعرف عن أى شىء تتكلم ! » ثم تركنى وانصرف . وفى الثانى من أكتوبر ، نشرنا فى الواشنطن بوست موضوعاً طويلاً بعنوان « القذافي هدفاً لخطة خداع أمريكية سرية . الحملة الدقيقة تشمل تضليلاً إعلامياً نشرته أجهزة الإعلام الأمريكية على أنه وقائع حقيقية ! »

وفي الحادية عشرة من صباح نفس اليوم ، اجتمع الرئيس ريجان وبويند كستر مع كتاب الأعمدة الصحفية في البيت الأبيض . وقال الرئيس : « حسناً ، إننى أتحدى صدق مجمل هذه الرواية التى قرأتها وأنا مصدوم هذا الصباح ! نعم ، هناك مذكرات تتداول حول هذا الموضوع ... ولذلك ، فإننى عندما أتحدى صدق مجمل الرواية ، فإننى لأستطيع أن أنفى أنه يمكن التشبث بشيء ما هنا أو هناك .... إننا فقط سرعان ماسنجدل المستر قذافى يأوى إلى فراشه كل ليلة وهو يسأل نفسه عما قد نفعله ! »

واستطرد الرئيس يقول : « لقد انتهيت إلى الاقتناع بأن المستر وودوارد ربما كان هو نفسه « الحلق العميق !! » ( فى إشارة إلى الشخصية المجهولة التى كانت تزود وودوارد وزميله برنشتين بالمعلومات السرية التى تمكن بها من كشف فضيحة ووترجيت ) .

وفي مساء نفس اليوم ، اتخذ شولتز موقفاً مختلفاً ، عندما قال للصحفيين : « بصراحة إننى لأجد أية مشكلة فى أن نشن قليلاً من الحرب النفسية ضد القذافى ! »

ومضى شولتز يقول : « لو أننى كنت مواطناً عادياً وقرأت أن حكومتى تحاول إرباك شخص ما يقوم بأعمال إرهابية ويقتل الأمريكيين ، لقلت : ليت ذلك يكون صحيحاً ! »

وراح يتساءل : « إذا كانت هناك طرق يمكن بها أن نجعل القذافى عصياً ، فلماذا لاتستخدمها ؟ ! »

ثم قال : « هناك كتاب رائع حول الحرب العالمية الثانية ، ربما تكونون قد قرأتموه . وعنوانه مأخوذ من عبارة شهيرة لونستون تشرشل يقول فيها : فى وقت الحرب ، تكون الحقيقة ثمينة جداً ، بحيث يتحتم حراستها بحراس من الأكاذيب !! »

## الفصل الثالث

---

لبنان : لهور هب... يعظ





في لبنان ، تداخلت جوانب متعددة من عمل ونشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ..  
فقضية الشرق الأوسط تمتزج بعلاقات الوكالة مع « الموساد » الإسرائيلي .. ومسألة  
« الإرهاب الدولي » تختلط بقضية العلاقات الأمريكية — الإيرانية . فلبنان كان البوتقة التي  
تجتمع فيها كل أطراف الشرق الأوسط !

... ومؤخراً ، كان هناك تقرير عن تقديرات المخابرات بالنسبة للشرق الأوسط ؛ وكانت  
هناك أربع وجهات نظر قوية : واحدة من جانب خبراء وكالة المخابرات المركزية ، وواحدة من  
جانب وكالة مخابرات الدفاع ، وواحدة من جانب إيمان ، والأخيرة هي وجهة نظر كيزي  
شخصياً .... ونقل كيزي وجهات النظر الأربع إلى الرئيس ريجان .

أما في جانب العمليات والأعمال السرية ، كان إيمان يشعر بضيق متزايد ، إذ أن كيزي كان  
ينحاز بوكالة المخابرات المركزية إلى جانب بعض من أكثر الشخصيات إثارة للنفور في العالم .

كان كيزي قد استقبل وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون ، وهو جنرال سابق ضخم الجثة  
قاس يعتقد أفكاراً شديدة التطرف ، وكانت إسرائيل تقدم مساعدات سرية شبه عسكرية إلى  
الميليشيا المسيحية الرئيسية في لبنان — وهي حزب الكتائب اليميني ، بقيادة بشير الجميل ، وهو  
قائد عسكري عديم الرحمة وإن كان يحمل وجه طفل ، وكان قد تحول ، وهو في الرابعة والثلاثين  
من عمره ، إلى واحد من أهم زعماء لبنان وأكثرهم تأثيراً على الجماهير ، حيث كان يرسم لنفسه  
دوراً فريداً وقوياً في المستقبل . وكانت الخطة الإسرائيلية تسير في طريقها المرسوم ، وكان شارون  
يريد مساعدات سرية شبه عسكرية قيمتها عشرة ملايين دولار من وكالة المخابرات المركزية لدعم  
بشير الجميل .

واعترض إيمان على ذلك ، ففي عام ١٩٧٨ ، قامت قوات بشير بهجوم خاطف على المقر  
الصيفي لتوني فرنجية ، الوريث السياسي للتكتل المسيحي المنافس ، وذبحوه هو وزوجته وطفله  
ذات العامين وحراسه ، بل والعاملين بالبيت . وفي عام ١٩٨٠ ، كانت ميليشيا بشير الجميل على  
وشك إبادة الميليشيا المسيحية المنافسة التابعة للرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون .  
كان بشير الجميل قاتلاً متوحشاً .

ولكن كان هناك ما هو أكثر من ذلك — كان هناك شيء خفى في ملفات المخابرات !  
فقبل ذلك في السبعينيات ، وبعد أن أتم بشير الجميل دراسته للعلوم السياسية والقانون في لبنان ، جاء إلى الولايات المتحدة للعمل في شركة قانونية في واشنطن ، وقامت وكالة المخابرات المركزية بتجنيدته . ولما كان أصغر أبناء بيير الجميل الستة ، فلم يكن هناك شك في أن مصيره هو الأنزواء النسبي وسط هذه الأسرة القوية . فالابن الأكبر هو الذى سيرث القيادة في حزب الكتائب الذى تأسس عام ١٩٣٦ كحركة رياضية وعسكرية للشباب . ولم يكن بشير عميلاً خاضعاً للسيطرة والتوجيه الدائمين ، رغم أنه كان يحصل بانتظام على أموال من وكالة المخابرات المركزية ؛ وأعطى له اسم شفرى بحيث يمكن تداول تقاريره على نطاق واسع دون أن يعرف هوية كاتبها سوى قلة قليلة جداً من الأشخاص ، وفي بادئ الأمر ، كان يحصل على مبالغ رمزية تبلغ عدة آلاف من الدولارات — في تبادل مباشر : نقود مقابل معلومات .

ولكن في عام ١٩٧٦ ، وعندما تحدى بشير العرف اللبناني وتولى قيادة الميليشيا بدلاً من شقيقه الأكبر ، ازدادت الأموال التي أصبح يحصل عليها . كما ازدادت أهميته بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، وكانت الوكالة تحتفظ بتواجد واسع في بيروت ، مفترق طرق الشرق الأوسط وأكثر العواصم العربية اكتساباً للطابع الغربي ، والتي كانت تعج بالدسائس والمؤامرات ، حيث كان اللبنانيون الأثرياء والأقوياء ، يتنقلون في أنحاء المنطقة ويوفرون معلومات سرية جيدة عن البلدان العربية التي لا يسهل الوصول إليها ، واتسع دور بشير الجميل ، كما اتسعت نوعية ومجال المعلومات التي يقدمها . وسرعان ما أصبحت وكالة المخابرات المركزية تعتبره « مؤثراً إقليمياً » ، أي رصيذاً كبيراً . وفي نفس الوقت ، كان يتحول داخل لبنان إلى زعيم يتمتع بشعبية واسعة ...

وكان إيمان يعتقد أن بشير الجميل لا يزال قاتلاً، وأن وكالة المخابرات المركزية ينبغي ألا ترقص مع هذا الشيطان بعد ذلك ، وينبغي ألا تزود ميليشياته بالمعونة السرية التي تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار . وكان يعتقد أن الإسرائيليين وشارون يطبخون شيئاً ما ؛ فقد كان لديهم نفوذ واسع للغاية في لبنان ، وكانوا يسعون إلى المزيد . وراح شارون الذى كان وثيق الصلة بزميله الجنرال السابق الكسندر هيج ، يثير الدنيا في المستويات العليا من إدارة ريجان؛ وسرعان ما صار الضغط الذي يمارسه ينتقل من خلال هيج .

وأخذ كيزى يدرس التقارير الواردة من محطات وكالة المخابرات المركزية . ومن الغريب أن محطته في بيروت كانت ضد بشير الجميل ، وكانت تتفق مع إيمان في أنه همجى ومناور خبيث يلعب على الإسرائيليين والأمريكيين ، ويكفى فوق أى كتف متاح ليحصل على المساعدة والعتاد . أما محطة الوكالة في تل أبيب ، فكانت تعكس وجهة نظر الإسرائيليين وشارون ، وقالت إن بشير الجميل يصعد على نحو سريع ، ومن المرجح أن يصبح زعيماً يفرض الاستقرار على لبنان . ورغم أنها لم تعرب عن إعجابها به ، فقد نصحت بالتكيف مع الواقع . وكان كيزى

يقدر الإحساس بالحتمية . ففي بعض الأوقات ، تضطر وكالة المخابرات المركزية للعمل مع بعض من غير المرغوب فيهم . ثم إن بشير كان معادياً بشدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي كان كيزي يعرف أنها تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل .

.... وكان وليم سافير ، الكاتب في صحيفة « نيويورك تايمز » ، قد دأب في الآونة الأخيرة على توجيه الانتقادات إلى ( نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوب راى ) إيمان ، باعتباره من « أنصار الوفاق » ... ومن معارضى الأعمال السرية ، ومؤخراً ، اتهم سافير في عموده بالصحيفة إيمان بأنه « دس على الصحفيين قصة زائفة مفادها أن إسرائيل تروج لأبناء فرق الاغتيالات الليبية لكي تهيب الأرض لتوجيه ضربة جوية للمفاعل النووي الليبي ... »

وشعر إيمان بأن الهجوم موجه إليه شخصياً ؛ فهو لم يدس أى شيء . وكان من الواضح أن ذلك قد تم تسريه إلى سافير من مصدر موالٍ لإسرائيل ضايقه إصرار إيمان على ألا تحصل إسرائيل على أية صورة من الأقمار الصناعية يمكن أن تستخدم في غارة هجومية ، مثلما حدث في قصف المفاعل النووي العراقي . وكان إيمان يشعر بأن الإسرائيليين يمكن أن يفعلوا أى شيء تقريباً ضد القذافي وليبيا ، بل إنه كان يعتقد أن الإسرائيليين يمكن أن يغتالوا القذافي إذا ما شعروا بأن ذلك من شأنه أن يكسبهم نقاطاً كافية لدى الولايات المتحدة .

... وعلى أية حال ، فقد خسر إيمان ... ووقع الرئيس ريجان أمراً تنفيذياً رئيسياً بتقديم مساعدة سرية قيمتها عشرة ملايين دولار إلى مليشيات بشير الجميل ! وعموماً ، كان كيزي منبهاً بدرجة بالغة بجهاز الموساد ( المخابرات الإسرائيلية ) ، الذي كان يتمتع بقدرات جيدة على استخدام المصادر البشرية في عمليات الاختراق للحصول على المعلومات السرية ...

وفي يوم الأحد السابع من يونيو ١٩٨١ ، تلقى ( نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوب راى ) إيمان نبأ يفيد أن إسرائيل قد قامت لتوها بقصف وتدمير المفاعل النووي العراقي الذي يقع على مسافة حوالى عشرة أميال خارج بغداد ، مستخدمة في ذلك طائرات أمدتها بها الولايات المتحدة . وأجرى مراجعة ووجد أنه بموجب اتفاق اقتسام معلومات المخابرات الذي أقره كيزي ، فإن إسرائيل تطلع بشكل غير محدود تقريباً على صور الأقمار الصناعية الأمريكية ، وأنها استخدمتها في التخطيط للغارة . كان كيزي يعطى ( لإسرائيل ) بصورة أكثر من اللازم . كانت الإدارة ( الأمريكية ) تسير على حبل مشدود في النزاع العربي — الإسرائيلي ؛ إلا أن إيمان لم يكن يفهم كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنتهج أية سياسة متوازنة إذا كانت تسمح لإسرائيل بإسقاط قنابلها في سائر أنحاء الشرق الأوسط ، باستخدام معلومات المخابرات الأمريكية . وسارع بوضع قواعد جديدة لا يمكن لإسرائيل بمقتضاها أن تحصل على الصور ومعلومات المخابرات الحساسة الأخرى إلا لأغراض دفاعية فحسب . فلم يعد يتاح لإسرائيل أن تطلع إلا على صور تلك البلدان التي تشكل خطراً مباشراً على إسرائيل أو تقع على حدودها . أما بغداد ، فكانت تقع على مسافة



خمسائة ميل ، واستبعدت من القائمة .

ووافق كيزى على ذلك . إلا أنه كان سعيداً بأن الإسرائيليين تخلصوا من المشكلة ، وكان معجباً بجرأتهم . وعندما أعرب البيت الأبيض عن إحساسه بالصدمة وفرض عقوبات على إسرائيل بوقف تسليم عدد من طائرات « إف - ١٦ » ، كان كيزى يشعر بأن ذلك ربما كان إجراء دبلوماسياً وسياسياً ضرورياً ؛ ولكنه في تصريحاته الخاصة كان يصف ذلك بأنه « محض هراء » . وكان الإسرائيليون قد حثوا الولايات المتحدة ، إبان رئاسة كارتر ، على الضغط على العراقيين للحد من برنامجهم للتطوير النووي ، وهددوا بأنه إذا لم يتم شيء في هذا الصدد فإنهم سيفعلون ذلك بأنفسهم ، بل لقد استكشف جهاز الموساد إمكانية القيام بعملية تخريب ، ولكنهم عادوا وقرروا ، عن حق ، أن الضربة الجوية تنطوى على مخاطر أقل لكل من الإسرائيليين والعراقيين ، فلم يمت خلال الغارة سوى شخص واحد يعمل فنياً في المفاعل العراقي .

وكان كيزى يرى أن المخابرات الإسرائيلية تصادف عقبة خاصة تتمثل في التشكك فيهم داخل وكالة المخابرات المركزية . فقبل عام ١٩٧٤ ، كان جيمس جيسوس أنجلتون الشهير ، رئيس إدارة المخابرات المضادة ، يدير بنفسه القسم الخاص بإسرائيل في الوكالة ، ويحتفظ بالمعلومات الحيوية بعيداً عن مسئولى عمليات ومحلى الشرق الأوسط . وحتى بعد خروج أنجلتون من الوكالة ، ظل ينظر إلى كل معلومات المخابرات الإسرائيلية على أنها لاتزيد كثيراً عن مجرد بيانات صحفية صادرة عن جهاز الموساد ، بهدف خدمة أهداف إسرائيل السياسية .

وفي الواقع ، كان للموساد بعض المصادر البشرية الجيدة في ثلاثة مواقع ذات أهمية حيوية — لبنان وسوريا والاتحاد السوفيتى . وكان يتعين على كيزى أن يعمل لكى يستعيد جهاز الموساد مصداقيته .

وفي بعض الجوانب الهامة ، كانت إسرائيل هى التى يساء إليها بدرجة أكبر في شئون المخابرات . فقد كان لدى وكالة المخابرات المركزية مصادر سرية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى المصادر التى كانت تقدم في بعض الأحيان معلومات تفصيلية عن عمليات هجمات تقوم بها المنظمة في إسرائيل . وكانت إدارة العمليات قد أقنعت كيزى بأنه لايمكن نقل مثل هذه المعلومات إلى الإسرائيليين ، لأن المصادر ستوقف عن تقديم المعلومات ....

هل كانت هناك علاقات ما ، حيوية بالدرجة التى ماكان يمكن لأحد أن يعرف بها ؟ يقول كيزى : نعم . فالحفاظ على المصدر وحماية هويته كانت له علاقة بأهمية المعلومات . فإذا كانت المعلومات تتحدث عن نفسها ، فمن يحتاج لأن يعرف ؟ وكان قصف المفاعل يتصل بدرجة أكبر كثيراً بالحفاظ على العلاقات البعيدة المدى مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية . وبعد القصف بشهر قام الميجور جنرال يهوشوا ساجوى مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية بزيارة كيزى ، وكان ساجوى يفهم الغرب ؛ وشعر كيزى أنه يمكن الوثوق به ؛ واتفق الاثنان على أنه إذا ماكانت هناك حاجة لشيء خاص ، فيجب أن يتعامل مع بعضهما البعض مباشرة .



وفي ربيع ذلك العام ( ١٩٨٢ ) ، التقى كيزى مع وزير الدفاع الإسرائيلى شارون الذى كان يقوم باتصالاته فى واشنطن وكان شارون مشغولاً بلبنان وبمعاقل منظمة التحرير الفلسطينية هناك ، وراح يتحدث عن خطوات مضادة — إذا فعل لبنان ذلك ، ستفعل إسرائيل ذلك ؛ وإذا ضربت منظمة التحرير الفلسطينية هنا ، ستضرب إسرائيل هناك ؛ وقال شارون ، بلهجة تقطر سخرية وتهكماً كما لو كان ذلك البلد مجرد وهم من الناحية الجغرافية ، « لبنان ... لاتندهش . لنضع الأوراق على المائدة . إذا لم تفعلوا شيئاً ، فسنفعل نحن ، فلن نتحمل » .

وفهم كيزى أن لبنان هى الدولة العربية التى يمكن لإسرائيل أن تمد نفوذها فيها . واستنتج أن شارون يريد أن يخلق أوضاعاً تبرر تحركاً عسكرياً إسرائيلياً . وقال شارون إن أموراً ستحدث فى لبنان ، ولن يكون هناك خيار فى ذلك . وكان واضحاً أن شارون مسيطر تماماً على رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيغن . كان شارون هو الذى يقرر كل شيء .

وكان كيزى يقدر أسلوب شارون ، الذى كان يعتبره رجل فعل وفكر على حد سواء ، رجل لديه احساس بجوانب الضعف فى بلده وبمصيره على حد سواء .

وفي السادس من يونيو ١٩٨٢ ، بدأت إسرائيل غزو لبنان ، معلنة عزمها على طرد « إرهابى » منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان . وتذرعت كمبرر لذلك بمحاولة اغتيال سفيرها فى لندن قبل ذلك بثلاثة أيام ؛ وأطلقت على الغزو اسم « عملية السلام للجليل » .

وكانت المخابرات الإسرائيلية ووكالة المخابرات المركزية ، وكذلك البريطانيون ، يعرفون أن هذا السبب المعلن كان زائفاً ، فمهاجمو السفير الإسرائيلى كانوا من جماعة أبو نضال التى انشقت عن منظمة التحرير الفلسطينية ، والتى كانت فى حالة حرب ضد التيار الرئيسى فى المنظمة والموجود فى لبنان . كان الإسرائيليون يوجهون ضرباتهم للطرف الفلسطينى الخطأ : ولكن ذلك لم يكن ليغير من الأمر كثيراً فى رأى شارون.. وخلال أيام ، كان الجيش الإسرائيلى على مشارف بيروت .

وكانت تحليلات وكالة المخابرات المركزية ترسم صورة تنطوى على فرصة عظيمة ، وعلى خطر عظيم أيضاً .

وعقد كيزى اجتماعاً فى مكتبه ؛ وكان أحد الأسئلة المطروحة هو ما إذا كانت إسرائيل تستخدم أسلحة حصلت عليها من الولايات المتحدة ؛ وأعرب كثير من الحاضرين عن قلقهم من أن الولايات المتحدة قد تبدو فى صورة الشريك المتواطىء ؛ كما أن الكونجرس سيثير تساؤلات . وقال كيزى : « إننى لأهتم البتة بذلك . إن الموقف لايزال مائعاً . أى شيء يمكن أن يحدث..، كيف نحول ذلك لمصلحتنا القومية ؟ هذا هو السؤال الذى أريد إجابة له » .

كان رجل المخابرات المركزية — زعيم ميليشيات الكتائب بشير الجميل — يلعب دوراً تتزايد أهميته فى لبنان.. وبمرور السنوات ، كان بشير قد طور علاقات وثيقة مع شارون وجهاز الموساد

الإسرائيلي . وقامت وكالة المخابرات المركزية بدور « الخاطبة » وقدمت المسيحيين والإسرائيليين لبعضهم البعض ، وجعلت بشير رصيذاً مشتركاً لكل من وكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الإسرائيلي .

وكان هناك ميل داخل وكالة المخابرات المركزية للوقوف إلى جانب المسيحيين ضد المسلمين في لبنان . إلا أن المسؤولين القدامى بالوكالة ممن عملوا في لبنان كانوا يعرفون أن المسيحيين ، ولاسيما بشير وكتائبه ، هم متوحشون مثل الآخرين . فمثل هذه العلاقة محفوفة بالمخاطر ، وتساءل كيزى : « أى علاقة تستحق ذلك يمكن أن تخلو من المخاطر ؟ » ، في محاولة لتهذبة المتشددين بالوكالة .

وكانت هناك مؤشرات على أن بشير يتحرك نحو رئاسة البلاد فقد قضى على منافسيه في المعسكر المسيحي ، وكانت علاقاته الطيبة بالغزاة الإسرائيليين تعطيه نفوذاً وقدرة على الضغط . فالعناصر الموالية لإسرائيل داخل لبنان كانت تنظر إليه باعتباره الأمل الجديد ، أما العناصر المعادية لإسرائيل ( المسلمون والدروز واليساريون بقيادة وليد جنبلاط ) فكانوا يعتبرون بشير الشخص الوحيد الذى قد يستطيع إقناع الإسرائيليين بالانسحاب . وأصبح بشير نقطة توحيد .

وأقر كيزى خطة تقضى بأن تقطع وكالة المخابرات المركزية علاقتها الرسمية مع بشير ، الذى أصبح واضحاً الآن أن لديه أشياء أهم من العمل للمخابرات المركزية . وكانت الوكالة قد صارت تتردد في الاحتفاظ بأسماء رؤساء الدول في كشوف المرتبات والمكافآت ، وذلك منذ الإعلان عام ١٩٧٧ أن الملك حسين عاهل الأردن كان عميلاً يأخذ أجراً من وكالة المخابرات المركزية لمدة عشرين عاماً . ومع تزايد تسليط الأضواء على بشير ، فإن كشفه كان يمكن أن يكون نهاية لمستقبله ، إن لم يكن لحياته كلها . وظلت هذه العلاقة واحداً من الأسرار التى تحاط بأكبر قدر من الحماية . وكان يبذل كل شيء لحماية هذا السر ؛ ولكن لم يكن هناك أى ضمان مطلق .

وفي ٢٣ أغسطس ، وبعد شهرين ونصف الشهر من الغزو الإسرائيلي ، انتخب بشير رئيساً للبنان ، حيث كان من المقرر أن يتولى مهام منصبه في الشهر التالى . وما كان بمقدور الأشخاص القلائل الذين كانوا على علم بعلاقته التى انقطعت لتوها مع وكالة المخابرات المركزية ، إلا أن يشعروا بمزيج من الفرح والرعب . فلبنان كان بلداً لا مكان فيه للأصدقاء الدائمين أو الأعداء الدائمين . فنفس الأشياء التى جعلت من بشير الزعيم المرجح ، قد تركت له العديد من الأعداء . فالمسلمون قد قوى عودهم بفضل صعود آية الله الخميني في إيران ؛ كما أن منظمة التحرير الفلسطينية ذات التمويل الجيد كانت لاتزال تحتفظ بوجود في لبنان ، رغم بدء عملية لإجلاء ١١٠٠٠ من مقاتلي المنظمة ، ومعهم رئيسهم ياسر عرفات ، من بيروت .

وكان من شأن لبنان الذى يحكمه بشير ، والمتحالف استراتيجياً مع إسرائيل والولايات المتحدة ، أن يحدث انقلاباً في موازين القوة في المنظمة . وكانت سوريا القوية الواقعة إلى الشمال والشرق قد احتلت سهل البقاع اللبناني منذ عام ١٩٧٦ ؛ بل وكانت في الواقع تعتبر لبنان بأكمله

جزءاً من سوريا الكبرى . ولم يكن السوفييت حلفاء سوريا سعداء هم الآخرون .  
وفي مواجهة هذا الحشد من الأعداء في الداخل والخارج ، بعث بشير برسالة إلى وكالة  
المخابرات المركزية يطلب تزويده بمساعدات سرية في مجالي الأمن والمخابرات .  
وشعر كيزي بأن هناك التزاماً على وكالة المخابرات المركزية بمساعدة بشير . وما كان يمكن أن  
تتم هذه المساعدة علناً ؛ بل كان من الضروري القيام بعملية سرية واسعة النطاق . ولكي تكون  
العملية فعالة ، كان يتعين على وكالة المخابرات المركزية أن تمتد على نحو أكبر داخل جهاز المخابرات  
اللبنانية ، بحيث تشاركه الأسلحة المعقدة فضلاً عن معدات المراقبة الالكترونية والاتصالات .  
وأصدر الرئيس ريجان أمراً رئاسياً بإقرار عملية المساعدة ، التي كانت تتضمن في البداية إنفاق نحو  
٦٠٠.٠٠٠ دولار . وكان متصوراً أن يتزايد حجمها بسرعة إلى أكثر من مليون دولار وربما  
أربعة ملايين دولار سنوياً .

وبعد ظهر الرابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ ، وقبل تسعة أيام من تولي بشير الجميل مهام  
الرئاسة ، كان يلقي خطاباً في المقر المحلي لحزب الكتائب في بيروت الشرقية . وكان مقرر أن يلتقي  
في الساعة الخامسة مع مجموعة من ضباط المخابرات الإسرائيلية كانوا يقومون بجولة في بيروت .  
ولكن في الساعة الرابعة وعشر دقائق ، انفجرت قنبلة هدمت المبنى ، وقتلته تحت الانقراض .  
ولم يكن قد أتيح لو وكالة المخابرات المركزية الوقت لكي تبدأ برنامج مساعداتها السرية له . ولم  
يكن هناك دليل على أن علاقته بالوكالة قد تسربت إلى أحد . ومع ذلك ، ظل اغتيال رصيد سابق  
يمثل كارثة كبرى لو وكالة المخابرات المركزية . أما ملايين الدولارات التي كانت مخصصة للعملية  
الأمنية ، فقد أوقفت وبقيت في صندوق طوارئ تابع للرئيس ريجان .

وكان اغتيال بشير الجميل الحلقة الأولى في سلسلة من الأحداث الرهيبة . فخلال يومين ،  
سمحت القوات الإسرائيلية لوحداث الكتائب بدخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت  
في مهمة انتقامية . وقدر لاثنين من هذه المخيمات ، هما صبرا وشاتيلا ، أن يصبحا جزءاً من تاريخ  
المذابح . وتقدر المخابرات الإسرائيلية أن عدد الضحايا الفلسطينيين كان يتراوح بين ٧٠٠  
و ٨٠٠ بينهم كثير من النساء والأطفال . وذهل العالم المتحضر من روايات المذبحة — جثث  
الأطفال الرضع والعجائز في أكوام . وحتى الخيول والكلاب والقطط تم ذبحها . وتم قطع أئداء  
النساء والأعضاء التناسلية للرجال ؛ وتم حفر رمز الصليب على أجساد بعض الضحايا . وجرى  
تمزيق رحم بعض النسوة الحوامل .

وخلال أسبوعين ، كانت قوات مشاة البحرية الأمريكية قد إحتلت موقعاً استراتيجياً في  
ثكنات بالقرب من المطار . وكقوة لحفظ السلام لم يكن لها هدف محدد سوى مساعدة لبنان  
والإشراف على الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية .

وبدأ كل من الموساد والمخابرات العسكرية الإسرائيلية تحقيقات لتحديد من قتل بشير الجميل .



وأمكن تتبع القنبلة إلى حبيب شرتوني ، وهو شاب في السادسة والعشرين من العمر كانت عائلته من أعضاء حزب الشعب السوري المنافس للكتائب.. وبعد تجميع معلوماتهم مع مالدی اللبنانيين، انتهى الإسرائيليون إلى أن شرتوني فجر القنبلة بمفجر الكتروني من على مسافة بعيدة . وكان الضابط الذي يتولى « تشغيل » شرتوني نقيباً في المخابرات السورية يدعى ناصف . وقد تمكن من إقناع الشاب بأن الهدف من القنبلة هو إفزاز بشير ، وليس قتله . وبعد تمحيص كل المعلومات ، بما في ذلك أفضل عملاء الموساد السوريين ، وتقارير الاستطلاع والمراقبة والتنصت الإلكتروني ، انتهى الإسرائيليون إلى أن ناصف كان مسئولاً بشكل مباشر أمام العقيد محمد غانم ، الذي كان مسئولاً عن عمليات المخابرات السورية في لبنان . وكانت مخابرات الجيش والطيران السوريين على علم ما بالتخطيط للعملية.. كما كان يعلم بها أيضاً رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد والذي كان يرأس قوى الأمن السورية .

وكان الإسرائيليون يعتقدون أن الرئيس الأسد يسيطر على بلاده بقبضة حديدية إلى الدرجة التي لا بد أنه كان يعرف معها بأن خطة ما كانت تجري.. ولكن لم يكن هناك دليل ؛ فتقارير المخابرات التي تبين تواطؤ ضباط المخابرات السوريين كانت سرية للغاية .

واطلع كيزي على هذه التقارير التي قدمتها المخابرات الإسرائيلية . وكانت مقنعة بما فيه الكفاية . ولكن على نفس القدر من الأهمية ، كان من الضروري تحديد من المستفيد أكثر من موت بشير . من كان يريد لبنان ضعيفاً ؟ من كان يخشى قيام ارتباط قوى بين إسرائيل ولبنان ؟ وكانت الإجابة بوضوح : سوريا . ومع ذلك ، وفي النهاية ، كان على كيزي أن يقبل عدم إستعداد البيت الأبيض ووزارة الخارجية لإذاعة وجود دور سوري على نطاق واسع .

وكان الميجور جنرال ساجوى رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية ، يعرف أن أية محاولة من جانب الولايات المتحدة لاستغلال هذه المعلومات عن التورط السوري لن تؤدي إلا إلى نتائج معاكسة . وكان ساجوى يتشكك منذ فترة طويلة في علاقات بلاده بكتائب الجميل ؛ وأدرك أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تحمل القرد اللبناني على ظهرها ؛ وأن الإدارة الأمريكية ستضطر للتعامل مع سوريا لتحقيق أى شيء يبدو كتنسوية في لبنان . فإطلاق الاتهامات قد يكون دعاية تبعث على الرضا ، ولكن ذلك من شأنه أن يحول دون تعاون السوريين .

وهكذا وجد كيزي بين يديه حالة فشل للمخابرات . فعلاقة وكالة المخابرات المركزية مع بشير الجميل ، وقرار قطعها ، وطلب بشير الحماية ، وقرار الإدارة الأمريكية بتقديم هذه الحماية ، ثم اغتياله بعد ذلك — كان كل ذلك فوضى مختلطة مشوشة . ولكنها كانت فوضى سرية للغاية . وبقيت سرّاً .



وفي شتاء ذلك العام ( ١٩٨٣ ) راح كيزي يفكر متحيراً في لبنان كان نفوذ وكالة المخابرات المركزية ومعلوماتها قد تقلص عقب اغتيال بشير الجميل . وكان شقيقه أمين الجميل قد انتخب



رئيساً للبلاد ، وتولى منصبه . وأخذ أمين الجميل يبتعد عن إسرائيل ، وعن الولايات المتحدة ، ويحاول استعادة علاقات لبنان العربية . ولكنه كان يريد أيضاً أن يتمتع بمظلة الحماية الأمريكية . ولكي تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذها ، فقد اقترح البيت الأبيض مرشحاً يصبح مستشار الأمن القومي اللبناني الجديد . ووافق أمين الجميل ، وعين في هذا المنصب وديع حداد ، وهو لبناني في الثانية والأربعين من عمره كان يعمل من قبل في البنك الدولي . وكان حداد ، وهو رجل قصير القامة أنيق دقيق به ميل إلى طباع المثقفين ، ويعرف باسم « الأمريكي » بسبب صلاته الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية .

واجتمع كيزي مع حداد في أوائل عام ١٩٨٣ ؛ وكان كلاهما قلقاً إزاء النفوذ السوري في لبنان ، وإزاء أمين الجميل نفسه . وكان حداد يعتقد بشدة أن السوريين سيجربون أي تكتيك وإذا ما نجح تكتيك ما ، سيعتبرونه سياستهم . وقال : « إذا ما شعرت بأن السوريين قد خانوك ، فإنك لم تفهمهم » .

ووافق كيزي على ذلك ؛ وقال إنه يريد أن يعرف شيئاً عن شخصية أمين الجميل وقوته، حيث كان هناك كثير من التقارير السلبية عن الرئيس الجديد . فوسط الاضطرابات الأخيرة ، كان في باريس يقوم بجولة مشتروات واسعة من بينها أربع وعشرون حلة جديدة وثوب رسمي جديد من كريستيان ديور ؛ وأن الجيش اللبناني يكرهه ويعتبره ضعيفاً . وتساءل كيزي : هل يتمتع أمين بتأييد العسكريين ؟

وقال حداد : نعم ؛ ولكنه أضاف قائلاً : إن إجابته تقوم على ما يأمل فيه — أي بعبارة أخرى : لا . وكان التوتر واضحاً بين مستشار الأمن القومي اللبناني الجديد والرئيس اللبناني الجديد . واستنتج كيزي أن هذه العلاقة لا يمكن أن تدوم طويلاً .

ومن ناحيته ، قرر حداد أنه إذا كان يريد توصيل رسالة إلى الرئيس ريجان ، فسيكون ذلك عن طريق كيزي .

وكان إحدى القنوات الأخرى التي يستخدمها كيزي للتأثير على سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط تتمثل في روبرت أميس ، كبير محلي المنطقة بوكالة المخابرات المركزية والشخصية الأسطورية بالوكالة ، والذي كان واحداً من أهم الشخصيات بالنسبة لكيزي . وكان أميس غالباً ما يحيط نفسه بجو يتسم باللامبالاة بنظاراته الملونة قليلاً وحذاء رعاة البقر الذي يرتديه . كان رجل أفكار مليئاً بالرؤى الجديدة ، بل وغير المألوفة . وبوصفه ضابطاً في إدارة العمليات ، كان من أفضل من قاموا بتجنيد العملاء والمصادر لوكالة المخابرات المركزية . وفي مهمة سابقة في بيروت ، أثناء تولي ريتشارد هيلمز رئاسة الوكالة ، كان أميس أول من استطاع القيام باختراق حقيقى لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح وكالة المخابرات المركزية ، حيث قام بتطوير مصدرين رئيسيين .

كان أحد من جندهم أميس هو علي حسن سلامة ، رئيس الأمن والمخابرات بمنظمة التحرير

الفلسطينية ، الذى كان جهاز الموساد الاسرائيلى يسميه « الأمير الأحمر » وقد لقي مصرعه فى حادث سيارة ملغومة عام ١٩٧٩ ، على يد الاسرائيليين على الأرجح . وكان أميس أستاذاً فى لعبة مايسمى « حرب أجهزة المخابرات » فى بيروت ، حيث الجواسيس وأجهزة المخابرات تزحف كلها فوق بعضها البعض ، حيث كل طلبة أو قبيلة أو تحرك دبلوماسى تقريباً يكون له معنى مختلف لدى أجهزة المخابرات ....

وكان أميس يعتقد أن إسرائيل هى « لعبة صفرية »؛ بالنسبة للاسرائيليين كان أى مكسب تحققه أية دولة أخرى أو أى فرد آخر فى العلاقات مع الولايات المتحدة ، إنما هو فى النهاية على حساب إسرائيل .

وكان كيزى سعيداً بأن يرى أميس يتولى دور المستشار غير الرسمى لوزير الخارجية جورج شولتز فى شئون الشرق الأوسط . ففى العام السابق ، كان نائب وزير الدفاع فرانك كارلوتشى ، الذى كان من قبل نائباً لمدير المخابرات المركزية ، قد قال لشولتز : إن هناك سبيلاً واحداً لفهم الشرق الأوسط : « أستمع إلى أميس . أرجوك أستمع إليه .... إنه متزن ، ولا يعانى من عقد ذاتية » وبعد بضعة أشهر ، إنتحى شولتز بكارلوتشى جانباً وقال له ، « إن واحدة من أفضل النصائح التى قدمتها لى هى أن أستمع إلى أميس » .

وكان برود أميس الشهير يروق لشولتز . وسرعان ما أصبح قارئ تقارير المخابرات والملمقن الفعلى لوزير الخارجية فيما يتعلق بالشرق الأوسط . وكانت الرسالة التى يوجهها أميس بسيطة : إن الأمور تزداد خطورة فى لبنان مع وجود قوى احتلال ، سوريا وإسرائيل . وينبغى أن يتم عمل شىء ما . ولكن ، مثل كل شىء آخر فى الشرق الأوسط ، لن يكون ذلك أمراً بسيطاً على الإطلاق .: ومثل كل شىء فى الشرق الأوسط تقريباً ، قد لا يكون حتى ممكناً .

وفى إبريل ١٩٨٣ ، توجه أميس فى مهمة ميدانية إلى الشرق الأوسط .: وفى الثامن عشر من إبريل ، كان موجوداً بالسفارة الأمريكية المطلة على شاطئ البحر فى بيروت عندما اندفعت شاحنة مليئة بالمتفجرات إلى المبنى المكون من سبعة طوابق ، وانفجرت لتهدم المبنى . وعندما تم إخراج الجثث من تحت الانقاض ، كان هناك ٦٣ قتيلاً ، من بينهم ١٧ أمريكياً ، من بينهم أميس ورئيس محطة وكالة المخابرات المركزية فى بيروت ونائبه ونحو ستة آخرين من ضباط وكالة المخابرات المركزية .

ولم يستطع كيزى أن يصدق الأنباء الأولى . كان الأمر أشبه بجرح شخصى — فلم يحدث من قبل على الإطلاق شىء بهذا الحجم لمنظمة تولى رئاستها . لقد كان رجال وكالة المخابرات المركزية يجتمعون لبحث الإرهاب . فهل كان ذلك معروفاً للإرهابيين ؟

وكانت وكالة الأمن القومى تلتقط وتفك شفرة الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الإيرانية فى طهران والسفارتين الإيرانيتين فى بيروت ودمشق . وبعد عملية التفجير ، عكف المحللون على إعادة النظر فى كل كلمة كانت متاحة قبل الحادث . وبينت الرسائل بقدر من الوضوح أنه كان

يجرى التخطيط لعملية ما ضد الأمريكيين . وأظهرت برقية ما أنه تم إقرار دفع مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار من أجل عملية غير محددة . وقبل الانفجار ، تم إبلاغ السفير الأمريكي بهذه الرسائل بعد فك شفرتها وبغيرها من تقارير المخابرات السرية . إلا أنه لم يكن بها تحديد ليوم محدد أو لهدف محدد ، كما لم يكن بها أى مؤشر واضح على أن السفارة ستكون الهدف . وكانت هناك تقارير من بعض المصادر البشرية التى تؤيد ذلك ، ولكن لم يكن يمكن التأكد من أى شىء ...

وأذاع الكاتب جاك اندرسون وإحدى محطات التلفزيون الأمريكى أن المخابرات الأمريكية تقوم بالتقاط الاتصالات الإيرانية . ولم يصدق كيزى نفسه إزاء تسريب معلومات من هذا النوع . فرغم أن أحداً لم ينتبه بدرجة كبيرة فى الولايات المتحدة إلى هذه الأنباء الجديدة ، فقد كان من الواضح أنهم علموا بها فى إيران . وسرعان ما توقفت الاتصالات الإيرانية . وكان ذلك أمراً مخزناً بوجه خاص ، حيث كان كيزى يأمل فى أنه لو استطاعت وكالة الأمن القومى الاستمرار فى الاستماع إلى الاتصالات الإيرانية ، فقد يمكن معرفة من الذى قام بعملية التفجير . كما أن الرسائل الأخرى فى المستقبل قد تشير إلى خطط أو أعمال جديدة ضد الولايات المتحدة . ولكن توقف كل شىء الآن ؛ وتم إضاعة مصدر رئيسى للمعلومات السرية بصورة تنم عن الإهمال .

... وراح الدكتور جينوى كيمب ، كبير خبراء الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى ، يعيد النظر فى الأوراق المتراكمة على مكتبه ، ويفكر فيما تواجهه الإدارة الأمريكية الآن ، كان فى حكم المؤكد أنه كان هناك أصبح إيراني فى عملية نسف السفارة . إلا أن السؤال الرئيسى كان ينصب على سوريا ؛ وكان الجزء الرئيسى من السؤال ينصب على ما إذا كان السوريون قد شاركوا فى « العملية » . كان التفجير يحمل السمات السورية .... ولم يكن لدى المخابرات الأمريكية أى إجابة ؛ أو على الأقل ذلك النوع من الإجابات الواضحة التى يمكن أن تكون مفيدة من الناحية الدبلوماسية .... فالمخابرات السورية كانت تعلم بالتأكيد بما كان يحدث ؛ ولكن متى وفى أية نقطة مارس السوريون أو القيادة السورية السيطرة الفعلية ؟ وكان العجز عن الإجابة على هذا السؤال يعكس الارتباك بشأن ما يدور فى سوريا . فقد كان هناك العديد من الامبراطوريات المنفصلة فى سوريا ؛ وكان الرئيس الأسد ، وهو واحد من أكثر زعماء الشرق الأوسط دهاء وقدرة على الاستمرار ، يعرف وسيطر على معظم هذه الامبراطوريات ، وإن لم يكن كلها بالضرورة .

وكانت سوريا واحدة من أصعب المشاكل فى مستنقع المخابرات . وعندما راح كيمب يواجه الوقائع ، رأى أن المخابرات تصبح بشكل متزايد عديمة الصلة بالسياسة ، ليس فى سوريا فحسب ، وإنما فى سائر أنحاء الشرق الأوسط . ووجد كيمب أن أكوام المعلومات السرية كثيرة جداً . فقد كان هناك المئات من الرسائل وتقارير التصنت وتقارير المصادر والملخصات كل يوم ؛ ولم يكن هناك سبيل لفهم شىء منها .... ولم يجد فيها شيئاً مفيداً . لم تكن هناك مجموعة من



المبادئ التنظيمية . فلو كان يعكف على ما ينبغي عمله في لبنان ، فإن المعلومات السرية الواردة من مصر في ذلك اليوم قد تكون أفضل أو أكثر صلة بالموضوع .

وما كان كيمب يحتاجه هو فهم محدد وواسع ودقيق للنوايا والأهداف والسلوك الحقيقي للدول وقادتها . وما كان يمكن اكتساب ذلك إلا عبر سنوات من العمل . لقد ترك مصرع أميس فراغاً . فقد عزل جورج شولتز عن الفهم العميق لما يجري .... أما بيل كلارك ، رئيس كيمب ، فكان عديم الخبرة ، وترك الشرق الأوسط من الناحية الفعلية إلى جورج شولتز . وبعد أربعة أيام من نسف السفارة ، أعلن الرئيس ريجان أنه سيوفد وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط .

وفي ١٧ مايو ١٩٨٣ ، وقع لبنان مع إسرائيل اتفاقية حول سحب القوات الإسرائيلية ، مع ضمانات لحدود إسرائيل الشمالية . وخلال المناقشات مع شولتز والدبلوماسيين الأمريكيين الآخرين ، أثار الرئيس أمين الجميل مسألة سوريا عشرين مرة . وكان شولتز على ثقة من أنه ليس بمقدور سوريا أن تمارس حق الفيتو على أية تسوية ؛ وكان يعتقد أن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير على سوريا أكبر مما يدرك أي شخص .

وكان لدى الجميل فكرة وحيدة : إذا اضطر للخضوع للسوريين ، فإنه يريد أن يفعل ذلك وهو قوى . فالاتفاقية مع إسرائيل ستوحد كل التكتلات الداخلية ضده . وكان بحاجة إلى تعهد أمريكي .

ولذلك ، وفي يوم توقيع الاتفاقية اللبنانية — الإسرائيلية ، بعث الرئيس ريجان برسالة سرية إلى الرئيس الجميل . وكانت نوعاً من الضمانات ، يعد فيه بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يتعرض لبنان للهجوم أو المعاناة نتيجة لتوقيعه الاتفاقية مع إسرائيل . ومثلما وعدت وكالة المخابرات المركزية بشير الجميل بالمساعدة السرية والحماية ، كذلك كان شقيقه يتلقى وعداً بالمساعدة السرية من الرئيس الأمريكي — أي مظلة الحماية الدبلوماسية والعسكرية واستمرار وجود مشاة البحرية الأمريكية في بيروت .

وفي وكالة المخابرات المركزية ، كانوا ينظرون إلى الاتفاقية على أنها بداية فاشلة . وتوالى التقارير التي تفيد أن سوريا لن تمضي في هذا الخط . ووافقت إدارة المخابرات بوزارة الخارجية على ذلك . وأبرزت هذه التقارير ثلاث نقاط جوهرية . أولاً ، أن المشكلات الداخلية في لبنان أعظم من أن تستطيع الولايات المتحدة حلها بالدبلوماسية ، ولاحتى بالقوات ، ما لم تكن مستعدة لإرسال ٥٠,٠٠٠ جندي مقاتل إلى هناك . وثانياً ، أن أمين الجميل زعيم ضعيف في جوهره . وثالثاً ، أن قوات حفظ السلام الأمريكية في لبنان ستبدأ في نهاية الأمر في قتل العرب باسم فئة أو أخرى من الفئات في لبنان . ولن يكون ذلك موضع قبول الفئات الأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك ، انتهت التقارير التحليلية إلى أنه رغم ميل بعض صانعي السياسة الأمريكية للنظر إلى سوريا كبيدق يحركه السوفييت ، فإن سوريا لها جدول أعمالها الخاص ؛ وأنه بالمقارنة



بأمين الجميل فان الرئيس الأسد يعد أستاذاً استراتيجياً قوياً يتسم بالتصميم على ما يريد .  
وبموجب اتفاقية ١٧ مايو ، لم يكن مفترضاً أن يظل لبنان على اتصال بالاسرائيليين . إلا أن  
الجميل سمح لمخابراته اللبنانية بالاحتفاظ سرّاً بعلاقاتها مع جهاز الموساد الاسرائيلي ، وينقل  
المعلومات الخاصة بأماكن وجود الفلسطينيين . وكان لدى الاسرائيليين أوامر دائمة بالسماح  
بمهاجمة الفلسطينيين في لبنان دون انتظار أوامر من المستويات الأعلى ، وتزايدت الغارات الجوية .  
وكان شولتز ، وهو ضابط سابق في مشاة البحرية ، يبحث على بقاء وحدة حفظ السلام ، التي  
تضم ١,٦٠٠ من قوات مشاة البحرية . في لبنان . ووافق كيزي على ذلك . واعترض واينبرجر  
ورؤساء الاركان بشدة . إلا أن ريجان لم يكن يريد أن يبدو بمظهر المتراجع ؛ وبالتالي فقد بقيت  
قوات مشاة البحرية .

وكان كيمب مقتنعاً بأن الوجود العسكري الأمريكي لا يحقق شيئاً . فلم يكن يوجد داخل  
الادارة الأمريكية أى نظام للنقاش السياسى من شأنه أن يفرض مواجهة الأسئلة الاساسية من  
قبيل : ماذا إذا تورطت هذه القوات في المستقبل ؟ وماذا إذا أصبحت جزءاً من المشكلة ، وليس  
جزءاً من الحل ؟



وفي أواخر الصيف ، قام كيزي بجولة سرية في أفريقيا والشرق الأوسط لزيارة محطات وكالة  
المخابرات المركزية . فقد كان لا يزال يحتاج لأن يرى بنفسه .... رؤساء المخططات كانوا لا يزالون  
يحتاجون لأن يدفعهم هو شخصياً ويوجههم بنفسه لجمع المزيد من المعلومات السرية من الواقع ،  
وللخروج من السفارات ، ولتوسيع الاتصالات مع السكان المحليين ، ولحضور الاجتماعات  
الحزبية والسياسية متخفين .



... وفي السادس عشر من أكتوبر ، لقي جندي سادس من مشاة البحرية الأمريكية مصرعه  
رمى بالرصاص في بيروت ؛ ووجه أحد الصحفيين سؤالاً لريجان عن السبب الذي يدعو وحدة  
مشاة البحرية التي تضم ١,٢٠٠ جندي للبقاء في بيروت . ورد ريجان بصوت قوى : « لأننى  
أعتقد ان ذلك يتسم بأهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة والعالم الغربى » .  
وبعد ستة أيام ، وفي يوم الأحد ٢٣ أكتوبر ، وفي الساعة ٦,٢٢ صباحاً بتوقيت بيروت ،  
اندفعت شاحنة صفراء ضخمة من طراز مرسيدس إلى مقر مشاة البحرية في لبنان ، وفجرت  
مايعادل ١٢,٠٠٠ رطل من مادة « تى . إن . تى » شديدة الانفجار مما أسفر عن مصرع ٢٤١  
جندي إمرىكى .

وقبل ذلك بأكثر من عام ، وفي ٢٣ يوليو ١٩٨٢ ، كانت التقديرات قد حذرت من أن  
قوات حفظ السلام في لبنان قد تصادف مشكلات سياسية وعسكرية « يصعب معالجتها » .  
ووجد كيزي أن وكالات المخابرات قد قدمت نحو مائة تحذير من السيارات المفخخة خلال الشهور

الستة التي إنعدمت منذ نسف السفارة الأمريكية . والأسوأ من ذلك ، أن كيزى كان قد أوفد بعد نسف السفارة بعض ضباط وكالة المخابرات المركزية إلى بيروت لاجراء تحقيق ؛ وتتبع الضباط الخيوط إلى المخابرات السورية . وقام أحد هؤلاء الضباط باستخدام جهاز للمصدمات الكهربائية على المشتبه فيهم للإسراع باعترافاتهم ، فمات أحد هؤلاء المشتبه فيهم . واضطرت وكالة المخابرات المركزية لفصل رجلها ، واعتبرت أن « التحقيق » بلافائدة .

وكان مصرع هذا العدد الكبير من الجنود الأمريكيين بمثابة صدمة سياسية وعاطفية كبرى للإدارة الأمريكية . وطلب كيزى من الموساد والمخابرات العسكرية الاسرائيلية إجراء تحقيق . وتولى « الفرع ٤٠ » السرى الاسرائيلى ، الذى يتولى تنسيق المخابرات الخاصة « بالارهاب » ، معالجة القضية .

وكانت المخابرات الاسرائيلية قد اهتمت بشدة ، وعلى مدى سنوات ، بتطوير مصادر بشرية للمعلومات السرية داخل سوريا . وكان بعض هذه العمليات من أدق وأخطر الأعمال ، التى تنطوى على التضليل والتلاعب والخداع باستخدام أعلام زائفة — فعملاء الموساد كانوا يعملون كرجال أعمال من لبنان وغيره من البلدان العربية ، ومن أوروبا الشرقية والغربية على حد سواء . فباستخدام عدة عملاء — أوروبى وعربى ، بل وسوفيتى مثلاً — فيما يسمى « تداخل الأعلام الزائفة » ، كان يمكن خلق وهم بالكامل .... وسرعان ما أبلغت اسرائيل وكالة المخابرات المركزية بمعلومات سرية تربط منفذى عملية الموت فى بيروت بكل من إيران وسوريا . ومن بين هذه المعلومات :

— دفع مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار إلى مبعوث مالى لبنانى غامض يدعى حسن حامد ؛ وقد تم الدفع من السفارة الإيرانية فى دمشق ، التى غالباً ماتسمى « العقل الخارجى لإيران » .

— يعتقد أن عقيداً بالمخابرات السورية قد اشترك فى تخطيط الهجوم قبل عدة أيام من وقوعه ؛ كما أمكن تتبع شخص عجوز يرتدى عمامة سوداء وثوباً بنياً إلى مقر دار الصداقة السوفيتية — الفلسطينية حيث نوقشت الهجمات قبل ثلاثة أيام من التفجير . وكان شخصية رئيسية فى الحركة الشيعية المقاتلة ، وكان يدعى الشيخ محمد حسين فضل الله .

وإجمالاً ، ربط الإسرائيليون ثلاثة عشر شخصاً بالهجوم على مشاة البحرية ، وبالهجوم الذى وقع فى نفس اليوم ضد مقر القوات الفرنسية فى بيروت . والذى أسفر عن مصرع ٥٨ جندياً . وكان كيزى منبهاً بهذه الأدلة . ولكن الخبراء فى إدارة العمليات بالوكالة كانوا أقل انبهاراً ، بما فى ذلك تشارلز كوجان رئيس قسم الشرق الأدنى وديك هولم وهو ضابط كبير يتمتع بالاحترام فى إدارة العمليات . وقالوا : إن المصادر البشرية ربما تكون جيدة ، ولكن مامن سبيل لأن يتأكد المرء من ذلك . فعلى حين كانت الأوصاف العامة التى أوردها الإسرائيليون — المخابرات السورية والإيرانيون فى دمشق والشيخ فضل الله — تبدو حقيقية بعض الشيء ، فإن القضية عجزت عن بلوغ هدفها . وقال هولم : « إننا لامتلك البندقية التى يتصاعد منها الدخان » . وأشار إلى أن

المسؤولين السوريين والإيرانيين الرئيسيين الذين يزعم الإسرائيليون تورطهم كانوا يعملون تحت غطاء للعمليات — فقد كانوا يستخدمون الوسطاء والحقائب الدبلوماسية التي تتمتع بالحماية لتبادل الاتصالات .

وفي البيت الأبيض ، وافق ريجان على توجيه قصف جوى انتقامي في وادي البقاع في لبنان ، وهو نقطة انطلاق الإرهابيين . ولكنه تراجع في اللحظة الأخيرة ، وترك هذه المهمة للإسرائيليين والفرنسيين ، الذين حاولوا قصف العديد مما كانوا يشكون في أنها منشآت لتدريب « الإرهابيين » بما في ذلك ما يسمى بمستشفى الحميني . وكان الإسرائيليون واثقين من أن أحد المساجد يستخدم في تجميع السيارات المملوغة ؛ ولكن رؤى أن ذلك سيكون تجاوزاً للحدود ، فلم يتم قصف المسجد .



وفي شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، كان كيزي يقضي كثيراً من وقته في مقر المخابرات المركزية في لانجلي في إثارة اهتمام العاملين معه باحتمال حدوث هجوم إرهابي في الأسابيع الأخيرة من حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية . فكان يستدعى ضباط العمليات والمحللين إلى مكتبه ، ويتجول في أنحاء المبنى ، ويجوب الدهاليز ، ويتفقد المكاتب ومركز العمليات . وأوضح للجميع أن كل أجهزة المخابرات الأمريكية في حالة طوارئ تأهباً لوقوع حادث إرهابي . وكان يخشى أن يقوم الإرهابيون بهجوم ناسف آخر يبين عجز الولايات المتحدة ؛ ستكون المضاعفات السياسية هائلة في تلك الحالة . رئاسة ريجان كانت ترمز إلى القوة ؛ ولم يكن هناك شيء في السنوات الأخيرة يبين الضعف مثلما يبينه العجز عن وقف هذه الهجمات .

وعلى مدى سبعة عشر شهراً ، ظل كيزي يلقي بإمكانيات الوكالة لمعالجة المشكلة — التدريب ، وتبادل المعلومات ، وتطوير شبكة تضم نحو مائة بلد . وتم تحسين قدرات وكالة المخابرات المركزية بدرجة كبيرة في أربعين بلداً ، فيما يتعلق بالتدريب شبه العسكري وإنقاذ الرهائن وحماية الشخصيات الهامة . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد انتهت لتوها من تدريب ستين من اللبنانيين . وكان هنا نحو خمسين شخصاً في مقر وكالة المخابرات المركزية يقتصر عملهم على الإرهاب ، فضلاً عن عشرات آخرين في وكالة الأمن القومي وأجهزة المخابرات العسكرية الأخرى . وكان كيزي يطالب دائماً بتحقيق نتائج ، وكان هناك بعض النجاح . فقد ذكرت معلومات المخابرات أن هناك من يرصدون ويتعقبون السفير الأسباني في لبنان ؛ واقترحت عليه وكالة المخابرات المركزية أن يغادر لبنان . ولم يفعل ذلك — وتم اختطافه بعد ذلك !

وأُسفر تركيز الاهتمام على الإرهاب عن مزيد من التقارير ، ثم عن طوفان من المعلومات في نهاية الأمر ، كان معظمها مشكوكاً في قيمته . وعلى مستوى العمليات ، كانت وكالة المخابرات المركزية لاتزال عاجزة بالكامل تقريباً عن اختراق الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط . وكان السبب بسيطاً ، في رأى كيزي . فالإرهابيون يعرفون أن عملاء وكالة المخابرات المركزية لا



يقدمون على القيام بأعمال القتل والاغتيال . لذلك ، كان كل من يطلب الانضمام لجماعة إرهابية يكلف بمهمة فورية — القيام بعملية اغتيال .

وكان جانب من أكثر المعلومات تحديداً يأتي من تقارير سرية تبين أن إيرانيين يعملون من سفارتهم في دمشق هم الذين يقومون بنقل المفرقات والقنابل الزمنية ، محتمين بحصانتهم الدبلوماسية . ففي شهر أغسطس ، أفادت التقارير أنه تم نقل متفجرات إلى لبنان ، حيث فقد عملاء المخابرات الأمريكية أثرهم . ومع رحيل مشاة البحرية الأمريكية ، أصبح مقر السفير الأمريكي ومبنى السفارة الأمريكية في بيروت الشرقية المسيحية المأمونة نسبياً هما الهدفان الرئيسيان الباقيان . وراحت وكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات الأخرى تنتج التقارير المتتالية . وسادت روح من الإقدام على العمل مرة أخرى ؛ ولكن لم يكن هناك كثير من التأكد من التحذيرات .

وفي الساعة ١١,٤٠ من صباح الخميس ٢٠ سبتمبر ، اندفعت عربة نقل تحمل لوحة أرقام دبلوماسية إلى مبنى ملحق السفارة الأمريكية في بيروت الشرقية ، وراحت تتلوى وهي تشق طريقها بين الكتل الخرسانية المقامة بهدف إبطاء سرعة كل العربات الداخلة إلى المبنى . وتعطلت بندقية هجوم من طراز « م — ١٦ » كانت بأيدي أحد الحراس . إلا أن حارس السفير البريطاني ، الذي كان في زيارة للسفارة ، فتح نيرانه ، وأطلق خمس طلقات على العربة التي كانت تندفع نحو عربة أخرى كانت تقف على مسافة نحو ثلاثين قدماً من الممر المؤدى إلى الجراج الواقع تحت مبنى السفارة . وانفجرت العربة لتحداث حفرة قطرها ستة وعشرين قدماً . ولقى مالا يقل عن أربعة وعشرون شخصاً مصرعهم ، من بينهم جنديان أمريكيان . وأصيب تسعون آخرون ، من بينهم السفير الأمريكي ريميناالد بارثولوميو الذي دفن تحت الأنقاض ، ولكنه لم يصب إلا بإصابات طفيفة .

وارتاع كيزي . وبعد ذلك أظهرت صور فوتوغرافية سرية للغاية أن تلك العربة ، أو عربة أخرى تشبهها تماماً ، كانت تتدرب خارج نموذج لمبنى السفارة في سهل البقاع . وانتهت المخابرات الأمريكية إلى أن جماعة « حزب الله » ، ورئيسها الشيخ محمد حسين فضل الله . هما اللذان وراء هذا الهجوم ؛ بالضبط مثلما كانا وراء نصف السفارة وثكنات مشاة البحرية عام ١٩٨٣ . وفي تلك الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية ، أدرك كيزي بسرعة أنه مامن أحد في البيت الأبيض في حالة مزاجية تسمح بتوجيه رد انتقامي ، خاصة بعد الامتناع عن الرد لأشهر عديدة على هجمات أخطر . وفي النهاية ، فقد كان يمكن هذا الهجوم أن يكون أسوأ من ذلك بكثير .

وورد واحد من أكثر التقارير إثارة من ضابط برتبة المقدم في المخابرات اللبنانية . وكشف التقرير عن مدى إحكام تخطيط العملية . فالعربة قد غادرت بيروت الغربية المسلمة صباح يوم العملية . وكان اثنان من الشركاء يرتديان زي الشرطة اللبنانية يتبعانها في سيارة صفراء من طراز « بي. ام. دبليو » . وفي الطريق إلى السفارة ، اصطدمت العربة عن طريق الخطأ بسيارة صغيرة



من طراز « أوبل » . وخرج سائق الأوبل وحاول التحدث مع سائق عربة النقل ، الذى كان فى حالة أشبه بحالات « الإغماء التخشبى » ؛ فلم يكن ينظر يمناً أو يسرة ، وعبثاً حاول سائق الأوبل ، أن يتحدث معه . وفى تلك اللحظة ، تدخل الشريكان ، وعرضاً عليه مبلغ ٢,٠٠٠ ليرة لبنانية ( حوالى ٣٠٠٠ دولار فى ذلك الوقت ) ، وهو مايزيد بكثير جداً عن تكاليف إصلاح سيارته الأوبل ، فأخذ الرجل النقود وإنصرف . وسمع الشخص اللبناني الذى شاهد هذه الواقعة صوت الانفجار فى السفارة الأمريكية بعد عشر دقائق تقريباً ، فذهب وأبلغ المخابرات اللبنانية ، التى حاولت عبثاً العثور على السيارة الأوبل ، ولكن دون جدوى — وعموماً ، فقد صدقوا رواية الشاهد . أما وكالة المخابرات المركزية ، فلم تكن متأكدة ، وبوجه عام ، كانت الرواية تشير إلى أنه تم تحذير سائق عربة النقل قبل أن يمضى فى مهمته الانتحارية .

وكان جهاز المخابرات اللبنانية يحتاج أكثر من المليونى دولار اللذين كان يحصل عليهما كل عام لكى يدفع للعملاء ؛ ووعد كيزى بأن يبحث ماإذا كان يستطيع ذلك ؛ فاللبنانيون كانوا يبذلون مافى وسعهم لتقديم المعلومات السرية عن الهجمات الإرهابية ؛ وكانت العلاقة تزداد قوة واقترباً بين وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات اللبنانية .

ولم يكن كيزى واثقاً بنفس الدرجة من الاسرائيليين . كان يعرف أنهم قد نجحوا فى اختراق لبنان وسوريا بعملاء من الدرجة الأولى ؛ ولكن كان هناك إحساس قوى بأن الاسرائيليين يخفون المعلومات التى يحصلون عليها ، وأن ذلك قد يعرض حياة أمريكيين للخطر . وكانت العلاقات بين وكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الاسرائيلى قد تدهورت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان وسحب مشاة البحرية الأمريكية . فقد كانت لبنان كارثة للبلدين على حد سواء ؛ ومامن شئ يمكن أن يفسد العلاقات مثل الاشتراك فى الفشل . وكان الجهازان الأمريكى والإسرائيلى يعملان معاً دون أن يجب أحدهما الآخر . وكان مسئولو الموساد يحطون من قدر وكالة المخابرات المركزية ؛ وكان أحدهم مثلاً يصف عملاء الوكالة بأنهم « لاعبون لا يستطيعون اللعب » . وكان بيتر ماندى ، الرجل الثانى فى الموساد ، يسيطر على كل الاتصالات مع وكالة المخابرات المركزية . وفى لبنان لم يكن مسموحاً لعملاء المخابرات المركزية والموساد بالاتصال ببعضهم البعض بصورة مباشرة وكان هناك إحساس فى المخابرات المركزية بأن ماندى شحيح فى كشف المعلومات ، إذ لم يكن يكشف سوى شذرات من التقارير الثمينة التى جمعتها المصادر البشرية للموساد ، وفقط عندما يخدم ذلك مصالح إسرائيل .

وكانت التقديرات فى لانجلى أن اقتسام معلومات المخابرات بين أمريكا وإسرائيل هو طريق تسير فيه الحركة فى اتجاه واحد فحسب . وكان يتعين على كيزى أن يضغط على الاسرائيليين ، أن يجعلهم يعرفون أن هناك متاعب . وكان يمكن أن يفعل ذلك بنفسه ، ولكن ذلك قد يكون ضغطاً بأكثر من اللازم !

وقرر فى النهاية أن يرسل ماكاهاون إلى إسرائيل . وكان ماكاهاون يمثل ثقلأً كافياً لأن يوبخ

الموساد : فقال لهم إنه من الآن فصاعداً ، ستتوقع وكالة المخابرات المركزية كل المعلومات التي قد تتصل بأي هجوم إرهابي ضد المنشآت الأمريكية . وبعد المجادلات ، كان ما كاهون يشعر أنه لم يحقق سوى تقدم سطحي فقط ؛ فالموساد كان في نهاية الأمر مثل وكالة المخابرات المركزية : لا يثق بأحد على الإطلاق .

وكان انفجار ٢٠ سبتمبر يبرز بصورة حادة مشكلات معلومات المخابرات ، إن لم يكن فشلها ؛ وكان يتعين على كيزى أن يقدم تفسيراً ما للبيت الأبيض . وكان رده بسيطاً ؛ فقد رجع إلى تحقيقات لجنة السيناتور تشيرش وإلى إدارة كارتر — وقال : إن كليهما قد سحقت روح وكالة المخابرات المركزية . وقال إنهم كانوا يخافون القيام بعملية اختراق للمخابرات أو بتربية مصدر نظراً للمشاكل التي قد يسببها ذلك ، أكثر مما كانوا يفكرون في الفائدة التي يمكن أن تتحقق من وراء ذلك . وقال إنه لم يكن يستطيع أن يعيد بناء شبكة من المصادر البشرية خلال أربع سنوات فحسب .

فعلى سبيل المثال ، أوقف الرئيس كارتر المدفوعات السرية التي كان يحصل عليها الملك حسين عاهل الأردن ١٩٧٧ ، عندما اكتشفت الصحافة أمرها . وكان كارتر يشعر بشكل ما أنه أمر مكروه من الناحية الأخلاقية . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد بدأت ، في عهد كيزى ، عملية سرية جديدة مع الأردن لجمع واقتسام معلومات المخابرات حول « الإرهابيين » ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن لما كان كارتر قد « حرق » الملك حسين علناً ، فإن الملك كان حذراً ومتشككاً . وقال كيزى إن الذكريات تبقى لوقت طويل في الشرق الأوسط .

وكان هناك شخص واحد اقتنع بحجج كيزى — الرئيس ريجان . فبعد ستة أيام من هذا الانفجار الأخير في بيروت ، كان يقوم بجولة انتخابية في ولاية أوهايو . وسأله طالب عن مدى أمن السفارات الأمريكية ؛ فقال : « إننا نحس اليوم بآثار التدمير شبه الكامل لقدرات مخابراتنا في السنوات الأخيرة قبل أن نتولى الحكم » . وأضاف : إن الموقف فيما مضى كان يتمثل في القول بأن « التجسس عمل غير شريف بصورة ما ، ولذلك ينبغي أن نتخلص من عملاء مخابراتنا .... » وكان ذلك مافعلناه بدرجة كبيرة .

وإذا ما كان هناك أى شك في هدف هذه التصريحات الحادة، فقد شرح أحد معاوني ريجان فيما بعد للصحفيين بأن المقصود بها كان كارتر ومدير مخابراته المركزية ستانسفيلد تيرنر . وفي اليوم التالي ، رد كارتر بعنف قائلاً : إن اتهامات ريجان « مهينة على المستوى الشخصي ، وفاضحة إلى الدرجة التي لا يمكن معها تجاهل ماتنطوى عليه » . وبعد أن وصف كارتر الاتهامات بأنها « زائفة تماماً » . استطرد قائلاً : إن الكوارث التي حدثت في الشرق الأوسط كانت نتيجة « لسياسة الرئيس ( ريجان ) التي تعاني من عيوب خطيرة ، ونتيجة لعدم كفاية الاحتياطات الأمنية في مواجهة خطر محقق » .

ورد تيرنر بدوره علناً ، وصوته يكاد يرتعش وهو يقول : « إن تصريحات السيد ريجان

لاتليق برئيس . إن ريجان هو الذى أضر بوكالة المخابرات المركزية عندما وضع فيها أناساً مشكوكاً في شخصيتهم .... لقد أضفى طابعاً سياسياً على الوكالة بتعيين كيزى » . وراح يتساءل : « ماذا تقرأون اليوم عن وكالة المخابرات المركزية ؟ إنكم تقرأون عن مدير ( كيزى ) له تعاملات مالية تحيط بها الشبهات ، ومتورط في أمور قانونية تبعث على التساؤل في هذه الحرب السرية في نيكاراغوا .... لاعجب عندئذ أنهم ما كانوا يجمعون المعلومات في بيروت ، لأنهم مشغولون في محاولة إسقاط حكومة نيكاراغوا !! »

... وبعد فوز ريجان الساحق في انتخابات نوفمبر ١٩٨٤ ، استقبل كيزى في المكتب البيضاوى . وكان كيزى يشعر أن الوقت قد حان الآن ، في بداية فترة الرئاسة الثانية ، لأن يصدر ريجان أمراً تنفيذياً يكلف فيه وكالة المخابرات المركزية بتدريب ومعاونة وحدات صغيرة من الرعايا الأجانب في الشرق الأوسط ، للقيام بتنفيذ ضربات وقائية ضد « الإرهابيين » فعندما تبين معلومات المخابرات أن شخصاً ما ، على وشك مهاجمة منشأة أمريكية ، كسفارة أو قاعدة عسكرية ، يكون من الممكن تحريك هذه الوحدات لشل أو قتل هؤلاء الإرهابيين. وكان الرئيس ريجان يدرك أن المتعصيين ومنفذى الهجمات الانتحارية هم دليل واضح على عجز حكومته ؛ ولذلك وافق على القيام بشيء ما .

وكان واينبرجر قد رفض إشراك العسكريين في ذلك ؛ فاستخدام نيران البارجة « نيوجيرسى » لم يكن ناجحاً — فقد كان أكثر من اللازم بكثير ، وكان عشوائياً للغاية ، ولم تكن هناك دقة محكمة . كما أن الضربات الجوية كانت تقتل الأبرياء إلى جانب الإرهابيين . كانت الرسالة الواردة من البنتاجون — « لا ، شكراً ، لن نقوم بذلك » .

وكان لابد أن تدخل مخابرات كيزى المركزية إلى دائرة التضارب والصراخ ؛ وقال ماكاهون ( نائب كيزى ) : إنه يرفض ذلك هو الآخر ؛ فوكالة المخابرات المركزية تقوم بأعمال جمع المعلومات السرية ، وليس القتل . إلا أن كيزى كان عنيداً : وكان شولتز يسانده .

وراح كيزى يشرح لريجان أن الأمر الرئيسى سيقصر ببساطة على تدريب هذه الوحدات ووضعها في مكانها ؛ أما القيام بعملية ما ، فإنه سيتطلب أمراً آخر . وقال إن الإسرائيليين لديهم خبرة في هذا النوع من الأعمال الوقائية السرية ؛ ولكن من الضروري ألا تشترك معهم الإدارة الأمريكية في هذا الشأن . وقال : إن أى عمل تقوم به الولايات المتحدة يجب أن يبدو مضاداً للإرهاب ، وليس مضاداً للعرب .

وقال : إنه إذا ما حالفهم الحظ ، فإن من الممكن ألا يعرف أحد حتى بوجود هذه الوحدات الجديدة . وفي البداية ، سيتم تدريب ثلاث وحدات قوام الواحدة منها خمسة أفراد ، ونشرها في لبنان . وسيتم تنفيذ أية عملية وقائية سراً ؛ ولن يكون من الممكن تتبع آثار أية عملية إلى وكالة المخابرات المركزية أو الولايات المتحدة ؛ إذ ستوافر للجميع القدرة على نفى أية مسئولية عن أى شيء !



وطلب الرئيس من كيزى إبلاغ لجنّتي المخابرات بالكونجرس ، ولكن مع الاستناد إلى نص في القانون يجيز له ألا يبلغ سوى ثمانية أشخاص فحسب — رئيس ونائب رئيس لجنّتي المخابرات في مجلس النواب والشيوخ وزعمى الأغليبتين الجمهورية والديمقراطية في المجلسين .

وقال كيزى : إنه سيتولى الأمر بنفسه شخصياً ، لتأكيد مدى حساسية الموضوع . فلن يعرف به أحد من الموظفين والمعاونين « طوبى اللسان » . ورأى في ذلك فرصة لأن يبين أن وكالة المخابرات المركزية تستطيع القيام بعمليات سرية حقاً !!

ووقع ريجان الأمر التنفيذي الرئاسى ، مع قرار بتوجيه للأمن القومى . وكانت التكلفة المباشرة للوحدات اللبنانية تبلغ نحو مليون دولار . أما عندما سيتم توسيع البرنامج ليشمل بلداناً أخرى . فستبلغ التكلفة ٥,٣ مليون دولار .

وفيما بعد ، وصف الأدميرال بويندكستر ، الذى حضر هذا اللقاء ، الاجتماع بقوله : « كان كيزى يغمغم ، ورونالد ريجان يهز رأسه موافقاً !! »

وكان كيزى مصمماً على المضى في هذا المشروع . وكان ماكاهون يحاربه في كل خطوة ، مثيراً الشكوك في كل الموقف من الناحية البيروقراطية ؟ هل يمكنكم الثقة في الرعايا الأجانب ، ولا سيما اللبنانيين ؟ هل يمكن لو وكالة المخابرات المركزية أن تسيطر عليهم ؟ وبالنسبة لماكاهون ، كانت أى من الاجابتين على السؤال الثانى تثير المتاعب . فلو كانت الوكالة تسيطر عليهم ، أفلا يورطها ذلك في القيام بأعمال اغتيالات ؟ أليس الاشتراك في ضربات وقائية من هذا النوع يعد من قبيل التخطيط للاغتيالات الذى تحظره الأوامر الرئاسية ، بغض النظر عن الطريقة التى سيتم بها تغطية الموضوع ؟ وإذا لم تكن الوكالة تسيطر عليهم ، ألا يصبحون في هذه الحالة أشبه بالصواريخ غير الموجهة ؟ ومضى ماكاهون يتساءل : هل يمكن على الإطلاق الحصول على معلومات سرية تتسم بالتنوع والثقة وملائمة الوقت بالشكل الذى يبرر القيام بمثل هذه الهجمات الوقائية ؟ إن وكالة المخابرات المركزية لم تحصل مطلقاً على معلومات من هذا النوع من قبل . وراح سبوركين المستشار القانونى للوكالة يساعد في تطوير منطق كيزى . فكتب رأياً قانونياً مفاده أن مثل هذا العمل الوقائى لن يكون اغتياًلاً ، بنفس القدر الذى لا يمكن أن ننظر به إلى رجل شرطة يطلق الطلقة الأولى على رجل يرفع مسدسه عليه كما لو كان قد أغتاله . وكان يسمى ذلك « الدفاع الوقائى عن النفس » .

وكان كيزى يركز جهوده على بيروت . فالشهور الثمانية الماضية كانت تشكل أزمة انفعالية للوكالة . إذ أن وليم باكلى ، الذى إحتطف في بيروت يوم ١٦ مارس ، وكان يوصف علناً بأنه مسئول سياسى في السفارة الأمريكية ، كان في الحقيقة رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في بيروت . وكان كيزى واثقاً من أن المتطرفين المسلمين الذين اختطفوه كانوا يعرفون حقيقته . وكان يلح على إدارة العمليات بالوكالة كل يوم تقريباً أن تفعل شيئاً لتحديد مكان باكلى وإنقاذه . وأصدر تعليمات بالموافقة على إجراءات غير عادية : صرف أموال للدفع للمرشدين ؛



تكثيف التجسس على الاتصالات ، تكثيف التقاط الصور الفوتوغرافية بالأقمار الصناعية ، وربما تكشف خيطاً ما ؛ تشكيل مجموعة عمل خاصة متخصصة في إنقاذ الرهائن . وكان يدرك أنه لاهو ولاوكالة ، يستطيعان المساومة على إطلاق سراح باكلي دون خرق سياسة الحكومة الأمريكية ، التي تقضى بحظر التفاوض بشأن دفع فدية للرهائن . وكانت محنة تبعث في النفس الإحساس بالإذلال . واستوجب الأمر خفض محطة المخابرات المركزية في بيروت إلى مجرد رئيس جديد وطاقم للأمن ؛ بينما تم تحويل كثير من مهامها الخاصة بأعمال المخابرات إلى جهاز المخابرات اللبنانية ، وهو جهاز يتصف بالقسوة والاستعداد للقتل . وكان في واقع الأمر آخر مظاهر السلطة الحكومية في العاصمة اللبنانية . وكانت وكالة المخابرات المركزية تزودهم بالأموال والمعدات والمعاونة الفنية .

وكانت جماعة تطلق على نفسها اسم « منظمة الجهاد الإسلامي » قد أعلنت مسئوليتها عن اختطاف باكلي . وكان كيزي واثقاً من أن الاسم هو مجرد شعار للمتطرفين ، الذين كانوا متورطين أيضاً في حوادث نفس المنشآت الأمريكية في بيروت .

وبالنسبة لنائب مدير المخابرات المركزية لشئون العمليات كلير جورج الذي كان رئيساً لمحنة بيروت عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، فإن اختطاف باكلي بعث في ذهنه أحلاماً سيئة .، فخلال الوقت الذي قضاه في بيروت ، اختطف موظفان رسميان أمريكيان واحتجزا كرهنتين لمدة أربعة أشهر قبل أن يتم الإفراج عنهما . وكانت محنة عاشها بنفسه . وقلب جورج إدارة العمليات رأساً على عقب في محاولة إنقاذ باكلي . ولم يكن الأمر يقتصر على أنه يريد عودة باكلي سالماً فحسب ؛ بل إنه كان يريد من هذه الجهود أن تكون إشارة لآلاف من ضباط العمليات في الخارج بأن وكالة المخابرات المركزية ستفعل أي شيء لإنقاذ أحد رجالها . وتم إرسال فريق من خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالي ، المتخصصين في تحديد أماكن ضحايا عمليات الاختطاف إلى بيروت ، ولكن الفريق عاد بعد شهر خاوي الوفاض .

وحان الوقت للرد بقوة ؛ إلا أن تدريب اللبنانيين كان يثير المتاعب . فما كان من الممكن السيطرة عليهم ؛ وكانوا ميالين لارتكاب فظائع ، ميالين جداً لذلك . وبدأ رجال وكالة المخابرات المركزية أنفسهم يتراجعون . فما من أحد داخل الوكالة كان يريد التصدي لهذه المهمة . ورأى كيزي الوجوه الشاحبة المذعورة من المواجهة الحقيقية مع الخطر ... وكان كل هذا التخطيط الجريء بسبيله إلى الضياع . وقرر كيزي أن يتحول إلى جهاز المخابرات السعودي والملك فهد . ووعد السعوديين بتقديم مساعدة على شكل ثلاثة ملايين دولار .

... وفشلت العملية التي أشرف عليها السعوديون لاغتيال الشيخ محمد حسين فضل الله ؛ ولكن بعد مصرع ٨٠ شخصاً وإصابة ٢٠٠ آخرين في انفجار سيارة ملغومة . إلا أن السعوديين نجحوا بعد ذلك في « شراء » الشيخ فضل الله بمبلغ مليوني دولار مقابل أن يحذروهم

من الأعمال الإرهابية التي ستم ضد أهداف سعودية أو أمريكية \* .

وحتى رغم فشل محاولة اغتيال فضل الله ، فإن المخابرات اللبنانية راحت سرّاً تزعم لنفسها الفضل في العملية رغم صغر دورها نسبياً . فراحت تتفاخر بقوتها وتقول إن الإرهاب سيرد عليه بالإرهاب . وجزع كيزى ، فعلاقة وكالة المخابرات المركزية بالمخابرات اللبنانية ، وتدريب الوحدات للقيام بعمليات وقائية ، كان يعرض الوكالة للخطر . كان يقربها للغاية من الاشتراك في مؤامرة اغتيال . وكان ماكاوون ، الذي لم يكن يعلم بالدور السعودى ، يريد قطع هذه الصلة باللبنانيين ؛ وقال بشكل ملح إن الوكالة يجب أن ترفع يدها عن أعمال تدريب فرق مكافحة الإرهاب . ولم يكن أمام كيزى أى خيار ؛ وتم إلغاء الأمر الرئاسى الخاص بالضربات الوقائية .

إلا أنه كان لابد من الاستمرار في العلاقات مع المخابرات اللبنانية ، حيث كانت وكالة المخابرات المركزية تعتمد عليها في الحصول على المعلومات السرية ، وفي أعمال التصنت ؛ وفي المهام الأمنية . وفي وقت لاحق من شهر مارس ، تم إحضار ضابطين برتبة العقيد وثلاثة برتبة الرائد من المخابرات اللبنانية إلى واشنطن ، لحضور برنامج عال المستوى لمدة ثلاثة أسابيع تشرف عليه وكالة المخابرات المركزية حول شئون إدارة التدريب . ونزل الضباط اللبنانيون في فندق « الفصول الأربعة » في جورجتاون ، وكان يتم نقلهم يومياً إلى بيت سرى في ضاحية ماكلين ، حيث كانوا يتلقون المحاضرات ، ويتناقشون مع كبار مسئولى وكالة المخابرات المركزية ...

وكنت أعرف منذ أكثر من شهر أن الرئيس ريجان قد وقع أمراً رئاسياً تنفيذياً بتشكيل ثلاث وحدات لبنانية سرية للقيام بهجمات وقائية ضد الإرهابيين . وكان جورج لاودر ، المتحدث الصحفى باسم وكالة المخابرات المركزية قد حاول إقناع الواشنطن بوست بعدم نشر الموضوع . وكنت في الصحيفة قد اكتشفت أنه تم إلغاء الأمر الرئاسى بعد انفجار السيارة المملوغة الذى أسفر عن مصرع ثمانين شخصاً في بيروت . ولم نكن نعرف إلا عن دور جهاز المخابرات اللبنانية في ذلك الوقت ؛ فلم يكن لدينا علم بالدور السرى الذى لعبه السعوديون ولامساهماتهم في العملية بثلاثة ملايين دولار . ولذلك لم نر سبباً يدعو للامتناع عن النشر ؛ فالعملية فشلت ، والأمر الرئاسى أصبح في ذمة التاريخ .

وقال لاودر يائساً : « إن ذلك أشبه بضرب جرح قديم بمطرقة ! » . ونشر الموضوع يوم ١٢ مايو ، تحت عنوان يقول ، « إلغاء خطة لمكافحة الإرهاب ، بعد تنفيذ عملية تفجير دون صدور أمر بذلك » .

وبعد ثلاثة أيام ، كتب جورج لاودر إلى كيزى يقول : « كان يبدو واضحاً أن بوب وودوارد يعتزم المضى قدماً في نشر الموضوع بصرف النظر عما قلته له . وكنت قد أبلغته بشدة أن نشر ذلك سيكون أمراً يتسم بعدم الإحساس بالمسؤولية تماماً ، وأنه سيكون بمثابة « دعوة

• للاطلاع على تفصيلات العملية - انظر الفصل الرابع الخاص بالسعودية .

للقتل». . وقلت إنه لو كان مكان فضل الله ورأى عدداً كبيراً من أنصاره ، بينهم نساء وأطفال ، والانفجار قد مزقهم ، ثم قرأ الواشنطن بوست ، فلن يملك إلا أن ينتقم من الأمريكيين في لبنان سواء كانوا رسميين أم لا ... وأبلغت وودوارد أن ما كاهون قد كلفني بأن أنقل إليه أنه إذا نشر هذا الموضوع فإنه لن يستقبل مطلقاً في مقر المخابرات المركزية . «

ومضى لاودر يقول : «وأضفت ان هذا النوع في الموضوعات الصحفية غير المسئولة يبين لنا أن الواشنطن بوست لاتكتفى بعدم احترام حياة الأمريكيين في بيروت ، لأنها مستمرة في حملتها التقليدية ضد المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ... بما يخلق المشكلات لأجهزة المخابرات الأمريكية .. »

واستطرد يقول : «... وأضمت أنني أعتبر ما يفعله هو والواشنطن بوست أمراً خسيساً . وفي المستقبل سنتعامل مع اتصالاته بالوكالة بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع جاك أندرسون ووكالة تاس السوفيتية والصحفيين الآخرين من هذا النوع .. »

ولا أذكر أن لاودر قال لي شيئاً من هذا القبيل ؛ كما أنني كنت أدون ملاحظات تفصيلية لمحادثاتي معه ، ولا أجد بها شيئاً يشير إلى ذلك !!

واتصل بي كيزي في الصحيفة . وقال : إن « حياة أناس في خطر . لسب واثقاً من أن هذا موضوع يمكن نشره ، ولكنني لا أملك السيطرة على ذلك . ربما كان يتعين على ذلك . إنها الطريقة التي يتم بها تصوير الأمر : كما لو كان لدينا فرق اغتيالات هناك ». وقال : إن نشر الموضوع سيجعل الأمور أصعب بالنسبة له ولوكالته. ، وقال : « إن عواقب الموضوع ستكون قاتلة ؛ وأنه لابد من توخي الحرص ، ليس في الوقائع فحسب ، وإنما أيضاً في الانطباعات التي ستركها نشر الموضوع . وتحول صوته من الجمود إلى البرود وهو يقول : « ربما ستتحمل مسئولية إراقة دماء قبل أن ينتهي الموضوع » .

واستمر اختطاف الأمريكيين في بيروت . ففي ٢٨ مايو ، اختطف دافيد جاكوبسون مدير مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت . وكان قد مضى أكثر من عام على اختطاف باكلي رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت . وكان لابد من عمل شيء ما — حتى ما هو غير تقليدي ! .

وفي البيت الأبيض ، راح الكولونيل نورث يطور خطة . فقد قام اثنان من عملاء إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية بالاتصال بمرشد كانا يستخدمانه في تتبع عمليات تهريب الهيروين في الشرق الأوسط . وقال المرشد إن مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار يمكن أن يضمن الإفراج عن رهينتين أمريكيتين ، يكون باكلي أحدهما . وأثار العاملون بوكالة المخابرات المركزية كل أنواع الشكوك ؛ إن السياسة الأمريكية تقضي بعدم دفع فدية للإفراج عن الرهائن . كيف يمكن التأكد من صدق المرشد ؟ واستطاع ماكفرلين أن يحصل على موافقة الرئيس ريجان على جمع المبلغ بصورة خاصة غير رسمية . ووقعت هذه المهمة على نورث ، الذي اتصل بالملياردير روس بيروت ، وهو أحد رجال المال والبتروول في تكساس ؛ وكان قد قام في عام ١٩٧٩ باستئجار فريق كوماندوز لحسابه



الخاص يضم سبعة أفراد لإنقاذ اثنين من موظفيه كانوا محتجزين في إيران ... وكان بيروت ، الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري لشئون المخابرات الخارجية التابع للرئيس الأمريكي منذ عام ١٩٨٤ ، كان مستعداً على الدوام لمساعدة البيت الأبيض — فأرسل المبلغ المطلوب .

وفي ٧ يونيو ١٩٨٥ ، وصلت إلى ماكفرلين مذكرة من أربع صفحات سرية للغاية ، يقول فيها نورث إن هذا المبلغ ( ٢٠٠,٠٠٠ دولار ) سيكون فقط دفعة أولى تحت الحساب . فقد التقى في واشنطن مع « مرشد » أو « وسيط » إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية . وقال نورث في مذكرته : « يمكن إطلاق سراح الرهائن برشوة قدرها مليون دولار . ويفترض أنه لن يمكن تخفيض السعر ، نظراً لعدد الأشخاص الذين يطلبون الرشوة . ووقع ماكفرلين بالأحرف الأولى من اسمه في خانة « موافق » . وتم إرسال مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار إلى المرشد . ولم يحدث شيء !

وفي ١٤ يونيو ١٩٨٥ ، اختطف لبنانيان طائرة ركاب تابعة لشركة «.تي. دبليو. ايه» الأمريكية بينما كانت في طريقها من أثينا إلى روما ، وأجبروها أولاً على الهبوط في بيروت ، ثم طاروا بها بعد ذلك إلى الجزائر . وهناك بدأت « دراما رهائن » استمرت سبعة عشر يوماً تحت سمع وبصر كاميرات التلفزيون . وكانت غرفة العمليات في البيت الأبيض ، ومركز عمليات وكالة المخابرات المركزية — والعالم بأسره في الحقيقة ! — يحصلون على أفضل المعلومات ، حيث كان مراسلو محطات التلفزيون يجرون الأحاديث مع الطيار وبصرون مسرح الأحداث بشكل متصل . وقتل بحار أمريكي يدعى روبرت دين ستيم ؛ ولكن تم في النهاية إطلاق سراح كل الركاب الآخرين دون أن يمسهم أذى ، ومن بينهم ٣٩ راكباً أمريكياً .

وأدرك ماكفرلين وكيزي وغيرهما من كبار المسؤولين عن الأمن القومي أن إدارة ريجان كانت محظوظة في هذا الحادث ، إذا ما قورن بأزمة الرهائن التي امتدت — ٤٤٤ يوماً أثناء إدارة كارتر. إلا أنهم أدركوا أيضاً أن اختطاف طائرة شركة «.تي. دبليو. ايه» قد كشف بدرجة أكبر مدى ضعف قدرة الإدارة على مكافحة الإرهاب ، ومدى افتقارها إلى سياسة فعالة ....

وفي هذه الأثناء ، كان كيزي يقرأ بانهار تقريراً عن إطلاق سراح ثلاثة دبلوماسيين سوفيت بعد شهر من اختطافهم في بيروت . وكان قد تم قتل دبلوماسي رابع عقب عملية الخطف مباشرة . وسرعان ما وصلت من الإسرائيليين معلومات سرية موثوق بها تفيد أن الإفراج عن الثلاثة لم يتم إلا بعد أن تدخلت المخابرات السوفيتية ( جهاز « كي. جي. بي » ) في لبنان ، واختطف أحد أقارب زعيم من زعماء حزب الله المتطرف ، وقامت بإخصائه ووضعت خصيته في فمه ، ثم أطلقت الرصاص على رأسه ، وأرسلت جثته إلى حزب الله مع رسالة تقول : إن هذا سيكون مصير أعضاء الحزب الآخرين ، ما لم يتم إطلاق سراح الدبلوماسيين الثلاثة . وبعد وقت قصير من ذلك ، تم إطلاق سراح الثلاثة — وهم ملحق ومندوب تجاري وطبيب بالسفارة — على مسافة بضعة بيوت من سفارتهم . وقال بيان تم إبلاغه تليفونياً لوكالات الأنباء إن الإفراج



عنهم قد جاء كلفنة على « حسن النوايا » !  
واقنع كيزى بأن السوفيت يعرفون لغة حزب الله !



## الفصل الرابع

---

عن السعوديات...





كانت العلاقات وثيقة بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات السعودية ... وعندما غادر كيزى واشنطن للقيام بجولة يزور خلالها محطات وكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط ، طلب من رئيس محطة المخابرات المركزية في السعودية أن يرتب له حضور قداس كاثوليكي هناك يوم عيد الفصح ، وأن تتولى المخابرات السعودية توفير الحراسة . وكان يعتبر المخابرات السعودية جهازاً مستعداً لأن يفعل أى شيء تقريباً ، وأن ينفق مبالغ طائلة من الأموال من أجل المعلومات والعمليات السرية .



وكان أحد أوجه التعاون يتمثل في القيام بعمليات سرية تهدف أساساً إلى تعزيز العلاقات مع البلدان الصديقة ، ولاسيما البريطانيين والسعوديين . وكان مفترضاً من هذه العمليات المشتركة أن تبين التشدد الجديد من جانب كارتر في أواخر فترة رئاسته . وكانت العملية الرئيسية تتمثل في برنامج محدود للمعاونة شبه العسكرية لتقويض دولة اليمن الجنوبي الماركسية التي يدعمها السوفييت . وكانت العملية قيد التنفيذ ؛ وكان يجري تدريب عدة فرق صغيرة من اليمنيين على نسف الجسور ومال إلى ذلك . وكان تيرنر قد أعلن أنها عملية « رعناء » وترك لنائبه فرانك كارلوتشي مهمة الإشراف على الخطة السرية .

وتساءل كيزى : لماذا ؟

كان تيرنر يشعر بأن البيت الأبيض كان دائماً متلهفاً بأكثر من اللازم على إرضاء البريطانيين ، الذين كانوا يقفون وراء عملية اليمن الجنوبي ؛ كما كان قلقاً من إفراط وكالة المخابرات المركزية في اقتسام معلوماتها الحساسة مع جهاز المخابرات الخارجية البريطانية « مى - ٦ » المعروف بعدم كتمانها للأسرار ...

وفي أواخر مارس ١٩٨٢ ، أدرك كيزى بوضوح أن سلاح العمليات قد أصابه الصداً حقاً ، فقد ألقى القبض على فريق يضم ١٣ يمينياً ترعاهم وكالة المخابرات المركزية ، التي أرسلتهم إلى دولة اليمن الجنوبي التي يهيمن عليها السوفييت في شبه الجزيرة العربية للقيام بأعمال تخريب ، وكانت العملية التي تتم بالاشتراك مع المخابرات السعودية ، واحدة من بضع عمليات للمساعدة شبه العسكرية أقرتها إدارة كارتر ، وكانت في طور الإعداد منذ ذلك الحين . وتعرض اليمنيون

للتعذيب ، واعترفوا بأن وكالة المخابرات المركزية هي التي تولت تدريبهم . وراح كيزى يتساءل متعجباً : أين القدرة على النفي ؟ أين أمن العمليات ؟ ففي الأوراق التي كانت تجهز للعملية ، كان مفترضاً ألا يتعامل اليمنيون إلا مع وسطاء ، بحيث لا يعرفون باشتراك وكالة المخابرات المركزية . ولكن كان كشف دور الوكالة هو السبيل الوحيد لجعل العملية جديرة بالتصديق بالنسبة للمجندين اليمنيين .

واستوجب الوضع سحب فريق ثان من اليمنيين ، كان قد تم دفعهم بالفعل داخل اليمن الجنوبي ؛ وتم إنهاء العملية . وبعد عدة أسابيع ، أعلن المدعى العام في اليمن الجنوبي أن كل الثلاثة عشر شخصاً الأعضاء في الفريق الأول قد اعترفوا بأنهم مذنبون بتهمة تهريب المفرقات لنسف منشآت البترول وغيرها من الأهداف الرئيسية . كما اعترفوا برعاية وكالة المخابرات المركزية لهم . وحكم على ثلاثة منهم بالسجن لمدة ١٥ عاماً ؛ أما الباقون فكان نصيبهم الإعدام .



وبينما كنت أخرج ، قابلني أحد كبار نواب كيزى ممن كانوا على معرفة بعملية ( مساعدة رجال الكونترا المناهضين لنظام السانديستا الحاكم في نيكاراغوا ) ، فأخذني جانباً واقترح أن نتحدث . ودخلنا إلى مكتبه في الدور السابع ، وأغلق الباب خلفنا ، وقال إن ماسيحدثني فيه هو « خلفية » ... أى أنتى أستطيع أن أستخدم المعلومات طالما لا أذكر اسمه أو اسم وكالة المخابرات المركزية .

وقال باختصار : إنها نهاية عملية نيكاراغوا من الناحية الفعلية . فقد تم إبلاغ إدارة العمليات بأن الأموال ستنفد في الأسبوع القادم .... ومن الواضح أن الكونجرس لن يوافق على تخصيص مزيد من الأموال .... وبالتالي لابد من اتخاذ خطوات لبدء عملية فك الاشتباك المؤلمة ، وإخراج وكالة المخابرات المركزية من العملية .

وقال المسئول : إن كيزى يفكر في أن يطلب من دولة صديقة أخرى أن تتولى المهمة ، وترسل النقود ( ٢١ مليون دولار ) إلى الكونترا حتى يتم حل مشكلة التمويل .  
... أى دولة سيطلب منها ؟

السعودية — ولكن لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الشأن !

كان تشارلز كوجان رئيس قسم الشرق الأدنى بإدارة العمليات بوكالة المخابرات المركزية ؛ وكان قد انضم للوكالة في الخمسينيات بعد تخرجه في جامعة هارفارد ، وعمل كضابط مخابرات في الهند والكونغو والسودان والمغرب ... وكرئيس للقسم ، لم يكن عمله ينحصر في قراءة البرقيات وإرسال التعليمات إلى محطات الوكالة فحسب ؛ بل كان يشمل أيضاً إجراء اتصالات هامة مع السفارات في واشنطن — وهي قنوات للمعلومات الجيدة والمادة السياسية .

وكانت إحدى هذه العلاقات الخلفية لكوجان في واشنطن هو السفير السعودي لدى

الولايات المتحدة — الأمير بندر بن سلطان . وكان بندر اللامع الأنيق المتحضر الذى يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره ، وابن وزير الدفاع السعودى القوى ، نموذجاً لجيل جديد من السفراء — يتميز بالنشاط والأسلوب الفاتن والطابع الدنيوى . فهذا الطيار السابق كان أشبه بنسخة عربية من شخصية جاتسبى ( بطل احدى الروايات ) وهو يلوح بالسيجار الكوى ، ويضحك فى صخب ، ويقدم لضيفه فى مكتبه الخاص شطائرہ المفضلة على صينية من الفضة الخالصة .

وخلال فترة إدارة كارتر ، وقبل أن يتم تعيينه سفيراً ، كان بندر قد طور ووثق علاقاته بالبيت الأبيض من خلال هاملتون جوردان مساعد الرئيس . وكان يستطيع دائماً أن ينقل وجهة نظره إلى البيت الأبيض من خلال جوردان . أما الآن ، فقد صار الأمر مختلفاً فى ظل ريجان وأدرك بندر أن السلطة موزعة فى أنحاء الوزارات وبين مختلف تكتلات البيت الأبيض . وفى ضوء الميل الموالى لإسرائيل فى سياسة إدارة ريجان ، ولاسيما من جانب وزير الخارجية جورج شولتز ، فإن تلك الصلة غير الرسمية من خلال كوجان كانت تتسم بالأمية .

وكان بندر كسفير يتمتع بمساحة غير عادية للمناورة . وكان تحت يديه ثروة طائلة ، وفى ظل النظام الملكى السعودى ، لم تكن هناك أى مجالس تشريعية أو محاكم أو لجان إشراف لها سلطة الرقابة . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ، التى تترك ذلك جيداً ، تستطيع أن تطلب من السعوديين المعاونة العسكرية أو الاقتصادية عندما تريد شيئاً قد يقاومه الكونجرس . وإذا كانت تلك العمليات تتفق مع السياسة السعودية ، فإنها غالباً ما كانت تحصل على المعاونة المطلوبة . وكان السعوديون ينالون التقدير من البلد الذى يساعده ، ومن الولايات المتحدة . وهكذا ، كانت دولاراتهم تؤدي واجباً مزدوجاً .

.... وعلى سبيل المثال ، كان السعوديون يقدمون المساعدات لأولئك الذين يقاومون الحكومة الماركسية فى إثيوبيا . وكان ذلك طبيعياً بالنسبة للسعوديين ، الذين لا يحبون المتطرفين اليساريين أو الشيوعيين ، ولاسيما أولئك الذين على الجانب الآخر من البحر الأحمر . وكان كيزى ووكالة المخابرات المركزية يشهران بالامتنان لذلك .

وبوجه عام ، كانت العلاقات بين وكالة المخابرات المركزية والمخابرات السعودية طيبة ، حيث كانت ترجع إلى تلك الأيام التى كان فيها كمال أدهم ، ذلك الشخصية الأسطورية البالغة الثراء ، يتولى رئاسة جهاز المخابرات السعودى . وفى عام ١٩٧٠ ، كان السعوديون يقدمون دخلاً منتظماً إلى السادات الذى كان لا يزال نائباً للرئيس المصرى . وكان من المستحيل أن تحدد أين تنتهى المصالح السعودية فى هذه الترتيبات وأين تبدأ مصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

والآن ، فى ربيع عام ١٩٨٤ ، كان كوجان بسبيله لأن يترك قسم الشرق الأدنى . وفى حديث وداع مع الأمير بندر ، أثار بطريقة تكاد تكون عرضية مسألة الصعوبات التى يصادفها كيزى فى الحصول على أموال من أجل الكونترا . وأشار كوجان إلى موضوع نشرته صحيفة

« واشنطن بوست » في الشهر السابق ، يشير إلى أن السعودية قد تزود الكونترا ببعض المال .  
وسأل كوجان الأمير بندر : هل أنتم الذين سريتم هذا النبأ ؟ هل مصدره من السفارة السعودية ؟  
وقال بندر : لا .

وقال كوجان إن الأمر ربما كان « بالون اختبار » فربما كان شخص ما هنا أو هناك يلمح إلى  
فائدة ما من وراء ذلك سيكون مفيداً بالتأكيد . فالكونترا لا يحتاجون إلا ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠  
مليون دولار — « مبلغ تافه » على حد تعبير كوجان ، الذي قال إن نسبة حسن النوايا إلى  
الدولارات ستكون أعلى ما يمكن .

وقال بندر إنه لم يسمع أى اقتراح بهذا الشأن خلاف ما نشر في الواشنطن بوست ، والذي كان  
يبدو بالتأكيد كما لو أنه قد جاء من وكالة المخابرات المركزية أو من الإدارة الأمريكية . ثم إن  
الصحيفة قالت : إن كيزى يفكر في أن يطلب من دولة أخرى مثل السعودية ، أليس كذلك ؟  
ورد كوجان بأنه لا يتقدم بطلب باسم وكالة المخابرات المركزية .

وانساق بندر وراء الموضوع . وقال إنه سيراجع أعلى المستويات في الرياض ليرى ما إذا كان  
هناك اهتمام بذلك . وقال : « لنحصل على رد رسمى »

وخلال أيام تلقى السفير بندر رداً سلبياً من الرياض . وكانت أسبابه مايلي :

○ أن وكالة المخابرات المركزية لا تستطيع أن تعرض ، ولم تعرض ، أى شئ في المقابل : أو على  
الأقل فإنهم لم يقترحوا شيئاً .

○ أن السياسة الخارجية السعودية في أمريكا الوسطى تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة .  
فحكومة الساندينستا في نيكاراغوا موالية للعرب بشكل أساسى ، على حين أن النظامين اللذين  
تساندهما الولايات المتحدة كوستاريكا والسلفادور قد انخرطا في الآونة الأخيرة في أنشطة  
دبلوماسية معادية للعرب بصورة لا تخطئها العين ، كما نقلتا سفارتهما في إسرائيل من تل ابيب إلى  
القدس .

○ أن السعوديين ليست لديهم ثقة في إمكان الاحتفاظ بالأسرار في إدارة ريجان ؛ فأى مساعدة  
سعودية سرية للكونترا ستتسرب أنبأؤها وتثير حرجاً للجميع .

وأبلغ بندر وكالة المخابرات المركزية بأنه لا يمكن تنفيذ الفكرة . ولكن لما كان كل ذلك  
استطلاعياً وغير رسمى ، فقد اتفق بندر والوكالة على أن الوكالة لم تطلب شيئاً والسعوديين لم  
يرفضوا شيئاً .

واستقبل بندر مبعوثين آخرين عن الكونترا . وطلب منه اثنان من مديري الشركات  
الأمريكية الكبرى أن يساهم ( في تمويل الكونترا ) . ورفض بندر . وجاءه أحد مساعدى  
الجنرال الجوى المتقاعد ريتشارد سيكورد ، وسأله عما إذا كان يمكن للسعوديين أن يقدموا  
العون . وكان سيكورد ، وهو ضابط مخضرم شارك في الحرب السرية في لاوس ، يدير شبكة



خاصة لنقل الأسلحة . وسأل بندر المساعد : « هل تستطيع أن تنقل رسالة منى إليه مباشرة ؟ » فأكد المساعد للسفير أنه سيفعل ذلك . فرد بندر : « قل له أن يذهب و .... نفسه !! » ( كلمة بذينة جداً )

... وقد قضى بندر وقتاً طويلاً مع ماكفرلين ، فقد سافرا قبل ذلك معاً في مهام سرية إلى الشرق الأوسط ، وكانا يلتقيان كل عدة شهور لاستعراض مجالات الاهتمام المشترك . وكان بندر يعتقد أن ماكفرلين يعاني بشكل واضح من عقدة الإحساس بالدونية كمستشار للأمن القومي ، حيث احتل هذا المنصب بعد هنري كسينجر وراح يتعرض بلا نهاية لمقارنات ليست في صالحه . ولكن مع ولائه الشديد ، كان ماكفرلين أحد رجال ريجان ... وأقرب ما يكون إلى أن يكون قناة حقيقية إلى الرئيس .

و ذات ليلة ، كان الاثنان يتناولان الشراب في منزل بندر الواسع في ماكلين بولاية فيرجينيا ، وقال ماكفرلين إن الكونترا يصادفون المتاعب ، حيث نفذت أموالهم . وقال إن النتيجة ستكون خسارة سياسية هائلة للرئيس ريجان . وقال انه سيتم التخلي عن أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة — هندوراس وكوستاريكا والسلفادور . وقد تفكك أمريكا اللاتينية .

ووافق بندر على ذلك وراح يتعجب من عدم اتساق السياسة الخارجية الأمريكية ، لماذا قطعتم على أنفسكم هذه الالتزامات مثل الالتزام بمساعدة الكونترا ، إذا ما كنتم غير قادرين على الاستمرار فيها ؟

وبينما كانا يتكلمان ، أحس ماكفرلين بأن بندر يتطوع بتقديم المساعدة المطلوبة . وكان بندر متأكداً من أنه يجرى استدراجه . ومع ذلك ، فقد كانت فرصة لا يملك أي منهما أن يضيعها . وكادا يتعانقان ، واتفقا بشكل سريع على أن يساهم السعوديون بما يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين دولار للكونترا ، بمعدل مليون دولار في الشهر ، ولكن كان يتعين أن يتم ذلك بأقصى قدر من السرية ، وأن يظل من تلك الأشياء التي لا بد أن تبقى خفية مهما كانت الظروف .

وكان بندر يعلم بقدرات وكالة الأمن القومي على التجسس على مراسلاته واتصالاته الدبلوماسية ؛ ولذلك بعث برسالة مع رسول إلى الملك فهد .

وفي ذلك الشهر ، كانت إيران تهدد بشكل متزايد حركة الملاحة البترولية في الخليج ؛ وذهب بندر لمقابلة شولتز . وسرعان ما بعث الرئيس ريجان برسالة إلى الملك فهد يؤكد فيها مساندة السعوديين في أية مواجهة مع إيران . وكان فهد وبندر يريدان أيضاً عدة مئات من صواريخ « ستينجر » المتقدمة المضادة للطائرات ؛ ولكن خلال المفاوضات ، وضعت الولايات المتحدة بعض القيود على الصفقة . وبعث فهد برسالة سرية من سبع صفحات إلى بندر ، مع تعليمات صارمة لسفيره بأن ينقلها مباشرة إلى الرئيس . وفي البيت الأبيض ، قرأ ريجان الرسالة ، ثم رفع رأسه وقال : « نحن لانفرض شروطاً على أصدقائنا » .

واستخدم الرئيس سلطاته بمقتضى إجراءات الطوارئ لإتمام صفقة أسلحة دون عرضها على

الكونجرس ... وتم نقل ٤٠٠ صاروخ « ستينجر » سراً إلى السعودية .

وعندئذ ، سافر بندر إلى السعودية ، وحصل هناك ، بموافقة الملك فهد على شيك من الحكومة السعودية بمبلغ ثمانية ملايين دولار لمساعدة الكونترا ، وحصل ماكفرلين من مساعده في مجلس الأمن القومى اللفتنانث كولونيل أوليفر نورث على رقم حساب في البنك للكونترا . وكان الحساب رقم ٤٨ — ٥٤١ في بنك انترناشيونال في جزر كايمان . وفي يوم الجمعة ٢٢ يونيو ، التقى ماكفرلين مع بندر في البيت الأبيض ؛ وسلم ماكفرلين السفير السعودى بطاقة مطبوعة تحمل رقم الحساب ؛ ولضمان السرية ، قال بندر إنه سيسافر بنفسه إلى جنيف بسويسرا ، حيث يمتلك منزلاً، لكي يتولى بنفسه تحويل النقود من خلال بنك سويسرى . واتفقا على أنه بمجرد أن تأخذ الأموال طريقها ، أن يبعث بندر بكلمة تفيد ذلك . وإذا ما أراد أن يشير إلى العملية في محادثة تليفونية ، فقد اتفقا على استخدام كلمة شفرية — أن يشير إلى تسليم « السجائر » .

ووصل بندر إلى جنيف يوم ٢٧ يونيو ، وطلب أن يأتيه في بيته مشغولاً من « سويس بنك كوربوريشن » حيث سلمه الشيك السعودى بمبلغ الثمانية ملايين دولار ورقم الحساب في جزر كايمان الذى قال إنه يريد تحويل مبلغ مليون دولار إليه كل شهر . وطلب ايداع الثمانية ملايين دولار في الحساب العام للبنك وتحويلها منه ، بحيث لا يمكن تتبع مصدرها الأسمى .

وفي نفس الوقت ، كان ماكفرلين قلقاً من التأخير . واتصل ببندر تليفونياً قائلاً : « ان صديقى لم يتلق سجائره ؛ وهو يدخن كثيراً » .

واستغرق الأمر في البنك السويسرى أكثر من أسبوع لتصفية الشيك السعودى ؛ وتم تحويل المليون دولار الأولى في السادس من يوليو .

وأرسل ماكفرلين بطاقة إلى الرئيس يبلغه فيها بأن السعوديين يقومون الآن بتمويل الكونترا سرا. وأعرب ريجان عن تقديره العميق لذلك. وخلال الشهور الثمانية التالية أتم السعوديون تحويل الثمانية ملايين دولار إلى الكونترا — الذين كانت هذه الأموال بمثابة الفارق بين الحياة والموت بالنسبة لهم .



كان كيزى يتمتع بنفوذ وقدره على الضغط على إسرائيل ، فقد أتاح للإسرائيليين إمكانية الإطلاع على صور أقمار التجسس الصناعية الأمريكية بدرجة أوسع مما كانوا يتمتعون به من قبل . وكانت إسرائيل تشعر بالامتنان المناسب لذلك . وكانت وكالات مخابراتها تبحث دائماً عن خدمات يمكن أن تؤديها في المقابل لكيزى والولايات المتحدة ...

وعلى المستوى الرسمى ، كانت إسرائيل قد نفت بالفعل أنها تساعد الكونترا إلا أن التقارير استمرت تقول إنها تفعل ذلك — فما من دولة تخفى أسرار مخابراتها أفضل من إسرائيل . وكان واضحاً أن إسرائيل تلقى التقدير داخل الكونجرس والإدارة الأمريكية لنجاحها في إرسال عدة

ملايين من الدولارات ، على هيئة أسلحة أو أموال ، إلى الكونترا — ربما من خلال وسيط من أمريكا الجنوبية . إلا أن التقدير لم يكن يصلح دليلاً على أنهم يفعلون شيئاً ما .

... وأخيراً ، وقعت على مصدر اسرائيلي واسع الاطلاع للغاية ، أكد لي أنهم يفعلون ذلك . « نعم ، بالطبع » — إنهم يفعلون ذلك . فقد كانت فرصة رائعة ( للإسرائيليين ) — فرصة ذهبية ونظيفة ورخيصة . وأضاف المصدر قائلاً : إن الولايات المتحدة ستجد طريقة ما لرد الجميل لاسرائيل في صفقة المعونات العسكرية والاقتصادية السنوية التي تبلغ قيمتها ٢.٥ مليار دولار . وإذا لم يمكن أن يكون الرد نقداً ، نظراً للمشكلة « الفنية » التي قد يثيرها الكونجرس ، فإنه يمكن أن يأتي بأحد الأشكال الأخرى الكثيرة . وأشار المصدر إلى مقال أن البعض يسميه « هدية كيزى » التي لن تقتصر على صور الأقمار الصناعية فحسب ، بل تعدتها إلى طائفة واسعة من معلومات المخابرات . فاسرائيل كانت لاتزال لاتحصل على الإرسال المباشر للقمر الصناعى « كيه . اتش — ١١ » المتقدم . كما لم يخصص لاسرائيل فترة من الزمن في إرسال الأقمار الصناعية الأخرى ، كما كانت تطلب .

وقال المصدر : إن الولايات المتحدة لاتمتلك إحساساً بالمعنى الحقيقى لمعلومات المخابرات التاكتيكية التي ترد في الوقت المناسب . أما إسرائيل المحاطة بالأعداء ، فإنها تمتلك هذا الإحساس . فبالنسبة لإسرائيل ، كان اقتسام معلومات المخابرات يعادل في أهميته أو يزيد على القنوات العادية الدبلوماسية مثل الاتصالات بين وزارتي خارجية البلدين .

وقال المصدر : إنه سيتم إخفاء أى مساعدة للكونترا ؛ فالنجاح الزائد أو النجاح الواضح ، سيكون فشلاً . وقد لا يرى كيزى ووكالة المخابرات المركزية مخاطر كشف مثل هذه المساعدة . فمثل الأمور الخاصة التي تحدث بين شخصين ، كذلك هناك أشياء غامضة يتعذر قراءتها يمكن أن تحدث بين دولتين ، وتظل خافية عن الأنظار . فهي تستعصى على التفسير ، ولاتحمل كشفها . ولكنها حقيقية ، رغم أنه لا يمكن الكشف عن تفاصيلها . وقال إنه هو نفسه لا يعرف التفاصيل . كيف يستطيع عندئذ أن يقول إنها حقيقية ؟

قال إن هناك حقائق لاتحتاج أية تفاصيل . فعلى سبيل المثال ، تباع اسرائيل أسلحة إلى هندوراس البلد الذى يعمل منه الكونترا . ويمكن أن تكون الإجابة هناك . وهل هى هناك حقاً ؟

قال إنه يشك في ذلك . وقال إن الإجابة ستكون أكثر مراوغة من ذلك ، بحيث تلتف حول الشيء الواضح . وأضاف إن الإجابة ربما تتمثل في وسطاء لا يعرفون الجهة التي يعملون لها ، ولا لأية جهة يجمعون المال أو الأسلحة ، ولا لمن يسلمونها .

وطلبت كيزى تليفونياً ... وقلت له إننى عرفت من مصادر موثوق بها بأن وكالة المخابرات المركزية قد فاتحت السعوديين بشأن أموال لمساعدة الكونترا .



رد قائلاً : « لم نكلف أحداً بذلك على الإطلاق » .

وماذا عن الاسرائيليين ؟

فقال كيزى : « أحاديث كثيرة ... ولكن لاشيء رسمى من هذا القبيل » .

وماذا عن الجنرال ساجوى الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية ، وتلك الصور الواردة من الأقمار الصناعية الأمريكية ؟

قال كيزى : « إنه شخص جيد . إننى أعرفه جيداً » .

والصور ؟

فرد : « هذه العلاقات ... لن أتكلم عنها » .

من أين حصل الكونترا على الأموال ؟

... ولم يكن لديه المزيد ليقوله .

... وفى اليوم التالى ، ١٩ مايو ، نشرت « الواشنطن بوست » فى صفحتها الأولى خبراً تحت عنوان « وكالة المخابرات المركزية تسعى للحصول على معونة للكونترا من دولة ثالثة » ، تناول الموضوع برقة ، وإن كان قد أثار احتمال أن يكون السعوديون والاسرائيليون يقدمون مساعدات للكونترا . وأوردنا فى الفقرة الثالثة نفيّاً شديداً صدر عن مسئول إسرائيلى كبير ، قال : « إننا لم نقدم أية أموال إلى الكونترا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أننا لم ننقل ، عن علم منا بذلك ، أى شيء إلى الكونترا .... إننا لسنا توابع للولايات المتحدة » .

واتصل المسئول الذى كان قد تحدث لى تليفونياً بى . وكان سعيداً ، فالرواية عادلة . وكان واضحاً أننى نقلت بدقة بعض الأشياء التى يقولها الناس . وبدا كما لو كان يغمز لى بعينه عبر أسلاك التليفون . كانت الرواية مناسبة تماماً للإسرائيليين . فقد حصلوا على كل من التقدير والنفى بحيث كانوا يؤكدون على هذا الجانب أو ذلك وفقاً لموقف حلفائهم فى الكونجرس والإدارة من قضية مساعدة الكونترا .



وكان كيزى يرى أن صلته المباشرة بالرئيس ريجان مفيدة بدرجة أكبر ( من الاجتماعات الواسعة فى البيت الأبيض ) . فعندما يكون لدى كيزى شيء هام حقاً ، فانه كان يتصل بالمكتب البيضاوى مباشرة . وفى أحد أيام الجمعة ، كان لديه أمير سعودى هام يريد مقابلة الرئيس ، فأخذه معه لرؤية ريجان . وتملك الغضب هيج عندما اكتشف ذلك ، ولكن كيزى كان يعتقد أنه يتعين إبقاء بعض العلاقات الحساسة بعيداً عن وزارة الخارجية ، حيث يمكن أن تتسرب أنباؤها أو يتم تخريبها .

وعندما كانت قضية الإرهاب الدولى ، ولاسيما فى لبنان ، تشغل بال كيزى ، فإنه راح



يتصرف بطريقته ...

و ذات يوم في أوائل عام ١٩٨٥ ، تلقى السفير السعودي الأمير بندر رسالة مع رسول من الملك فهد مباشرة ، تنقل إليه تعليمات سرية بالتعاون مع كيزى . وعلى الفور رتب بندر موعداً مع كيزى في لانجلى . واستقبله كيزى ، ولكنه اقترح لقاء ثانياً في مكان آخر ؛ وبدأ الأمر كما لو كان لا يريد الحديث معه في مقر وكالة المخابرات المركزية . واتفقا على تناول طعام الغداء معاً في مسكن بندر في عطلة نهاية الأسبوع ... واصطحب كيزى زوجته صوفيا معه .

وبعد الغداء ، راح كيزى وبندر يتمشيان وحدهما في حديقة المنزل . وعندما ابتعدا بقدر الامكان عن المنزل والحراس ، أخرج كيزى من جيبه ورقة صغيرة وأعطاهما للسفير . وكانت تتضمن رقماً مكتوباً بخط اليد — رقم حساب في أحد بنوك جنيف ليحول إليه مبلغ الثلاثة ملايين دولار .

وقال بندر : « بمجرد أن أحول المبلغ ، سأغلق الحساب ، وأحرق الورقة ! » وقال إنه سيتأكد من ألا تكون هناك أية خيوط تقود إلى السعوديين .

ورد كيزى قائلاً : « لا تقلق ! » . فالأمر من ناحية الأمريكيين ستكون نظيفة أيضاً . وقال : « نحن أيضاً سنغلق الحساب على الفور ! »

وكان بندر كثيراً ما يشعر بأن الأمريكيين يتسمون بقدر من السذاجة في أمور هذا العالم ؛ لكن كان أمامه الآن رجل يمكن أن يفعل أى شيء دون تردد . وكان يرى أن كيزى رجل من طراز إدجار هوفر ( المدير الشهير لمكتب التحقيقات الفيدرالى ) .

وكان بندر يعرف كيف يجرى محادثة يستطيع أن يقول فيما بعد أنها لم تحدث مطلقاً . فقد كان يرسل ملايين الدولارات إلى متمردى « الكونترا » في نيكارجوا ؛ وكانت هناك شكوك واسعة النطاق حول ذلك . ولكنه كان ينفى ذلك بشكل روتينى ، ويضحك ضحكة واثقة ، ويلقى على من يسأله محاضرة حول عدم إمكان حدوث ذلك . وكانت العلاقة بين بندر وكيزى من النوع الذى يقدره كلاهما — علاقة بين رجال يتمتعون بالسلطة يستطيعون من خلالها أن يتبادلوا أحاديث صريحة يمكن نفيها بعد ذلك ، ويخرجوا باتفاق لا يفهمه سواهم . واتفق بندر وكيزى على أن توجيه ضربة مثيرة ضد الارهابيين سيخدم مصالح كل من الولايات المتحدة والسعودية . وكانا يعرفان أن رمز الارهاب واكبر من يدعمه هو الزعيم المسلم المتشدد الشيخ فضل الله ، زعيم « حزب الله » في بيروت . فقد كان فضل الله على صلة بمحوادث نفس المنشآت الأمريكية الثلاثة في بيروت . وكان الرجلان متفقين على أنه لا بد أن يتم التخلص منه .

وفيما بعد ، تقرر اعطاء السعوديين السيطرة الميدانية الفعلية على العملية ، ولا سيما أن بيروقراطية وكالة المخابرات المركزية راحت تتردد بشكل متزايد في القيام باجراءات نشطة ضد الإرهاب . وجاء السعوديون برجل انجليزى ، كان يعمل من قبل في القوات الجوية الخاصة

البريطانية ، وهى قوة كوماندوز للعمليات الخاصة . وكان هذا الرجل يسافر بشكل واسع بين مختلف انحاء الشرق الأوسط ، وكان يدخل ويخرج من لبنان عن طريق بلد عربى آخر . وكان ذلك يجعله قائداً نموذجياً لمثل هذه العملية المعقدة . وبالطبع ، لم يكن يمكن لو وكالة المخابرات المركزية أن تفعل أى شيء فى « التخلص » من الشيخ فضل الله . أما السعوديون ، إذا سئلوا ، فإنهم سيؤيدون نفى وكالة المخابرات المركزية لأى اشتراك فى ذلك أو علم به . وكانت الاتصالات مع اجهزة المخابرات الأجنبية احد أنشطة الوكالة التى لارقابة للكونجرس عليها ؛ فقد كان كيزى يرفض بشكل حاسم ابلاغ لجان الكونجرس بأى شيء عن مثل هذه الأمور الحساسة . وفى هذه الحالة ، فإن وكالة المخابرات المركزية كمؤسسة رسمية لم تكن تعرف أى شيء . فلم يكتب شيء ، ولم تكن هناك أية سجلات . أما الثلاثة ملايين دولار التى أودعها السعوديون فى حساب مصرفى فى جنيف ، فقد « تاهت » من خلال التحويلات بين حسابات مصرفية أخرى ، بما يؤكد عدم إمكانية تتبعها .

وشكل الرجل الانجليزى شبكة من وحدات العمليات المنفصلة لتنفيذ الأجزاء المنفصلة من خطة الاغتيال . دون أن تتصل أى وحدة بوحدة أخرى إلا من خلاله . وتم استئجار عدة رجال لتأمين الحصول على كمية كبيرة من المتفجرات ؛ واستخدم شخص آخر للحصول على سيارة ؛ وتم دفع الأموال للمرشدين للتأكد من المكان الذى سيكون به الشيخ فضل الله فى وقت معين ؛ وتم استخدام مجموعة أخرى للقيام بخطة خداعية بعد تنفيذ الاغتيال لصرف الأنظار عن السعوديين ووكالة المخابرات المركزية ؛ وقامت المخابرات الدولية باستئجار الأشخاص الذين سيقومون بالعملية فعلاً .

وفى الثامن من مارس ١٩٨٥ ، اندفعت سيارة معبأة بالمتفجرات إلى إحدى ضواحي بيروت ، على مسافة نحو خمسين متراً من مقر الشيخ فضل الله . وانفجرت السيارة فلقى ثمانون شخصاً مصرعهم وأصيب مائتان آخرون ، وخلف الانفجار وراءه دماراً وحرائق ومبانى مهدمة . وكان الانفجار عنيفاً بحيث أن كل من تصادف وجوده فى المنطقة قد قتل أو أصيب أو أصابه الرعب البالغ ؛ إلا أن فضل الله نفسه لم يصب بأذى . وعلى المبنى المنهار ، علق أنصاره لافتة كتب عليها : « صنع فى الولايات المتحدة » !

وعندما تواترت الأنباء عن الانفجار ، أحس بندر بتقلصات فى معدته . لا بد من تغطية الخيوط بكل دقة . فتم زرع معلومات تفيد أن الاسرائيليين هم الذين وراء الانفجار . إلا أن السعوديين كانوا بحاجة لما هو أكثر من ذلك لإثبات عدم تورطهم ؛ ولم يكن هناك سوى طريق واحد . فقدموا معلومات دامغة قادت فضل الله إلى بعض المأجورين المشتركين فى العملية . وكما يقول بندر تفسيراً لذلك : « اننى أطلق عليك الرصاص . وعندما تشك فى ، فانى أقدم لك سائقى ، وأقول إنه هو الذى فعلها ، فلن تشك فى بعد ذلك ! »

ومع ذلك ، ظل فضل الله يمثل مشكلة ؛ الآن أكثر من أى وقت مضى . واتصل السعوديون

به ، وسألوا عما إذا كان يمكن أن يقبل نقوداً مقابل أن يعمل كجهاز إنذار مبكر يحذرهم من وقوع هجمات إرهابية ضد المنشآت السعودية والأمريكية . وقالوا : إنهم سيدفعون مليوني دولار نقداً . وقبل فضل الله العرض ، وإن كان قد قال إنه يريد أن يكون الدفع على شكل مواد غذائية وأدوية ومصاريف دراسية لأتباعه ؛ فذلك من شأنه أن يرفع مكانته بينهم . ووافق السعوديون على ذلك .

وتوقفت الأعمال الإرهابية التي يدعمها فضل الله ضد الأمريكيين !

وقال بندر معلقاً : « إن رشوته أسهل من قتله !! »

واندهش كيزى بشدة من أن مثل هذا المبلغ الصغير نسبياً يمكن أن يحل مثل هذه المشكلة الكبرى !

وقام بندر أيضاً بعمليتين سريتين أخريين بناء على طلب من كيزى . كانت إحداها تتمثل في دعم الجهود المناهضة للقذافي في تشاد ؛ وكلفت السعوديين ثمانية ملايين دولار . أما الثانية ، فكانت المساعدة في تنفيذ عملية سرية للحيلولة دون وصول الشيوعيين للحكم في إيطاليا ؛ وكلفت السعوديين مليوني دولار . ولم يتم كشف هاتين العمليتين على الإطلاق ، أو ربطهما بالسعوديين بأي شكل .

كذلك كانت هناك عملية أخرى لتقديم دعم محدود يبلغ نحو نصف مليون دولار سنوياً لمعارضى نظام الحكم الماركسى في أثيوبيا ، وهى عملية اشترك فيها السعوديون سراً .... وكان كيزى مستعداً لأن يرقص مع الشيطان . فقد كان يرى حركات مقاومة الشيوعية كوحدة واحدة — نيكاراجوا . أفغانستان ، أنجولا ، كمبوديا ، اثيوبيا ، كلها كانت ميدان المعركة . وكان هذا هو « مبدأ ريجان » !

وفي الأيام الأولى من فترة الرئاسة الثانية لريجان ، وصل الملك فهد عاهل السعودية إلى واشنطن يوم ١١ فبراير ١٩٨٥ في زيارة رسمية . والتقى ماكفرلين مع الأمير بندر قبل الزيارة بعدة أيام للتأكد من أن الملك سيلقى اهتماماً خاصاً . وبحثا عن رمز يكون من شأنه تأكيد سلطة وأهمية الملك . واتفقا على أن يكون هناك لقاء خاص مع الرئيس ريجان .

وبينما كان ماكفرلين وبندر يتحدثان ، أثير موضوع الكونترا . ومرة أخرى ، شعر ماكفرلين بأن بندر يتطوع بشيء . أما بالنسبة لبندر ، فقد كان الموقف تحريضاً واضحاً . وعلى أية حال ، فقد أوضح الأمير أن السعوديين مستعدون لمضاعفة مساهماتهم السرية لتصل إلى مليوني دولار شهرياً : وأنهم سيدفعون إجمالاً مالا يقل عن ١٥ مليون دولار أخرى .

وفي يوم ١٢ فبراير ، تحادث ريجان مع فهد لمدة قصيرة في لقاء خاص . وأوضح الملك للرئيس أن تبرعات السعودية للكونترا ستزيد ؛ وشكره ريجان . كما نقل ماكفرلين هذه الأنباء الطيبة للرئيس . إلا أن ذلك كان ترتيباً مؤقتاً ، وكان ماكفرلين قلقاً . فقد كان واثقاً من أن سياسة دعم

الكونترا لن تكون فعالة إلا إذا كان واضحاً أنها تحظى بتأييد الكونغرس . فلا بد أن يكون هناك تمويل مباشر من الخزانة الأمريكية .



وعندما احتاجت وكالة المخابرات المركزية بعد ذلك لمبلغ عشرة ملايين دولار من أجل الكونترا ، لم تتجه إلى السعودية هذه المرة . بل قامت وزارة الخارجية بتوفير المبلغ من سلطان بروناي . تلك الجزيرة الصغيرة الغنية بالبتروول . ولم يستغرق الأمر أكثر من اجتماع لمدة ثلاث ساعات بين السلطان ووزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز !!



## الفصل الخامس

---

لـراف: الدعوة إلى طهارة عن طريق الله إسرائيليين



كان ( المدير السابق للوكالة ستانسفيلد ) تيرنر قد اقترح عمليات سرية جديدة في عدد من المناسبات ؛ إلا أن إدارة العمليات تراجعت . ففي إحدى الحالات ، ومن تلقاء نفسه ، ودون التشاور مع البيت الأبيض بعث تيرنر بمذكرة لجس النبض إلى نائب المدير للعمليات يستفهم فيها عما يمكن عمله لإسقاط ثلاثة زعماء يثيرون المتاعب للمصالح الأمريكية — وهم الزعيم الكوبي فيدل كاسترو ، والزعيم الإيراني آية الله روح الله الخميني ، والزعيم الليبي معمر القذافي . وكان رد نائب المدير للعمليات : لا ، من فضلك ؛ فليست هناك ثمة معارضة سياسية يعتد بها في أي من البلدان الثلاثة ، أو أن وكالة المخابرات المركزية لاتعرف عنها ما يكفي لمساندة حركة أو حزب أو زعيم . وكان كل ما يسعى إليه تيرنر هو إيجاد سبيل لضخ الأموال أو المساعدات السرية لبعض المجموعات أو الأفراد داخل هذه البلدان . وكانت الاغتيالات محظورة بموجب أمر تنفيذي وقعه الرئيس فورد عام ١٩٧٦ ، وأعاد كارتر تأكيده . وكان تيرنر يوافق على هذا الحظر بالكامل ؛ ولكن حتى مع ذلك ، كان العاملون السريون بالوكالة يخشون بشكل ما ، من أنه بسبيله لأن يأخذهم إلى طريق يتسم بالخطورة . وفوجيء تيرنر بمدى تردددهم . وعلى أية حال ، وبغض النظر عن مدى دراسته للموضوع ، فانه لم يخرج بشيء من نائب المدير للعمليات . فالعاملون بتلك الإدارة ماكانوا يشعرون بالإرتياح إزاء احتمال التدخل على نحو خطير في شئون الدول الأخرى — حتى رغم أن ذلك كان من صميم عملهم ؛ وحقاً ، فقد جرى ضخ بعض الأموال إلى قوى مناهضة للخميني خارج إيران . ولكن ذلك كان — على الأقل في رأى البيت الأبيض — بهدف معاقبة الخميني ، أو إقامة اتصالات ما ، في حالة اندلاع ثورة مضادة .

وكان جانب من أفضل عمليات جمع المعلومات السرية يجري في الخارج على يد « عناصر جمع المعلومات الخاصة » ، وهي عناصر من صفوف فرق وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي كانت تقوم بعمليات التصنت بأحدث الأجهزة والأدوات في كثير من العواصم الأجنبية . وكان بمقدور هذه الفرق أن تنجز معجزات في ميدان التجسس ؛ فكانت تقدم محاضر حرفية للاجتماعات الحكومية عالية المستوى في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا ، فضلاً عن المحادثات التليفونية بين كبار الساسة . وكانت تكمل عمل ضباط وكالة المخابرات المركزية النظاميين الذين كانوا يتجسسون تحت غطاء العمل في السفارات الأمريكية .

وفي مذكرته التي تحمل عبارة « للعرض على مدير المخابرات المركزية فقط » ، كتب تيرنر ، « هناك حاجة أكبر لجمع المعلومات السرية عن الحلفاء والأصدقاء » . وكان تيرنر يعتقد أن التجسس على الأصدقاء عمل بغيض ، وإن كان ضرورياً . فشاه إيران كان صديقاً عظيماً للولايات المتحدة ولو كالة المخابرات المركزية ؛ وكان جهاز مخابراته ، السافاك الرهيب ، هو خط المعلومات الرئيسي لو كالة المخابرات المركزية في إيران . وصار تيرنر يدرك كم كان ذلك خاطئاً . فهو وو كالة المخابرات المركزية التي يرأسها قد أساءوا ، بصورة متعمدة ، فهم وتفسير الخميني على أنه رجل دين مسن لا يتسم بالخطورة — وهو الآن يحتجز الولايات المتحدة كرهينة . وانتهى تيرنر إلى أن مامن أحد قادر على تحقيق المفاجآت مثل الأصدقاء . فالأمر يكاد أن يكون أسهل في حالة البلدان غير الصديقة ؛ فو كالة المخابرات المركزية تعرف ما ينبغي توقعه فيها .



وعندما جاء شاه إيران إلى الولايات المتحدة للعلاج في أكتوبر ١٩٧٩ ، قبل أسبوعين من احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران ، كان البيت الأبيض يريد من و كالة المخابرات المركزية وضع أجهزة تصنت في غرفة العاهل الإيراني المخلوع في المستشفى لمعرفة مالذي ينوي . ذلك الرجل الزئبقى المصاب بالسرطان أن يفعل . وقال تيرنر إن الشاه يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأمريكي ؛ وأنه بحكم القانون ، ليس بوسع و كالة المخابرات المركزية أن تجمع معلومات داخل الولايات المتحدة . ولكنه تسلم أمراً كتابياً بتنفيذ ما طلب منه . وابتلع اعتراضاته ، وأصدر تعليماته بفرض مراقبة الكترونية على غرف الشاه الخاصة الثلاث التي تقع في الطابق السابع عشر من أحد مستشفيات مدينة نيويورك ؛ وإن كان قد ظل يعتبر ذلك أمراً غير لائق .



وفي الأيام الباقية قبل أن يتولى ريجان منصبه رسمياً ، راح كيزي يتابع معلومات المخابرات ، ولا سيما ما يتعلق بأزمة الرهائن في إيران . ورأى بنفسه مدى أهمية و كالة الأمن القومي ، التي كانت تعترض وتلتقط الاتصالات وتفك الرسائل الشفوية الهامة المتبادلة بين إيران والجزائر ، التي كانت قد دخلت في المفاوضات كوسيط . وكان من الأهمية القصوى ألا يكون هناك أي سوء فهم ، وأن يتلقى الإيرانيون والجزائريون معلومات محددة ودقيقة عن موقف الولايات المتحدة . وكان التقاط الاتصالات والرسائل بمثابة مراجعة للتأكد من أن الجزائريين والإيرانيين قد تلقوا وفهموا ما تقوله الولايات المتحدة . وفي مرات عديدة ، كشفت هذه العمليات أن الموقف الأمريكي كان يصل مشوشاً من خلال الوسطاء ، وكان بمقدور المفاوضين الأمريكيين تصحيح الوضع على نحو سريع . وترك ذلك إنطباعاً طيباً لدى كيزي ....



كان صباحاً بارداً . وانضم بوش وكيزي إلى ريجان في حجرة خاصة في بليز هاوس للاستماع



إلى التقرير . وكان رجال الإدارة الجديدة قلقين وفي حالة من الانتظار والترقب . وأبلغهم تيرنر أن أهم عملية سرية هي المعاونة السرية للمقاومة في أفغانستان . كما أن وكالة المخابرات المركزية لديها بعض الأرصدة المحدودة وبعض الخطط بالنسبة لإيران ، إذا ماتم اسقاط آية الله الخميني ، أو إذا مابدأ قتل الرهائن الأمريكيين الاثنين والخمسين في طهران .

كان يوم ٢٠ يناير هو اليوم رقم ٤٤٤ لأزمة الرهائن في إيران ؛ وكان ( نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوبى راى ) إيمان لايزال يتابع الموقف ، وينقل المعلومات حول التأخير الإيراني الأخير مباشرة إلى الرئيس كارتر ، الذى كان في طريقه إلى حفل تنصيب الرئيس الجديد . وأخيراً ، وبعد الساعة ١٢٣٠ ظهرأ مباشرة ، أى بعد نصف ساعة من تولى ريجان الرئاسة ، أفلعت الطائرتان اللتان تحملان الرهائن من مطار مهرباد في طهران .

وقال ( مدير وكالة مخابرات الدفاع اللفتنانت جنرال يوجين تاى ) إن الأمور ستزداد سوءاً في الشرق الأوسط قبل أن تبدأ في التحسن . فايران في ظل حكم الخميني لم تنشب بها الحرب الأهلية بعد ، وإن كانت محتومة الحدوث . والوساطة الأمريكية في الشرق الأوسط يبدو أنها دائماً ما تجرنا إلى المتاعب .

وراح تاى يستعيد أنه زار طهران في ديسمبر ١٩٧٨ ، قبل ستة أسابيع من طرد شاه إيران على يد الثورة . وكان رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية هناك يطالب بالمزيد من العملاء الذين يتحدثون الفارسية ؛ ولكنه لم يحصل على أحد . ولم يكن هناك تقريباً من يستطيع أن يكتشف حقيقة مايجرى . ولكى يحصل تاى على رؤية مباشرة ، فقد راوغ حراسه الأمنيين وارتدى ملابس مدنية ، وخرج عن طريق احدى نوافذ السفارة . كانت كل المتاجر تفتح أبوابها في الحادية عشرة صباحاً . وعند الظهر ، أغلقت أبوابها جميعاً ، وتدفق نحو مليون متظاهر إلى الشوارع في نوبة شعار معادٍ للأمريكيين . وكان مشهداً مذهلاً يبين الانفعال الحقيقى أو التنظيم المحكم ، أو كليهما . وكان واضحاً أن قوى درامية تمارس تفاعلها ، وأن إعصاراً كان على وشك أن يهب .

وفيما بعد التقى تاى في السفارة الأمريكية مع اللفتنانت جنرال ناصر مقدم رئيس جهاز المخابرات الإيراني « السافاك » ، الذى أخذه إلى حجرة خاصة لمدة ثلاث ساعات ظل خلالها يناشده منحهم أدوات ومعدات للسيطرة على الحشود وأعمال الشغب . أى خطوط اتصال كانت قائمة بين الحكومة الأمريكية وحكومة إيران ؟ كان واضحاً أن الخطوط في حالة من الفوضى ، وأن حالة من الشلل كانت تسود البلدين . كانت إيران فشلاً فظيماً للمخابرات . وكانت تحتاج تحليلاً أدق — حتى في الوقت الراهن .



ومنذ أن صادف كارتر وتيرنر قمة جبل الجليد في إيران ، راح كيزى يقرأ كل مايمكن أن يجده في الوكالة حول هذا الموضوع . وكان لايزال يتساءل مثل كثيرين : ما الذى كانت وكالة

المخابرات المركزية تفعله ؟ أم يمكن أن تكون المخابرات الأمريكية قد فشلت بالدرجة البالغة التي يقولها تاي مدير مخابرات وزارة الدفاع ؟ كيف أغفلت وكالة المخابرات المركزية مدى هشاشة وضع الشاه ، وحالته الصحية ، وضعفه التام ؟ وكانت إحدى مهام كيزي تتمثل في أن يضمن ألا يحدث ذلك مرة أخرى على الإطلاق — في إيران أو في أى مكان آخر .

وكانت وكالة المخابرات المركزية قد أجرت تحقيقاً في فشل محاولة إنقاذ الرهائن في ربيع عام ١٩٨٠ ، وعندما تحتم إلغاء العملية بسبب تعطل طائرات الهليكوبتر ؛ وكانت صور حطام الطائرات في الصحراء الإيرانية قد أصبحت رمزاً لعجز كارتر . وكان مفترضاً أن العملية ستكون أروع أوقات جون ماكماهون نائب المدير للعمليات ، حيث كان قد نجح في تسريب نحو ستة عملاء إلى داخل إيران للمعاونة . ورأى كيزي أن هذا العدد قليل للغاية . فبعد ستة أشهر من احتجاز الرهائن ، كان ينبغي أن يكون لوكالة المخابرات المركزية عدد أكبر من العملاء في الداخل . وقدم كيزي إلى الرئيس ريجان تقريراً سرياً للغاية يتناول فيه بالتحليل ما حدث قبل ذلك في عملية الإنقاذ . وكان التقرير يؤكد على عدم كفاءة هذه المصادر البشرية .

وكانت هناك دراسة أخرى سرية للغاية — أعدت للعرض على تيرنر وكانت تحمل عنوان « إيران : تحليل لاحق » — بذلت جهداً كبيراً في وصف دور وكالة المخابرات المركزية في الكارثة الإيرانية العامة . وكانت الدراسة ، التي تحمل على رأسها عبارة تحظر توزيعها على أحد ، خلاف تيرنر وقلة من كبار نوابه ومعاونيه ، عبارة عن تحليل قوامه مائة صفحة للأسباب والطريقة التي أخطأت بها وكالة المخابرات المركزية رصد ومتابعة الثورة الإيرانية .

وقد أعد هذه الدراسة روبرت جارفيس ، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا تم جلبه كباحث مقيم في وكالة المخابرات المركزية . ولما كان جارفيس خبيراً في دراسة خطأ التصورات في عملية صنع القرار ، فقد أتيح له الاطلاع على كل ما كان محللو الوكالة يطلعون عليه في ذلك الوقت — تقارير المصادر البشرية ، كل برقيات وزارة الخارجية ، كل الرسائل التي يحظر نقل نسخ منها ، وما تلتقطه وكالة الأمن القومي . وأمضى شهرين في دراسة درجين مليئين بالملفات عن هذه البيانات ، كما أجرى لقاءات مع أربعة من المحللين الرئيسيين بالوكالة ، وهم الذين قاموا تقريباً بكل العمل الخاص بمعلومات المخابرات التي كان يتم توزيعها على البيت الأبيض ووزارة الخارجية وغير ذلك .

وبدأت دراسة « إيران : تحليل لاحق » بطرح نقطة هادئة : إن إيران حالة صعبة ، ويمكن بسهولة أن يخطئ بشأنها شخص جيد ؛ فتقريباً ، ليست هناك أية حالة أخرى أمكن فيها لمتبردين عزل من السلاح أن يسقطوا زعيماً مثل الشاه يمتلك مثل هذه القوة العسكرية والأمنية الهائلة . ثم مضت الدراسة لتزق الطريقة التي تعاملت بها وكالة المخابرات المركزية مع إيران .

وكانت مشكلات المخابرات تتضمن :

○ أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن مؤهلة للتعامل مع موقف يتطور بسرعة ؛ وأصبح المحللون

غارقين في خط الإنتاج اليومي — تلخيص البرقيات أو « استخلاص لب البرقيات » وتغذية النشرة اليومية القومية للمخابرات أو التقرير اليومي المقدم للرئيس .

○ قال إرنست أوني كبير محلي إيران في وكالة المخابرات المركزية إنه تلقى أربع أو خمس مذكرات رقيقة من أناس في المستويات الأعلى ممن أعجبهم تقاريره ؛ ولكن أحداً لم يسأله حقاً على الإطلاق ؛ ولم يبذل أحد أي جهد للجلوس ومحاولة حل اللغز ؛ بل ولم يكن هناك أي مؤشر على أنه كانت هناك مشكلة يتعين حل ألغازها . وتقلصت المخابرات إلى مجرد جمع كم من الوقائع وإلقائها إلى الآخرين ؛ أما إذا كان على المخابرات أن تجيب على الأسئلة الخاصة « بالغد » ، فسيكون عليها أن تقدم افتراضات ، والافتراضات هي تكهنات ، والتكهنات أمر سيء .

○ أن برقيات وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية لم تكن تتضمن ماهو أكثر كثيراً مما تتضمنه الصحف اليومية والتقارير التليفزيونية من وقائع . إلا أن مطبوعات مثل صحيفة « لوموند » الفرنسية ( يسار الوسط ) ومجلة « الايكونومست » البريطانية ( يمين الوسط ) ، اللتين كانتا تميلان إلى التكهنات والانتقادات بدرجة أكبر ، لم تكن تصل إلى محلي وكالة المخابرات المركزية إلا بالبريد العادي ، بعد أسبوع من صدورهما ؛ وكانت تعتبر أخباراً قديمة ، ولم يكن أحد يقرأها . كما كانت هناك بضعة عوامل مساعدة خارجية تحد من تفكير المحللين ؛ ولم يكن هناك الكثير مما يمكن أن يشير إلى أنهم يسيرون في الطريق الخطأ ؛ لم يكن هناك تفاعل فكري .

○ كانت محطة وكالة المخابرات المركزية في طهران منقسمة بشأن ما كان يجري في إيران ؛ إلا أن الاختلافات بين الأفراد لم تكن تظهر في البرقيات والتقارير .

كانت قائمة الأولويات الرسمية لمحطة طهران تضع السوفييت في المركز الأول ثم يلي ذلك جهود إيران للحصول على أسلحة نووية . أما الوضع السياسي الداخلي ، فكان يحتل مكاناً قرب نهاية القائمة . وقبل اندلاع أحداث الثورة في إيران ببضعة أشهر ، بدأت محطة وكالة المخابرات المركزية تعدل أولوياتها : ولكن لم يكن هناك سوى إحساس متردد وغير حازم بوجود صراع سياسي دائر .

○ لم تكن هناك أية أجهزة لتصنت الالكترونى على مكتب الشاه أو تليفوناته ؛ كما لم تكن هناك أية معلومات مخبرات تتسم بأي قدر من الأهمية يتم جمعها بالوسائل التكنولوجية المتقدمة داخل إيران . وكان هناك إقتراح من وكالة الأمن القومي باقامة أحدث مركز لتصنت الالكترونى في السفارة الأمريكية تتركز ثلث أعماله على الحكومة الإيرانية ؛ إلا أن الاقتراح قوبل بالرفض من جانب السفير الأمريكي وليام سوليفان ، الذي كان يشعر بأن لديه وفرة من معلومات المخابرات من خلال اتصاله المباشر بالشاه ، ولأن « السافاك في قبضة يدنا » . ولم يكن لدى وكالة المخابرات المركزية أي عميل مأجور بالقرب من الشاه . فمثل هذه الإجراءات كانت تعتبر فيما يبدو مخوفة بالمخاطر بأكثر من اللازم . وأخطأت الوكالة في تحديد جماعات المعارضة السياسية التي يتعين جمع المعلومات عنها . فقد كان لديها عملاء في الجبهة الوطنية المعارضة المعتدلة التي



تنتمي إلى الطبقة المتوسطة ؛ ولكنها فشلت في إدراك مدى ضعف قوة المعتدلين . وكان السؤال الذى ينبغى طرحه ( مامدى قوة المعتدلين ؟ ) يمكن أن يقود محطة المخابرات المركزية إلى رجال الدين ، وهم المعارضة القوية حقاً .

○ كان هناك الكثير من الاتصالات الداخلية داخل وكالة المخابرات المركزية أو داخل وكالة الأمن القومى أو داخل وكالات المخابرات العسكرية ؛ ولكن لم يكن هناك على سبيل المثال كثير من الاتصالات ( لتبادل المعلومات ) بين المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى .

○ لم تكن هناك طريقة للتفكير في تفسيرات بديلة للبيانات . ولم يكن المحللون مضطرين لحشد الأدلة التى تدعم وجهات النظر البديلة ؛ ولم تكن هناك إعادة نظر على أى قدر من الأهمية ؛ ولم يكن هناك أى نظام لإختبار الافتراضات .

○ كان أفراد محطة ( المخابرات المركزية في طهران ) يفترضون فيما يبدو أن المعارضة الدينية لا تستطيع في العصر الحديث أن تعبىء الناس في معارضة سياسية . كما أن وكالة المخابرات المركزية والسفارة لم تدركا أو تفكرا في احتمال أن القومية الإيرانية يمكن أن تتوجه ضد الولايات المتحدة ، رغم أنه كان سهل استخلاص هذه النتيجة من رجال الدين ، الذين كانوا يرون أن الشاه هو مجرد أداة « مصنوعة في الولايات المتحدة » بنسبة مائة في المائة ، وأنه يخضع لتوجيه واشنطن ووكالة المخابرات المركزية .

○ كان الشكل الدائرى هو الملمح الأكثر شيوعاً في التحليلات ؛ فقد كان يبدأ بتقرير أن الشاه يملك قوى الأمن والجيش ، ثم يمشى إلى القول بأنه كان سيستخدم هذه القوى ، لو كانت هناك ضرورة لذلك، ثم يستطرد التحليل قائلاً : إنه نظراً لأن الشاه لا يستخدم القوة فمن الواضح عندئذ أن المعارضة لا تشكل تهديداً . وكانت هذه دائرة مفرغة لا يمكن كسرها . فعدم إقدام الشاه على تصرف ما ، كان يعتبر دليلاً على أن الأمور تسير على مايرام . وكان السؤال الذى لم يطرحه أحد هو : ما القيود التى تمنع الشاه من استخدام القوة للبقاء في الحكم ؟ وكان جانب من المشكلة يتمثل في أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن تعلم بأن الشاه كان مصاباً بالسرطان ، وأنه كان يتناول أدوية ربما كانت تسهم في عدم قدرته على الحسم واتخاذ القرار .

○ كانت التقارير تستخدم كلمات وعبارات تعنى معاني مختلفة لمختلف الناس . فعبارة « سيقوم الشاه بعمل حاسم » كانت تعنى للكثيرين أنه سيستخدم القوة لقمع أى انتفاضة شعبية ، بينما كانت تعنى لآخرين أنه سيدخل إصلاحات ويخفف من حكمه الإستبدادى .

○ في أغسطس ١٩٧٨ ، قال تقرير لوكالة المخابرات المركزية : « إن إيران ليست في حالة ثورة ، ولا حتى في حالة ما قبل الثورة » . وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨ ، انتهى تقرير آخر على وجه التحديد إلى أن الشاه « ليس مشلولاً بعدم القدرة على الحسم واتخاذ القرار » ، وأنه بوجه عام « يدرك الواقع بشكل دقيق » . وكان هناك تقدير عام لأجهزة المخابرات القومية في ذلك العام ، وإن كان لم يكتمل على الإطلاق حيث انهار الوضع في إيران ؛ ولكن ملاحظة تكرر الوحيدة على



إحدى مسوداته الأولى كانت تقول : « ماذا يحدث إذا ما قامت روسيا بغزو إيران ؟ »  
وأثبتت إيران واحداً من آراء كيزى القديمة : ألاخبارات يجب أن تظل ساكنة في حالة من  
الخمول ، بل يجب أن تبذل كل جهد لجعل صناع السياسة يقدمون على العمل .

كان بريجنسكى مستشار الأمن القومى يريد أن يستخدم الشاه القوة لقمع مظاهرات  
الشوارع ؛ أما وزير الخارجية سايروس فانس فكان يعارض استخدام القوة . ولم يكن بمقدور  
الرئيس أن يتخذ قراراً . وكان لب الموقف يتمثل في أن الشاه ما كان ليقدّم على أى تصرف ، مالم  
يقبل له رئيس الولايات المتحدة ما يتعين عليه أن يفعل . وكان تردد كارتر وتردد الشاه هو كل  
ما يحتاجه الثوريون لكى يزدهروا ، ثم يفوزوا في نهاية المطاف .

كثيراً ما كان الخمينى موضوعاً تدور حوله الأحاديث في اجتماعات البيت الأبيض . وكانت  
هناك رغبة في إسقاطه إذا ما كان ذلك ممكناً . وبعد قدر من المناقشة مع الرئيس ( ريجان ) ، الذى  
بدا متبهاً بأكثر مما هو معهود فيه ، طلب من كيزى أن يبحث عما إذا كان يمكن القيام بعملية  
سرية لإسقاط الخمينى واستبداله برضا بهلوى الابن الشاب للشاه الراحل . وعندما عرض كيزى  
هذه الفكرة في لانجلي ( مقر وكالة المخابرات المركزية ) ، كسا الشحوب كل الوجوه الموجودة .  
فإذا كانت إيران مشكلة . فإن أسرة بهلوى كانت أسوأ من ذلك .

ولم يكن أحد في إدارة العمليات يريد أن يفعل أى شئ من هذا القبيل . وكانت وزارة  
الخارجية تقاوم ذلك أيضاً . إلا أن كيزى ، الذى كان يفهم ما يريد الرئيس ريجان ، كان يشعر  
بأنه يتعين على الإدارة أن تتصرف . وكان أفضل ما خرج به هو إصدار توجيه رئاسى بعملية سرية  
يتضمن تكليف وكالة المخابرات المركزية بإجراء مناقشات استطلاعية مع مختلف الجماعات  
المناهضة للخمينى التى تعيش في المنفى لتحديد أيها يمكن أن تقوم بالمعارضة ، إن كان فيها من  
يستطيع ذلك . وقدم كيزى هذا التوجيه الرئاسى إلى البيت الأبيض كخطوة أولى ضرورية ،  
فوقه الرئيس ( ريجان ) .

ولكى يتلافى كيزى المزيد من المفاجآت ، راح يبحث عن شخص آخر من خارج  
الوكالة .... يعمل كجهاز إنذار ثقافى يحذره من الكوارث المحدقة في الخارج ... ودعا إلى مكتبه  
الدكتور كونستانتين مينجس ، وهو رجل محافظ في الحادية والأربعين من العمر ، طويل ، يلبس  
النظارات ، وتبدو عليه مظاهر المثقفين ، وكان يعمل في معهد هدرسون ، كما كان قد عمل في حملة  
ريجان الانتخابية ... وعندما سأله كيزى عن المشكلات الرئيسية في مجال السياسة الخارجية ،  
قدم إليه مينجس العديد من نسخ الاقتراحات والمقالات القصيرة التى كتبها لصحيفة نيويورك  
تايمز . وفي مقال نشر عام ١٩٨٠ ، قال مينجس إن الأحداث الدائرة في إيران وأفغانستان  
ونيكاراغوا تمثل « نقطة تحول في الحرب الخفية التى تدور بين القوى الراديكالية والمعتدلة » من  
أجل السيطرة على البترول والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ...

وأخرج مينجس وثيقة من صفحتين ، وصف فيها كيف انضم الشيوعيون إلى أطراف أخرى فيما يسميه « إئتلاف زعزعة الاستقرار » وكانت تتضمن رسماً لثلاث مناطق استراتيجية تدور فيها « الحرب السياسية — شبه العسكرية ضد المصالح الأمريكية » ، هي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا . وفي الشرق الأوسط ، حدد البلدان المستهدفة بأنها : إسرائيل ومصر وإيران ( قبل الخميني ) وعمان واليمن الشمالي والأنظمة الحاكمة في الخليج والمملكة العربية السعودية ؛ بينما حدد أطراف « ائتلاف زعزعة الاستقرار » بأنها : الاتحاد السوفيتي والأنظمة الموالية للسوفييت ( اليمن الجنوبي وسوريا ) وكوبا والفدائيون الفلسطينيون وليبيا .

وعندما انتقل فرانك كارلوتشي للعمل نائباً لمدير وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٨ ، حذره مينجس من حدوث متاعب في إيران . إلا أن أحداً لم يستمع إليه !

وفي أواخر عام ١٩٨٤ ، تلقى كيزي مذكرة من خمس صفحات بعنوان « نحو سياسة تجاه إيران » ، أعدها جراهام فولر ، مسئول المخابرات الأمريكية عن الشرق الأدنى وجنوب آسيا . وجاء في المذكرة أن « الولايات المتحدة تواجه وضعاً كئيباً » في تطوير سياسة جديدة تجاه إيران ... وبأكثر الأشكال وضوحاً ، فإن نظام الخميني يترشح، وربما كان يتحرك نحو لحظة الحقيقة ؛ وسنشهد قريباً صراعاً على الخلافة . وليست هناك بالكاد أية أوراق يمكن أن تلعبها الولايات المتحدة : أما الاتحاد السوفيتي فلديه الكثير من الأوراق .

وأشار فولر إلى « عمودي » السياسة الأمريكية — حظر توريد الأسلحة إلى إيران والتأهب للرد على الإرهاب الذي ترعاه إيران . وقال فولر إن هاتين السياستين أصبحتا سلبيتين بالكامل . و « ربما صارتا الآن تسهلان المصالح السوفيتية بأكثر مما تسهل مصالحنا » .

ومضى يقول : « إلا أن من الضروري أن نفكر في سياسة أكثر جرأة — وربما كانت أكثر مخاطرة — يكون من شأنها أن تضمن على الأقل صوتاً أمريكياً أكبر في الوضع الراهن . ... فما من أحد لديه أية أفكار لامعة حول الطريقة التي يمكن أن نعود بها إلى طهران ! »

وشعر كيزي بأن الوقت قد حان . فعلى مدى شهور ، كان يلح على فولر لكي يطور بعضاً من هذه الأفكار ، وكان قد قرر أن يفعل شيئاً في فترة رئاسة ريجان الثانية ... وأرسل نسخة من مذكرة فولر إلى شولتز .

وبعد ثلاثة أيام ، تم إعداد تقرير خاص حول تقديرات المخابرات ، بعنوان « إيران : احتمالات عدم الاستقرار على المدى القريب » قال في جوهره : إن الولايات المتحدة لن تكون من الأطراف اللاعبة في إيران . وكان كيزي سعيداً عندما وجد أن العديد من رجال ماكفرلين في مجلس الأمن القومي قد وضعوا مشروعاً لتوجيه رئاسي للأمن القومي ، وعرضوه على ريجان ليوقعه ، بتفويض الولايات المتحدة ببيع بعض الأسلحة إلى إيران . وعلى حد تعبير مشروع القرار ، فإن ذلك يشمل تزويد ( إيران ) بمعدات عسكرية مختارة تتحدد على أساس كل حالة على حدة .

وكتب كيزي إلى ماكفرلين يقول : « إنني أقر بشدة الخط الرئيسي لمشروع التوجيه الرئاسي بشأن السياسة الأمريكية تجاه إيران ، ولا سيما تأكيده على الحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة في الوقت السليم لتعزيز النفوذ الأمريكي ، وبحيث لا يكون الاتحاد السوفيتي هو المستفيد الأول من التغييرات والاضطرابات في هذا البلد الحساس » .

وكتب شولتز إلى ماكفرلين ليقول : إنه غير موافق ، وخاصة « وأن جماعات لها صلات بإيران لازالت تحتجز رهائن أمريكيين في لبنان » . أما واينبرجر ، فقد كتب على النسخة التي وصلتته كلمة « عبث » — فقد كان يشعر بأن ذلك شيء مضحك ، بالضبط مثل دعوة القذافي على عشاء فآخر !! .

ولكن كيزي كان يعلم أن رفض وزير الخارجية والدفاع لا يعني بالضرورة موت الفكرة ! وفي يوم ٨ أغسطس ١٩٨٥ ، حضر كيزي إجتماعاً لمجموعة تخطيط الأمن القومي في البيت الأبيض ، حضره كل من الرئيس ريغان وجورج بوش وشولتز وواينبرجر ودونالد ريغان وماكفرلين وبويند كستر . وعرض ماكفرلين خطة تقوم بموجبها إسرائيل بشحن صواريخ مضادة للدبابات من طراز « تاو » إلى إيران ؛ وبعد ذلك تقوم الولايات المتحدة بتعويض المخزون الإسرائيلي ، وكعلامة على حسن النوايا ستضمن إيران الافراج عن الرهائن الأمريكيين الباقين في لبنان .

واعترض شولتز وواينبرجر ، إلا أن كيزي كان معجباً بالاقترح ، الذي وضعه دافيد كيمحي ، الرجل الثاني في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، والذي كان قبل ذلك الرجل الثاني في جهاز المخابرات الاسرائيلية ( الموساد ) . وكان ماكفرلين قد اتصل بكيزي قبل ذلك . ورسم له صورة للاحتتمالات . وكان كيمحي قد طلب من ماكفرلين ألا يتشاور في ذلك مع أي شخص آخر في الحكومة الأمريكية ، إلا أن ماكفرلين قال : إنه يحتاج إلى تقييم كيزي الشخصي . وقال إن وكالة المخابرات المركزية ستبقى خارج العملية ؛ فهي مشروع يمكن نفيه ، ويمكن أن يؤدي إلى إطلاق سراح بعض الرهائن . أما اشتراك الوكالة فيه فقد يتطلب صدور أمر تنفيذي رئاسي ، وبالتالي إخطار الكونغرس . وكان هذا بالتحديد هو نوع العمليات الذي لا يمكن الثقة في الكونغرس بشأنه .

وحتى رغم أن وكالة المخابرات المركزية قد تلقت تقارير تفيد أنه قد تم قتل باكلي ، رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت والذي كان محتجزاً الآن لما يقرب من ثمانية عشر شهراً ، فإن كيزي كان لا يزال يتشبث بالأمل في خروجه حياً إذا ما أمكن تجديد بعض العلاقات مع الإيرانيين .

وتقرر أن يكون اللفتنانت كولونيل أوليفر نورث هو الضابط المسئول عن العملية . وأصدرت له وزارة الخارجية جواز سفر باسم « وليم جود » ؛ وأقام الأدميرال بويند كستر ، نائب ماكفرلين ؛ قناة خاصة مع نورث في نظام الكمبيوتر بمجلس الأمن القومي — وسميت هذه القناة « شيك خاص على بياض » !



وفي يوم ١٢ سبتمبر ، اتصل نورث بتشارلز ألين ، مسئول المخابرات لشئون مكافحة الإرهاب ، والذي كان واحداً من أكثر رجال المخابرات علماً بما يدور في إيران . كان نورث يعرف أنه لا يمكن الثقة بإيران ؛ وكان يريد كل المعلومات المتاحة . وطلب من وكالة الأمن القومي تكثيف مراقبتها لأفراد بعينهم في إيران ولبنان . وكان أحدهم الوسيط الإيراني مانوشير غوربانيفار ، الذي كانت له الأولوية في قائمة المراقبة ، بحيث يتم رصد مكالماته التليفونية و« التلكسات » التي يرسلها ويتلقاها وتحولاته في البنوك . وكان غوربانيفار هو الوسيط الرئيسي بين الإيرانيين والاسرائيليين في صفقة الأسلحة . وقرر نورث أن يقتصر توزيع نتائج المراقبة عليه هو وكيزي وماكفرلين وواينبرجر ( لأن وزارة الدفاع هي التي ستعوض الاسرائيليين عن الأسلحة ) . أما شولتز وكل الآخرين في وزارة الخارجية فكانوا مستبعدين !

وكان غوربانيفار معروفا بصورة جيدة لوكالة المخابرات المركزية ؛ فقد كان واحداً من مصادرها السرية منذ عام ١٩٧٤ . كان رجلاً مغامراً ، نصف سياسي ونصف رجل أعمال ، ممن يجدهم المرء على أبواب أجهزة المخابرات ؛ ولكنه كان كلما قرع الباب حاملاً الزهور في يديه ، كان الباب يغلّق في وجهه . وفي عام ١٩٨١ مثلاً ، راح يضيف وقوداً لنيران الشائعات عن فرق الاغتيالات الليبية المزعومة التي تم إرسالها إلى الولايات المتحدة لقتل ريجان أو كبار مساعديه ؛ وبعد ذلك ، تأكدت وكالة المخابرات المركزية من أن معلومات غوربانيفار لم تكن خاطئة فحسب ، بل إنها كانت مختلقة و« مفبركة » على نحو متعمد . وفي عام ١٩٨٣ ، أنهت الوكالة علاقتها به كأحد مصادرها . وفي عام ١٩٨٤ ، أصدرت لرجالها تحذيراً رسمياً ، يصف غوربانيفار بأنه « موهوب في الاختلاق والفبركة » . وكان قد عرض ذات مرة تقديم معلومات سرية عن إيران للدولة أخرى إذا ما سمح لرجاله في المقابل بتهرب المخدرات من تلك الدولة . واتضح كذبه في اختبارين لكشف الكذب أجرتهما عليه وكالة المخابرات المركزية . وكان كيزي يدرك خطر غوربانيفار ؛ ولكنه كان من النوع الذي يصبح عادة عميلاً للمخابرات !

وكانت الشكوك بين إيران وإسرائيل تعقد تنفيذ صفقة الأسلحة . فإيران لم تكن تريد أن تدفع الثمن حتى تحصل على الأسلحة ، وإسرائيل لم تكن تريد تقديم صواريخ « تاو » حتى تحصل على الثمن . ولكسر هذا المأزق ، جاء غوربانيفار بفكرة « قرض وسيط » من رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي ، الذي قدم خمسة ملايين دولار لشراء ٥٠٨ صواريخ من طراز « تاو » . وفي يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٥ ، تم الإفراج عن الأمريكي بنجامين وير ، رجل الدين الذي كان محتجزاً في لبنان !

... وفي مساء يوم ٢١ نوفمبر ، اتصل نورث برئيس قسم أوروبا بوكالة المخابرات المركزية ديوي كلاريدج . وكان نورث في حالة محمومة ؛ وقال إنه يحتاج مساعدة للحصول على حق الهبوط في البرتغال لطائرة إسرائيلية في مهمة إنسانية .

وأرسل كلاريدج من خلال القناة الخاصة بالمخابرات ، رسالة عاجلة للغاية إلى البرتغال ،



يستدعى فيها رئيس محطة المخابرات المركزية في لشبونة إلى السفارة في الساعة الثالثة صباحاً .  
ووجهه كلاريدج لأن ينجز هذا الطلب « بكل الوسائل » !

وقال كلاريدج في رسائله لرئيس محطته : « هذه مبادرة من مجلس الأمن القومي ، تتمتع باهتمام أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية » ، ويجب ابلاغ البرتغال أن « مساندة ذلك ستكون موضع اعتبار وتقدير ... ويجب عدم إطلاع السفير ( الأمريكي ) على ذلك الأمر » .  
إلا أن البرتغال رفضت . وعندئذ ، طلب نورث اسم شركة تأجير طائرات تكون جديدة بالثقة — وبسرعة . واقترح قسم شئون الطيران بوكالة المخابرات المركزية اسم شركة صغيرة كانت تقوم بأعمال سرية لحساب الوكالة : خطوط طيران سانتا لوتشيا !

ورتب نورث أن تقوم سانتا لوتشيا بتوفير طائرتين من طراز « بوينج — ٧٠٧ » . وكان بمقدور الطائرتين بعد ذلك أن تحملتا صواريخ مضادة للطائرات من طراز « هوك » إلى إسرائيل ، حيث تم نقلها إلى طائرات إسرائيلية حملتها إلى إيران ، وكان نورث يدير العملية من خلال حساب في بنك سويسري هو « ليك ريسورسز انكوربوريشن » ( ورقم حسابه — ٢٢ — ٤٣٠ — ٣٨٦ في الكريدي سويس ) .

وفي يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر ، علم جون ماكاهون نائب مدير المخابرات المركزية بالأمر ، واستشاط غضباً . إنها عملية سرية ؛ فأين الأمر الرئاسي الذي يفوض ذلك ؟ ولذلك ، فقد كلف سبوركين المستشار القانوني للوكالة بوضع مشروع لأمر رئاسي تمهيداً لعرضه على ريجان . وبعد عمل ساعات ، جاء سبوركين بمشروع يقول فيه : « إنني أكلف مدير المخابرات المركزية بعدم إبلاغ الكونجرس الأمريكي ... حتى أكلفه بغير ذلك » . وفي موضع آخر « إنني أصدق بذلك على كل الأعمال السابقة التي قام مسئولون في الحكومة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف » . وكان الأمر الرئاسي يصف ببساطة عملية لتبادل الرهائن بالأسلحة !

وأعطى ماكاهون مشروع الأمر الرئاسي إلى كيزي ليحصل على توقيع ريجان عليه . ورأى كيزي أنه مشروع جيد ... يتيح للرئيس فرصة لممارسة سلطته .

وقدم كيزي المشروع إلى البيت الأبيض . وفي مذكرة مرفقة إلى بويند كستر ، قال كيزي إن المشروع « يجب أن يعرض على الرئيس للحصول على توقيعه ، ويجب ألا تتناقله الأيدي في مستويات أقل من مستوانا » !

وخلال ذلك الأسبوع ، استقال ماكفرلين من منصبه كمستشار الأمن القومي للرئيس ، بعد أن أصبح على وشك الانهيار العصبي . وتم اختيار نائبه بويند كستر خلفاً له . وكان كيزي سعيداً بذلك — إذ أن بويند كستر كان متشدداً لا يرى حاجة للعب مع الكونجرس والصحافة !

وفي أول لقاء له مع الرئيس ريجان بصفته الجديدة كمستشار للأمن القومي ، يوم ٥ ديسمبر ، قدم بويند كستر مشروع الأمر الرئاسي الذي وضعته وكالة المخابرات المركزية . وكان بويند كستر

يرى أنه مجرد إجراء شكلي لتغطية موقف الوكالة في حالة انكشاف القضية . فالأمر الموجز الذي لم يكن يتجاوز صفحة واحدة كان يتناول الرهائن والأسلحة فحسب ، دون أن يتعرض للقضية الأوسع : قضية الانفتاح على إيران بصورة استراتيجية . إلا أن ريجان قرأه ووقعه . ووضع بويند كستر النسخة الوحيدة في خزانته ، واكتفى بإبلاغ الوكالة من خلال نورث بتوقيع الأمر .

وفي يوم ٧ ديسمبر . دعا بويند كستر لاجتماع آخر حول إيران في البيت الأبيض . وحضر ماكاهون نيابة عن كيزي . واعترض شولتز على مبادلة الرهائن بالأسلحة ؛ فذلك سيكون مؤشراً للإيرانيين على أن بمقدورهم الاستمرار في اختطاف الناس وتحقيق مكاسب . وقال واينبرجر إن الفكرة تفتح باب ابتزاز الولايات المتحدة من جانب إيران وإسرائيل . وتشكك ماكاهون في الفكرة الأساسية القائلة بأن هناك معتدلين في إيران يمكن أن تتعامل معهم الولايات المتحدة ، وقال إن كل هؤلاء المعتدلين قد قتلوا أو سجنوا عندما تولى الخميني السلطة . وقال ريجان إنه لا بد من بذل كل الجهود للإفراج عن الرهائن ، وأنه ينبغي اتخاذ الخطوة التالية . وتم إرسال ماكفرلين ( الذي كان قد أصبح الآن مواطناً « عادياً » غير رسمي بعد استقالته ) ونورث إلى لندن لمقابلة الوسيط الإيراني غوربانيفار .

وفي العاشر من ديسمبر ، قدم ماكفرلين تقريراً للرئيس وواينبرجر وكيزي ، أعرب فيه عن رأي غاية في السوء في غوربانيفار ، باعتباره رجلاً يفتقر إلى الاستقامة وغير جدير بالثقة . وراح ريجان يفكر ، وطلب الاستمرار في قيام إسرائيل بشحن المزيد من الأسلحة إلى إيران . وقال إنه يمكن فيما بعد تبرير ذلك بأن الولايات المتحدة كانت تحاول التأثير على مستقبل إيران !

وأشار كيزي إلى أن هناك سابقة لذلك : وهي بالتحديد التبرير الذي ظلت إسرائيل تسوقه على مدى سنوات لمبيعات أسلحتها السرية للخميني ، والتي وصلت قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار — ما من دولة يمكن أن تدير ظهرها لمستقبل إيران !

وفي وقت لاحق من هذا اليوم ، كتب كيزي إلى ماكاهون يقول : « في نهاية الاجتماع ، كنت أعتقد أن الرئيس لم يتخل تماماً عن فكرة تشجيع الإسرائيليين على مواصلة الأمر مع الإيرانيين، وأعتقد أنه سيكون مستعداً للمخاطرة وتحمل تبعات ذلك مستقبلاً ، إذا مآدى ذلك إلى الإفراج عن الرهائن ... »

وبعد تسعة أيام ، اجتمع كيزي مع مايكل ليدن ، وهو مستشار بمجلس الأمن القومي وكان وثيق الصلة بنورث وماكفرلين . وأبلغه ليدن بأن غوربانيفار سيأتي إلى واشنطن حاملاً معلومات سرية هامة واقتراحات للعمليات . وأوصل كيزي كلاً من نورث وليدن برئيس قسم إيران في وكالة المخابرات المركزية لتنسيق التعاون .

وفي واشنطن نزل غوربانيفار تحت اسم « نيكولاس كرايس » في فندق ماديسون . وفي سلسلة من الاجتماعات شملت مسؤولي وكالة المخابرات المركزية وليدن ونورث ، اقترح

غوربانيفار عملية ضد القذافي ، يتم فيها الحصول من الزعيم الليبي على عشرة ملايين دولار مقابل « اختفاء » المقريف زعيم المعارضين الليبيين في المنفى ، الذي يظهر بعد ذلك مما يسبب حرجاً للقذافي !!

وقال أيضاً إن لديه معلومات سرية عن فريق اغتيالات إيراني يضم ثلاثة أفراد ويعمل في أوروبا لاغتيال المعارضين الإيرانيين في المنفى وحده غوربانيفار مصدر معلوماته ، الذي اتضح أنه لا يمكن الثقة فيه ... وسأله مسئول وكالة المخابرات المركزية عما إذا كان يقبل إجراء اختبار آخر لكشف الكذب ؛ فقال إنه يوافق !

... وفي الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ ، طلب نورث من سبوركين ( المستشار القانوني بوكالة المخابرات المركزية ) أن يضع مشروعاً لأمر رئاسي جديد حول إيران ، يضع أسس عملية سرية للمخابرات ، بالتنسيق مع أجهزة صديقة ( إسرائيل ) وأفراد ( غوربانيفار والجنرال المتقاعد سيكورد . الذي كان يعمل في مجال تجارة ونقل السلاح ! ) . وكان لهذه العملية هدفان : « إقامة حكومة أكثر اعتدالاً في إيران ، والحصول على معلومات سرية هامة لا يمكن توافرها من مصادر أخرى ... » . وبعد مناقشات ، أضيف هدف ثالث : « التعجيل بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في بيروت » !

وفي يوم ٦ يناير ١٩٨٦ ، اجتمع الرئيس ريجان ونائبه بوش وشولتز وواينبرجر وكيزي ورونالد ريجان وأدوين ميس وبويند كستر في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض لبحث موضوع إيران .

وطرح بويند كستر خطة للاستمرار في مبيعات الأسلحة . وقال في برود إن إيران تريد علامة على حسن النوايا ؛ وقال إن الصفقة ستم في وقت قصير ، مابين الشهر والشهرين ، وأن إيران ستفرج عن الرهائن الأمريكيين الخمسة الباقين . ونظراً لحساسية الصفقة والخطر الذي يحيط بحياة الرهائن ، لن يتم إبلاغ لجان المخابرات بالكونجرس حتى يتم إطلاق سراح الرهائن ويركبون الطائرات خارجين من لبنان . سيتم كل ذلك قبل إعلان أي شيء ؛ وفي نفس الوقت ، سيتم نفى أي دور للولايات المتحدة !

وتوتر شولتز ، وقال إنه يعارض الخطة . وقال إنها ستقوض مجمل السياسة الأمريكية بشأن الإرهاب ، وراح يذكرهم بأنها تقضي بعدم التعامل مع الإرهابيين ، وعدم بيع أسلحة لهم ، وعدم دفع فدية مقابل الرهائن .

واعترض واينبرجر أيضاً . وقال إن الخطة تجعل الولايات المتحدة عرضة لأكثر أشكال الابتزاز فجاجة : ففي أي وقت لا يحصل فيه الإيرانيون على ما يريدون ، فإنهم سيهددون بكشف هذه الترتيبات « بطريقة ما يحدث في الشرق الأوسط » !



ورد بويند كستر بأن هذا موقف خاص ، وأنه لا يتعارض مع السياسة الأمريكية العامة إنه مجرد استثناء !

وقال شولتز إن الخطة لن تنجح ؛ كما أن مسألة النفي هي وهم ...

أما كيزي ، فكان يؤيد الخطة بشدة . وقال إنه سيتم تنفيذ الخطة بسرعة ، وإذا لم تسفر شحنات الأسلحة الأولى عن شيء ، سينتهي الأمر . وقال إن إيران لها دور خاص في العالم ، ولها مكان خاص على الخريطة ، في « بطن » الاتحاد السوفيتي مباشرة . وقال إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تدير ظهرها لإيران ، وتتركها تسقط في دائرة النفوذ السوفيتي .

... وانفض الاجتماع والجميع يشعرون بأن الرئيس ريجان يميل للمضي قدماً في الخطة .

... وفي منتصف شهر يناير ، وقع ريجان على الأمر التنفيذي الرئاسي الذي يفوض بيع أسلحة إلى إيران من خلال وكالة المخابرات المركزية . ووضع بويند كستر النسخة الوحيدة من الأمر الرئاسي في خزانته !

وذهب كلير جورج نائب مدير المخابرات المركزية لشئون العمليات إلى البيت الأبيض ، وقرأ نص الأمر الرئاسي في مكتب بويند كستر . ستحتاج وكالة المخابرات المركزية إلى ٤٠٨ ره صواريخ في طراز « تاو » . ونظراً للتعاملات السابقة مع غوربانيفار ونتيجة اختبار كشف الكذب ( كان الشيء الصحيح الوحيد الذي ذكره غوربانيفار هو اسمه !! ) لم يكن جورج يريد أن يستخدمه هذه المرة ! ولكن كيزي كان يميل إلى استخدام الرجل — إنه وغد ولكن الأمر يستحق المحاولة !

وذهب ماكاهون إلى مكتب بويند كستر لقراءة نص الأمر الرئاسي ؛ واكتشف من مستشار الأمن القومي أنه يخطط لتزويد الإيرانيين بمعلومات سرية لمساعدتهم في حربهم مع العراق !! وقال ماكاهون في حرارة ، « إن ذلك يمكن أن يعطيهم ميزة هجومية مؤكدة ؛ ويمكن أن يسبب نتائج أشبه بالزلازل ! » وراح يتعجب : يا إلهي ، إن وكالة المخابرات المركزية تقوم بالفعل بعملية لتزويد العراقيين بمعلومات سرية بشأن جبهة القتال . هل ستكون الوكالة والحكومة الأمريكية في الوضع الذي تقدم فيه معلومات سرية للجانبين ؟ !

وأصر بويند كستر على أن معلومات المخابرات السرية ستثبت صدقها ؛ وقال : إن الألف صاروخ الأولى من طراز « تاو » ستكون اختباراً لمعرفة ما إذا كان سيتم الافراج عن الرهائن . وإعترض ماكاهون .

وقال بويند كستر : « إن لدينا الآن فرصة يجب ألا نضيعها » ؛ ثم استطرد قائلاً دون أن يرفض النقاط التي أثارها ماكاهون مباشرة : « ويجب أن نتقدم لاستكشاف هذه الفرصة ؛ وإذا لم تنجح الخطة ، فإن كل ما سنكون قد خسرناه هو قليل من المعلومات السرية و ١٠٠٠ صاروخ . أما إذا نجحت ، فربما استطعنا أن نغير الكثير من الأشياء في الشرق الأوسط ! »



وهرع ماكاهون عائداً إلى مقر وكالة المخابرات المركزية في لانجلي ، وراح يطارد كيزي الذي كان خارج البلاد . وأكد له كيزي أنه يعلم بالعملية ، وأنه قد وافق عليها . وعندئذ ، قام ماكاهون بإقناع نورث بعدم تزويد إيران بصورة كاملة من معلومات المخابرات عن جبهة القتال ؛ وإنما جزء منها فقط . فسيكون ذلك كافياً لإظهار حسن النوايا دون إعطاء الإيرانيين ميزة في القتال . ووافق نورث على ذلك !

... ورغم أن ليبيا كانت هي التي تشغل إدارة ريجان على المستوى العلني في شتاء ربيع عام ١٩٨٦ ، فإن إيران كانت هي التي تهيمن وراء الكواليس على جدول أعمال السياسة الخارجية في البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية .

وبحلول شهر إبريل كان نورث قد أدمج بالكامل عمليتي الأسلحة لإيران والدعم للكونترا المناهضين للحكومة نيكاراغوا ... وراح يشرح لكيزي ، الذي كان يعتبره أباً روحياً له ، كيف أنه اشترك مع الاسرائيليين في ابتكار فكرة تحويل الأموال التي ستأتي من إيران لتمويل متمردي الكونترا . وأدرك كيزي المفارقة على الفور ؛ فإيران قد حاولت قبل ذلك شحن أسلحة للحكومة الساندينستا في نيكاراغوا ، وقدمت لها اثنتان بترولية بنحو ١٠٠ مليون دولار على مدى سنوات . والآن ، فإن جعل آيات الله يمولون الكونترا سيكون إنجازاً استراتيجياً ؛ سيكون ، « خبطة » ذات أبعاد لا يمكن تخيلها : أن تجعل عدواً يمول صديقاً لك . ووصف كيزي ذلك بأنه « العملية السرية العظمى » ... وحذر كيزي نورث من أنه من المؤكد تقريباً أن غوربانيفار عميل للمخابرات الإسرائيلية ؛ إلا أنه أضاف أن ذلك يعني ضرورة توخي قدر أكبر من الحرص معه ، لا عدم استخدامه !

... وفي أواخر شهر مايو ١٩٨٦ ، قام ماكفرلين ونورث وعدة أشخاص آخرين ، من بينهم جورج كيف ، وهو رئيس سابق لمحنة المخابرات المركزية في طهران يتحدث اللغة الفارسية ، بزيارة طهران بأسماء مستعارة مع شحنة الأسلحة ، على أمل الإفراج عن كل الرهائن . إلا أن ماكفرلين ونورث عادا خاويًا الوفاض . وقال كيف في أحد تقاريره إلى كيزي أن غوربانيفار اقترح استخدام الأموال الزائدة من مبيعات الأسلحة في دعم متمردي الكونترا والمقاومة الأفغانية .

وفي صيف ١٩٨٦ ، علم غوربانيفار أنه سيتم استبعاده من عملية الأسلحة الإيرانية ، حيث كانت الولايات المتحدة قد طورت قناة سرية أخرى من خلال ابن أخت هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني القوي . ولذلك ، راح غوربانيفار يكتف جهوده مع مصادره في إيران إلى أقصى حد ؛ ونجحت جهوده هذه المرة ، فتم في ٢٦ يوليو الإفراج عن الأب لورانس جينكو ، الأمريكي الذي كان محتجزاً كرهينة منذ ثمانية عشر شهراً . وكتب كيزي مذكرة سرية للغاية إلى بويندكستر ، قال فيها : « لا شك في أن العملية الإيرانية قد نجحت هذه المرة ، بعد سلسلة من الفضل ... وباختصار ، واستناداً إلى معلومات المخابرات السرية التي بحوزتي ، فإنني أعتقد أننا

يجب أن نستمر ... وانني واثق من أن ذلك ربما كان الطريق الوحيد الذي يمكن أن نمضي فيه . مع التوازن الدقيق بين القوى في إيران » .

... وفي أواخر عام ١٩٨٦ ، كان كيزي لا يزال مصمماً على إنجاز تقدم بشأن إيران . ولم يعد ذلك يقتصر على مجرد بيع الأسلحة لفتح الباب الموصل للخميني أو لحرمان السوفيت من الانفراد بالنفوذ ، أو حتى لإطلاق سراح الرهائن . بل لقد كانت هناك عمليات سرية طموحة وقائمة ، منذ وقت طويل لدى وكالة المخابرات المركزية لدعم محاولة للإطاحة بالخميني ، ولإنزال الهزيمة بإيران على يد العراقيين .

ومنذ عام ١٩٨٢ ، كانت وكالة المخابرات المركزية تدعم الحركة الرئيسية للإيرانيين المنفيين المناهضين للخميني ، وهي « جبهة تحرير إيران » التي تتخذ من باريس مقراً لها ، بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار شهرياً . ولم يكن كيزي يتوقع بأي شكل واقعي أن تنجح هذه المجموعة في القيام بانقلاب على الإطلاق ؛ إلا أن اتصالاتهم كانت توفر بعض المعلومات السرية الهزيلة للمخابرات .

وكان هناك مبلغ آخر يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار شهرياً يذهب لدعم « راديو التحرير » الذي كان يثب براجم مناهضة للخميني من مصر إلى إيران لمدة أربع ساعات يومياً . وقبل ذلك ، وفي شهر أغسطس ١٩٨٦ ، كانت وكالة المخابرات المركزية قد أقامت صلة مباشرة سرية للغاية بين واشنطن وبغداد ، لإمداد العراقيين بمعلومات سرية أفضل وأسرع مما كانت تحصل عليه الأقمار الصناعية الأمريكية . وقد التقى كيزي بمسؤولين عراقيين كبار ليتأكد من انتظام عمل قناة الاتصال الجديدة ، ولتشجيعهم على شن المزيد من الهجمات على إيران ، وخاصة على الأهداف الاقتصادية . وفي منتصف أغسطس ، شن العراقيون غارة مفاجئة على محطة تصدير البترول الإيرانية في جزيرة سري ، التي كانت تعتبر قبل ذلك في مأمن من الغارات العراقية بسبب بعد المسافة .

وفي شهر سبتمبر ، أمدت وكالة المخابرات المركزية رضا بهلوي ابن الشاه الراحل ، بجهاز مصغر للبث التلفزيوني ، استخدمه في بث إذاعة تليفزيونية لمدة ١١ دقيقة إلى إيران ، وأعلن فيها « الشاه الطفل » كما كان يسميه خصومه ، أنه « سيعود ! » .

وفيما يتعلق بمعلومات المخابرات السرية التي كان يجري تزويد إيران بها كجزء من الصفقة السرية لمبادلة الرهائن بالأسلحة ، فقد وافق كيزي على أن تشمل قليلاً من التضليل . وفي مذكرة إلى بويندكستر ، قال نورث إن كيزي وتويتن وكيف « يدركون أنه ليس ثمة حاجة لأن تكون المعلومات دقيقة ... إننا نعتقد أن من الممكن تقديم مزيج من المعلومات الحقيقية والزائفة ، لإرضاء قلقهم حول « حسن النوايا ... » .

وكان كيزي معجباً بتطوير القنوات السرية الجديدة إلى إيران . وكانت إحداها من خلال ابن

أخت هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان ؛ بينما كانت هناك قناة أخرى من خلال مدير مخابرات الحرس الثوري بمكتب رئيس الوزراء . وعندما زار ابن أخت رافسنجاني واشنطن سرّاً ليلتقي مع نورث . تم إقرار « عملية مراقبة » على حد تعبير نورث ، بحيث يمكن تسجيل ما يدور في الاجتماعات خلصة .

وأبلغ نورث بويندكستر بأن « المحادثات تجري بصورة جيدة جداً . واعتقد مخلصاً أن ر . ر . ( رونالد ريغان ) يمكن أن يلعب دوراً في إنهاء الحرب الإيرانية العراقية مثلما فعل روزفلت بالنسبة للحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤ ... » .

... وراح قلق تشارلز آلن ، كبير محلي وكالة المخابرات المركزية للشئون الإيرانية ، يتزايد ،

بينما كانت العملية برمتها تخرج عن نطاق السيطرة . وكانت وكالة الأمن القومي تتابع نشاطها بشكل كامل ، بحيث ما كان بمقدور غوربانيفار أو الإسرائيليين أو غيرهم من الوسطاء أن يقوموا بالكاد بأي تحرك دون أن يتم رصدتهم . وبدأ آلن يلحظ زيادة غير معقولة في أسعار الأسلحة الإيرانية ، فقد كانت هناك ملايين الدولارات ناقصة أو لا توجد بيانات بشأنها : ٣,٥ مليون دولار متبقية من أول شحنة عام ١٩٨٥ ؛ و ٢٤ مليون دولار متبقية من حساب بينك سويسري منذ ديسمبر ١٩٨٥ ؛ و ٣ ملايين دولار كفوائد على وديعة لمدة ثلاثين يوماً . وعادة فإن مثل هذه العمليات السرية كان يجري ضبط حساباتها إلى أقرب نصف دولار . أما في هذه العملية.. فقد كانت هناك أرباح نقدية هائلة. وراح آلن يمحس في المعلومات السرية الواردة نتيجة رصد المشاركين في العملية والتجسس عليهم : واكتشف أن هناك كثيراً من الشكاوى من جانب الإيرانيين ، فضلاً عن أولئك الذين دفعوا بعض المال مثل خاشقجي . وأدرك آلن أن نفس الأشخاص ( الجنرال سيكورد ورجاله ) هم الذين يقومون بتزويد كل من الكونترا والإيرانيين بالأسلحة . وتوجه آلن الذي استبد به القلق إلى روبرت جيتس نائب مدير المخابرات المركزية ، الذي أحاله إلى كيزي .

وفي السابع من أكتوبر ، التقى آلن مع كيزي ، وأبلغه باحتمال تحويل الأموال من صفقة الأسلحة الإيرانية إلى رجال الكونترا . وقال كيزي إنه كان يتكلم لتوه مع روي فورمارك . وهو رجل أعمال من نيويورك يعمل محامياً لخاشقجي . وأبلغه فورمارك أن المستثمرين الذين ساعدوا خاشقجي في توفير قرض العشرة ملايين دولار مستاعون جداً جداً ؛ وأنهم يشعرون بالخدعة ، ويهددون برفع دعوى قضائية ... واتفق على أن يصوغ آلن كل مخاوفه في مذكرة .

وفي التاسع من أكتوبر ، توجه الكولونيل نورث إلى مقر وكالة المخابرات المركزية.. حيث التقى مع كيزي وجيتس ... وراح يعرض بشكل موجز للقاءات الأخيرة التي أجراها مع المندوبين الإيرانيين الجدد ؛ وكان متفائلاً كمادته . وقال إن من الممكن إطلاق سراح أحد الرهائن على الأقل — ولكن للأسف ليس جثة وليم باكلي رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت ، الذي كان من المفترض الآن أنه قتل . وقال إن هؤلاء الإيرانيين قد أبلغوه بأن هناك تقرير



استجواب يقع في ٤٠٠ صفحة لما أدلى به باكلي من اعترافات تحت وطأة التعذيب . وقال نورث إنه ربما أمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير ! .

وأعرب كيزي عن قلقه من مدى تأمين العملية : وقال إن غوربانيفار مستاء، وقد ينفجر في أية لحظة ! .

وبعد أيام ، تحدث نورث مع كيزي . الذي نصحه بالتخلص من كل الأوراق التي تثبت عملية تحويل الأموال من صفقة الأسلحة الإيرانية إلى رجال الكونترا ... وقال كيزي إنه سيتعين أن يتحمل شخص ما ، مسئولية ما حدث : ولكن الكولونيل نورث لم يكن مسئولاً رفيع المستوى بما يمكن أن يكون ضحية مقنعة — ربما سيستلزم الأمر أن يكون بويند كستر هو الضحية المناسبة !

وفي ١٤ أكتوبر . قدم تشارلز آلن إلى روبرت جيتس مذكرة من سبع صفحات تتضمن ثلاث توصيات . أولاً : تشكيل لجنة للتخطيط في مجلس الأمن القومي ، مع الاستعانة بشخصية من الخارج مثل هنري كيسنجر أو ريتشارد هيلمز ( أحد رؤساء الوكالة السابقين ) ، للقيام بمراجعة جادة وإخضاع هذه المبادرة السرية للأسئلة الحقيقية والجوهرية : ما الأهداف الحقيقية ؟ وما الخيارات المتاحة ؟ وما الدوافع الحقيقية ؟

وثانياً : فإن البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية يجب أن يستعدا لانكشاف أمر هذه العملية السرية ... وثالثاً : يتعين عليهم أن يحددوا أفضل طريقة لغلاق الصلة مع غوربانيفار بصورة منظمة .

وفي الصفحة السادسة من المذكرة ، كتب آلن : « إن حكومة الولايات المتحدة ، مع حكومة إسرائيل قد حصلتا على مكاسب كبيرة من هذه الصفقات ، وقد أعيد توزيع جانب من هذه المكاسب على مشروعات أخرى خاصة بالولايات المتحدة وإسرائيل » .

وقرأ جيتس المذكرة ، ونقلها إلى كيزي ، الذي قرأها ووافق بدوره على أنها أشبه بقنبلة ... فطلب من بويند كستر عقد اجتماع عاجل لتدارس الموقف ... وفي الاجتماع ، اقترح كيزي الاستعانة بالمستشار القانوني للبيت الأبيض ، وبأن يعلن الرئيس ريغان العملية على الرأي العام الأمريكي . بدلا من أن تتسرب أنبأؤها قطعة قطعة ... ورفض بويند كستر !

وفي تلك الأثناء ، استمر نورث ببيع الأسلحة لإيران ، وباستخدام القناة الجديدة مع ابن أخت رافسنجاني ، أودعت إيران ٧ ملايين دولار في ذلك الحساب بالبنك السويسري ، كما سحبت مليوني دولار آخرين ، لدفع ثمن ٥٠٠ صاروخ من طراز « تاو » كان قد تم تسليمها لإيران في أواخر شهر أكتوبر — وبقي مبلغ ٥ ملايين دولار . وأبلغ نورث بويند كستر أن الولايات المتحدة واثقة من أنه سيتم إطلاق سراح رهينتين « خلال الأيام القليلة القادمة » . وفي الثاني من نوفمبر ، تم الإفراج عن الأمريكي دافيد جاكوبسون .

وفي اليوم التالي ، نشرت مجلة « الشراع » اللبنانية أن الولايات المتحدة تمد إيران بالأسلحة



سراً ، وأن ماكفرلين قد زار طهران سراً في وقت سابق من ذلك العام . وكان شولتز في طريقه إلى فيينا لحضور محادثات الحد من الأسلحة مع السوفيت ، عندما نشرت هذه الأنباء ؛ فأرسل برقية إلى بويند كستر يوصي فيها بإعلان العملية ومحاولة شرحها وتبريرها . ورد عليه بويند كستر ببرقية تقول إن كلا من نائب الرئيس بوش ووزير الدفاع واينبرجر ومدير المخابرات المركزية كيزي متفقون على ضرورة الاستمرار في « التزام الصمت الكامل » ... وفي السابع من نوفمبر ، قال الرئيس ريجان للصحفيين إن الرواية التي نشرت في بيروت « لا أساس لها من الصحة » !

وفي مساء يوم ١٨ نوفمبر ، توجهت إلى البيت الأبيض لأقابل آل كيل ، نائب بويند كستر ، الذي كان يريد مناقشتي لإقناعي بعدم نشر موضوع عن الجهود السرية المبذولة لدعم الإيرانيين المعارضين للخميني في المنفى ، وهي الجهود التي كانت تجري إلى جانب مبادرة بيع الأسلحة للحكومة الخميني نفسه !

... وراح كيل يقول إنه لم يكن أمامهم أي خيار سوى بيع الأسلحة للإيرانيين ؟ فالأسلحة هي « العملة » الرئيسية في الشرق الأوسط . وقال . « كان لابد أن نثبت صدقنا . وبصراحة ، لم نكن نثق في أحد ، لم نكن نثق في إيران ، ولم نكن نثق في القنوات التي نتعامل معها . وهم أيضاً ما كانوا يثقون بنا . لم تكن هناك ثقة متبادلة . فقد كنا نحن الشيطان الأعظم . إذن ، كيف يمكن أن نثبت صدقك ؟ أتبيع لهم الألبان المجففة ؟ أم تبيع لهم الأربطة ؟ كل ذلك يجدونه في أقرب متجر . وكان علينا أن نجرب الأسلحة ! »

وقال إن الأمر سيكون « مدمراً » إذا نشر هذا الموضوع الذي يقول ، أو حتى يلمح بأن الولايات المتحدة لم تكن تقتصر على التعامل مع قنوات المعتدلين في إيران ، بل وأيضاً مع المعارضين المنفيين المرتبطين بنظام الشاه . وسكت قليلاً ، ثم قال : « لا يمكن أن تسكت طهران على ذلك بأي حال من الأحوال ! »

ورددت على ذلك بأن الحكومة الإيرانية تهتم على الدوام وكالة المخابرات المركزية بمساعدة المنفيين المعارضين والقوى الموالية للشاه . وهم يقولون ذلك في صحفهم وإذاعتهم . والمنفيون أنفسهم يعرفون أنهم يتلقون الأموال من وكالة المخابرات المركزية ؛ وقد اعترفوا بذلك في تصريحات للصحفيين في باريس .

ووافق على ذلك ؛ ولكنه قال : إن مثل هذه الأخبار تنشر بصورة غير بارزة في الصفحات الداخلية ، وليس في الصفحة الأولى ... وقال ، « إعطني ٢٤ ساعة على الأقل ، أو ٧٢ ساعة كما أمل لكي نتصل بقنواتنا في طهران ، هؤلاء المعتدلين ، لكي نحذرهم من أن موضوعاً سيئاً على وشك النشر ... »

ولكننا في الواشنطن بوست لم نقتنع بذلك ؛ فتقديرات البيت الأبيض لم تعد تتمتع بثقل كبير . وكان مقررراً أن يعقد ريجان مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي ؛ وكنا نشك في أن البيت الأبيض لم يكن يريد أن ينشر موضوع عن تزويد الخميني بالأسلحة بينما تقوم وكالة المخابرات

المركزية بمساعدة معارضي الخميني وأنصار « الشاه الطفل » الذي يريد الإطاحة بالخميني .  
وقررنا نشر الموضوع .

وفي تلك الليلة ، راح نورث وماكفرلين والعديد من معاونين الآخرين في مجلس الأمن القومي يعملون بصورة محمومة لتلفيق تسلسل للأحداث ينأى بالرئيس ريجان عن المسألة ويخفي دوره ،  
ولا سيما موافقته الأولية على شحنات الأسلحة الإسرائيلية الأولى عام ١٩٨٥ ...

وفي المؤتمر الصحفي ، راح ريجان يدافع عن عملية إيران : « لا أعتقد أننا ارتكبنا أي خطأ ... ولا أرى أنها فضيحة أو فشل كبير من أي نوع » . وخلال المؤتمر الصحفي ، أنكر ريجان أربع مرات أنه وافق « وتغاضي » عن شحنات الأسلحة الإسرائيلية ، بل وأنكر أن أية دولة أخرى قد اشتركت في العملية . إلا أنه بعد ٢٥ دقيقة فحسب من المؤتمر الصحفي ، أصدر ريجان تصحيحاً غير عادي قال فيه إنه قد وافق وتغاضي في الواقع عن شحنة أسلحة من هذا النوع قامت بها دولة أخرى !!

وفي اليوم التالي ، ذهب كيزي ونائبه جيتس إلى البيت الأبيض لمحاولة حل خلاف مع نورث ، الذي كان يزعم أنه لم يكن هو الذي طلب مساعدة من وكالة المخابرات المركزية في ترتيب شحنة الأسلحة الإسرائيلية في نوفمبر ١٩٨٥ . واتفق بويندكستر ونورث في النهاية على أن نورث هو الذي طلب ذلك . وفي تلك الليلة ، عاد كيزي مرة أخرى إلى البيت الأبيض ، لمحاولة إعداد الشهادة التي سيدلي بها في اليوم التالي أمام لجنتي شئون المخابرات بالكونجرس . وقابل بويندكستر وشولتز وإدوين ميس ؛ وقال إنه يعتزم أن يقول في شهادته أن وكالة المخابرات المركزية كانت تظن أن الشحنة الإسرائيلية عام ١٩٨٥ ، هي مجرد « معدات حفر لعمليات البترول » .

وفي وقت لاحق من تلك الليلة ، توجه شولتز إلى مقر إقامة ريجان في البيت الأبيض . وفي لقاء عصيب ، راح وزير الخارجية يبلغ الرئيس الأمريكي أن مدير وكالة المخابرات المركزية ينوي أن يكذب على لجنتي الكونجرس ، وأنه لابد من عمل شيء ما . وقال إن مثل هذه التصريحات لن تصمد أمام أي فحص مهما كان سطحياً . وكان شولتز يغلي ؛ فلم يكن يتصور على الإطلاق أن يحدث مثل هذا الحديث ، الذي كان يكاد فيه أن يوبخ رئيس الولايات المتحدة . ولكنه قال لريجان إنه لابد من مواجهة الحقائق : فكل من سينظر إلى الموضوع سيدرك أن جوهره هو مبادلة الأسلحة بالرهائن !

... وأدلى كيزي بشهادته أمام لجنتي شئون المخابرات بمجلس النواب والشيوخ ؛ ولم يذكر فيها أية حقائق جديدة ... فلم يثر مسألة العشرة ملايين دولار الناقصة ؛ ولم يذكر اسم الكولونيل أوليفر نورث ؛ ولم يذكر احتمال تحويل بعض النقود إلى الكونترا ؛ كما لم يذكر قصة « معدات البترول » بالنسبة للشحنة الإسرائيلية !

وفي نفس ذلك اليوم ، توجه أدوين ميس وزير العدل إلى ريجان : وأبلغه بأن الروايات التي

يقدمها الجميع مليئة بالتناقضات والشغرات: وأن موقف الادارة سيكون سخيلاً عندما يبحث الكونجرس الموضوع ... وكلفه ريجان ببدء تحقيق رسمي !

واتصل ميس بمستشار الأمن القومي بويند كستر . وطلب منه أن يجمع له كل الأوراق والوثائق المتصلة بالموضوع ... وكان أول ما فعله بويند كستر هو أن أخرج النسخة الوحيدة التي كان يحتفظ بها في خزانته للأمر التنفيذي الرئاسي الذي وقعه الرئيس ريجان في الخامس من ديسمبر ١٩٨٥ بموافقة على هذه العملية السرية . وكان هذا الأمر الرئاسي يصور العملية بوضوح على أنها مبادلة للأسلحة بالرهائن — وهو بالتحديد ما كان ريجان ينفذه الآن ... وقرر بويند كستر أن يتصرف ؛ فمزق الأمر الرئاسي وأحرق قصاصاته مع عدة وثائق ومذكرات أخرى !!!

وبعد ظهر نفس اليوم ، اتصل ميس بالمستشار السابق ماكفرلين في بيته وأبلغه بتكليفه بإعداد تقرير عن العملية بأسرها ؛ فمر عليه ماكفرلين في وزارة العدل في نفس اليوم . وظل ماكفرلين يحكى لمدة ساعة ونصف الساعة ما يتذكره من أحداث : ولا سيما عن دور ريجان والوزراء الآخرين ... ولكن عندما انتهى اللقاء : وخرج من الغرفة أحد مساعدي ميس : فوجيء وزير العدل الذي كان على وشك الخروج بماكفرلين يقول : — انتظر لحظة . فإنني أريد أن أحدثك عن شيء ... إنك تعرف أنني قد قررت أن أتحمل المسؤولية عن كل شيء في هذا الموضوع ، وسأظل أتحمل مسؤولية ذلك .

— لقد لاحظت ذلك بالفعل .

— ولكنني أريدك أن تعرف أنه منذ البداية كان الرئيس ريجان يقف وراء هذه العملية بالكامل ؛ ولم تكن لديه أية تحفظات على الإطلاق في الموافقة على أي شيء يريد الاسرائيليون أن يفعلوه هنا !!

— أعرف هذا ! وأستطيع أن أفهم السبب وراء ذلك ... !!

... وفي مساء نفس اليوم ، توجه الكولونيل نورث إلى مكتبه ، حيث قام هو وسكرتيرته فاون هول بتمزيق الوثائق والمذكرات والرسائل الخاصة بالعملية . واستغرق هذا الأمر منها حوالي الساعة . كما طلب مساعدتها في إدخال تغييرات على بعض الوثائق وإزالة الإشارات التي يمكن أن تثير المتاعب !

... وظهر يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ ، عقد الرئيس ريجان مؤتمراً صحفياً ، ألقى في بدايته بياناً قصيراً ، ثم قدم وزير العدل إدوين ميس ، الذي أعلن أنه قد تم تحويل مبلغ يتراوح بين عشرة ملايين وثلاثين مليون دولار إلى الكونترا . وظهرت الصدمة على وجه الرئيس ريجان ، الذي أعلن أنه لم يكن يعلم بذلك من قبل ( !! ) وأعلن بعد ذلك أن بويند كستر قد قدم استقالته ، وأن الكولونيل نورث قد فصل من منصبه ! .

وفي وقت لاحق من بعد الظهر تمكنت فاون هول من التسلل إلى مكتب نورث ، حيث قامت



بتهريب عدد كبير من الوثائق والأوراق في ملابسها ، وأخذتها إلى نورث ، قبل أن يتم إغلاق المكتب بالشمع الأحمر في المساء !

وفي اليوم التالي ، اتصلت بكيزى تليفونياً لأسأله كيف تورطت الإدارة في مبيعات الأسلحة لإيران فقال : « في عام ١٩٨١ ، كان الإسرائيليون يقترحون علينا أن نتعاون مع الإيرانيين ، بهدف تحقيق تقارب مع العسكريين . وكان ذلك يبدو معقولاً لنا ، بالنسبة للمستقبل ، لفترة مابعد الخميني ! » .

... وبعد بضعة أيام ، تم تعيين فرانك كارلوتشي « نائب ستانفيلد تيرنر السابق في وكالة المخابرات المركزية » مستشاراً للأمن القومي ؛ وبدأ تحقيق جنائي في قضية إيران / الكونترا ؛ وعين ريجان لجنة ثلاثية برئاسة السناتور السابق جون تاور لإجراء تحقيق في مجلس الأمن القومي ؛ كما بدأت لجنة شئون المخابرات بمجلس الشيوخ تحقيقاً كاملاً في الموضوع .

وفي يوم ٣ ديسمبر ، اتصلت بكيزى مرة أخرى ، لأقول له إن عدداً من كبار الشخصيات في الإدارة والكونجرس يقولون إن أيامه باتت معدودة في وكالة المخابرات المركزية . فقال : « إن الرئيس ونائب الرئيس ( السناتور دورنبرجر والسناتور ليهي في لجنة شئون المخابرات بمجلس الشيوخ ) يقولان إننا سنخرج من المسألة دون أن يصيبنا شيء . إن القانون يحظر علينا أن نساعد الكونترا ، ونحن لم نساعد الكونترا ! » .

ومع رحيل بويندكستر ونورث ، أصبح العبء يقع على كيزى وحده في إنقاذ شيء مامن العملية الإيرانية المترنحة ... وكان كيزى يعتقد دائماً أن أفضل تكتيك لتغطية مشكلة ناشئة هو إنجاز نجاح ملحوظ . وبدلاً من خدمات غوربانيفار المشبوه ، فإن لديهم الآن قناة مباشرة من خلال علي هاشمي باهراماني ابن اخت رئيس البرلمان رافسنجاني ، ومدير مخابرات الحرس الثوري في مكتب رئيس الوزراء ويدعى سماعي . وقد ظل باهراماني وسماعي لفترة من الوقت يرسلان رسائل إلى نورث بجهاز للاتصالات السرية إسرائيلي الصنع . ولكن خلال الأسبوع الأخير ، قال باهراماني إنه يشعر بالخطر ، وربما كان مراقباً ، وكان بالتالي يرسل رسائله من خلال حارسه الخاص .

... وكان هناك اجتماع وشيك مع الإيرانيين في فرانكفورت بألمانيا يوم السبت ١٣ ديسمبر . وكان شولتز قد حصل على موافقة ريجان على ألا تكون هناك أسلحة أخرى للإيرانيين ، وعلى ألا يتحدث مندوب وكالة المخابرات المركزية في الجوانب السياسية . إلا أن كيزى اتصل بدونالد ريجان كبير مساعدي الرئيس ريجان لإقناع الرئيس بتغيير موافقته ، وتم بالفعل إرسال رسالة سرية للغاية إلى فرانكفورت تفوض المندوبين « بأجراء مناقشات في الجوانب السياسية والأمور الخاصة بالمخابرات » ! .

وبعد لقاء فرانكفورت ، تلقى شولتز تقريراً عما دار فيه ، فأصابه الذهول . وطلب مقابلة



الرئيس ريجان على الفور ... وقال إن هذا اللقاء يوضح الدرجة التي أصبح بها كل شيء خارج نطاق السيطرة . فقد كان كل من بويند كستر ونورث وكيزى ووكالة المخابرات المركزية تتفاوض بشأن أمور لا يمكن أن تكون هناك مرونة بشأنها . فقد أشار المندوب الإيراني في فرانكفورت إلى جدول أعمال من تسع نقاط ، وافق عليه من قبل نورث ووكالة المخابرات المركزية . ومن بين هذه النقاط أن الولايات المتحدة ستعمل على الإفراج عن ١٧ سجيناً أدينوا في عملية الهجوم بشاحنة ناسفة على السفارة الأمريكية في الكويت عام ١٩٨٣ .

... وكانت الولايات المتحدة تؤيد دائماً وبشدة رفض الكويت الإفراج عنهم ، وكانوا من أعضاء « حزب الدعوة » الإسلامى المتطرف الذى له صلة بعملية نسف مقر مشاة البحرية في بيروت عام ١٩٨٣ ، والذى أسفر عن مصرع ٢٤١ جندياً أمريكياً — والآن ، تأتى وكالة المخابرات المركزية لتقول أن الأمر قابل للتفاوض ... واستطرد شولتز يقول إن ذلك يعد سخريه من المبادئ التى يعلنها الرئيس ريجان ، وتعهدهاته الشخصية ضد الارهابيين . وقال ان هذا الموقف من وكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومى هو السبب الأسمى فى كل الفوضى الحادثة الآن . وقال شولتز أنه يجد ذلك أمراً مقززاً .

ولمعت عينا الرئيس ريجان ، وتصلب فكه — وكسب شولتز المعركة التى ظل يخسرها منذ منتصف عام ١٩٨٥ .

وفى اليوم التالى ، أصيب كيزى بنوبة نقل على أثرها للمستشفى ، حيث أجريت له جراحة استغرقت أكثر من خمس ساعات لازالة ورم سرطانى من المخ ... وبعد أسابيع ، وعندما تحسنت حالته قليلاً ، تقرر استقالته . ولما لم يكن يستطيع الكتابة ، فقد تولت زوجته صوفيا توقيع الاستقالة يوم ٢٩ يناير ١٩٨٧ — وكان بذلك قد عمل مديراً لوكالة المخابرات المركزية لمدة ست سنوات ويوم واحد !



وفى زيارة أخيرة له فى المستشفى ، قلت له ، « أنظر لكل هذه المتاعب التى تسببت فيها: إن التحقيقات تجرى مع الإدارة بأسرها ! » .

ولم يبد عليه أنه سمعنى : فكررت ما أقول : وللحظة بدا كما لو كان معترفاً بذلك . فقد رفع رأسه : ولكنه قال : « إنه مؤلم ! » .

وظننت أنه يتألم من مرضه ، فسألته ، « ما المؤلم ؟ » .

وسكت لحظة ، ثم تكلم قائلاً : « هذا الذى لاتعرفه !! »

وأدركت فى النهاية أن ماخفى كان أعظم ... !!



وبعد عدة أسابيع ، وفى صباح السادس من مايو ١٩٨٧ ، وبينما كان الكونجرس يبدأ جلساته العلنية للتحقيق فى فضيحة إيران / الكونترا ، مات كيزى !!



وكالة المخابرات المركزية

أوراق للسياسة الخارجية للولايات المتحدة

بقلم: سامي المرزوق





عشرات من الكتب صدرت في السنوات الأخيرة عن خفايا وأسرار « وكالة المخابرات المركزية » CIA .. وكان القاسم المشترك بينها جميعاً هو الهجوم على الوكالة والتشهير بها وإزاحة الستار عن فضائنها — وما أكثرها !

وهذه الوكالة تحتكر لنفسها حقاً أكبر قدر من السمعة السيئة والفضائح السياسية بين المؤسسات الأمريكية ، رغم أنها ليست الجهاز الوحيد من نوعه هناك .. فهناك أيضاً مجلس الأمن القومي ، ووكالة الأمن القومي ، ومخابرات وزارة الخارجية ، ومخابرات وزارة الدفاع ( البنتاجون ) .. وهناك أيضاً المجلس الاستشاري للمخابرات الخارجية ، فضلاً عن مكتب التحقيقات الفيدرالية الشهير .. هو الآخر بسمعته السيئة !

ورغم التعدد والتنوع الهائل في أنشطة وكالة المخابرات المركزية — بين جمع المعلومات السرية وتحليلها ، وتجنيد الجواسيس ومتابعتهم ، وإعداد البيانات والدراسات والتقارير والتحليلات السياسية والاقتصادية وغيرها — فإن جانباً واحداً بالذات من أنشطة الوكالة هو الذى يستأثر دائماً بأكبر قدر من الانتباه والاهتمام .. وهو ما يسمى بـ « الأعمال المغطاة » covert action — أى العمليات السرية التى تقوم بها الوكالة للتدخل السياسى فى شئون الدول الأخرى .

وهذا الجانب بالذات يشكل إغراء لاتسهل مقاومته لكل من يحاول الكتابة عن وكالة المخابرات المركزية .. ربما لأنه ملئ بالفضائح الخفية التى يحلو للكثيرين كتابتها — وقراءتها بطبيعة الحال !! ومع ذلك ، فهذا الإغراء بالذات هو الذى لابد من مقاومته وعدم الانسياق وراءه .. فلا نتحدث عن « الفضائح » بقدر ما نحاول تفسيرها وفهمها .. وتحديد موطن « الخطأ » : هل هو فى نظام الوكالة نفسها ؟ ! أم فى الرجال الذين تولوا إدارتها ؟ ! أم فى الجهات العليا التى كانت تصدر لهم الأوامر ؟ ! أم فى السياسات والمصالح التى تحرك الجميع ؟ !

فما هى وكالة المخابرات المركزية ؟ وكيف نشأت وتطورت حتى أصبحت هذا « الوحش الغامض » الذى يخشاه الكثيرون .. حتى دون أن يعرفوا ما هو ، حقاً ؟

نعود إلى أوائل الأربعينيات ، وفى غمار الحرب العالمية الثانية .. عندما بدأ انتباه واهتمام صانعى السياسة الأمريكية يتركز على الحاجة لوجود جهاز أمريكى للمخابرات .. وتم تكليف الجنرال

الأمريكي ولیم دونوفان بإنشاء الجهاز الأول ، الذى كان يحمل اسم « مكتب الخدمات الاستراتيجية » OSS — والذى كان « نواة » وكالة المخابرات المركزية .

وحتى قبل أن تنتهى الحرب ، كانت هناك محاولات لإقناع الرئيس الأمريكى هارى ترومان بتحويل هذا المكتب إلى جهاز مركزى للمخابرات . إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل ، أساساً بسبب معارضة « مكتب التحقيقات الفيدرالية » FBI ورئيسه الشهير إدجار هوفر ، الذى كان يعارض إقامة مكتب الخدمات الاستراتيجية أصلاً . وأوعز هوفر لاتباعه بإثارة حملة صحفية ضد الجهاز المقترح ، الذى وصف بأنه سيكون « جستابو » أمريكياً !

ولم يقتنع ترومان بأهمية وضرورة إنشاء الوكالة حتى عام ١٩٤٧ ، عندما صدر قانون الأمن القومى ، الذى نظم إنشاء الوكالة التى حملت فى البداية اسم « مجموعة المخابرات المركزية » — والتى كانت تنقسم إلى جناحين : أحدهما مسئول عن المعلومات والجواسيس والتحليلات .. والآخر عن الخطط والعمليات . وكان هذا القسم الثانى هو المسئول الأول عن السمعة السيئة التى تتمتع بها وكالة المخابرات المركزية : فهو الذى يضطلع بالأعمال المغطاة السرية للتدخل فى شئون الدول الأخرى — من محاولات انقلابات إلى اغتيالات ، ومن عمليات التفجيرات إلى أعمال « الدعاية السوداء » ، إلخ ؟

وفى السنوات الأربعين التى انقضت منذ إنشاء الوكالة ، اتسعت وتضخمت .. فيقدر عدد العاملين بمقرها الرئيسى فى لانجلى بولاية فرجينيا بنحو عشرة آلاف شخص ، خلاف آلاف يعملون فى الخارج .. وتصل بعض التقديرات بحجم نفقاتها إلى قرابة أربعة مليارات من الدولارات !

وتعاقب على تولى منصب مدير جهاز المخابرات المركزية — الذى يعينه الرئيس الأمريكى نفسه — عدد من أبرز الشخصيات فى الساحة السياسية الأمريكية : الجنرال والتر بيدل سميث ، ألان دالاس ( شقيق وزير الخارجية الشهير جون فوستر دالاس ، وأطول من تولى هذا المنصب ، إذ ظل مديراً للوكالة قرابة تسع سنوات .. ولم يترك منصبه إلا فى أواخر عام ١٩٦١ ، بعد فشل وافتضاح خطة الوكالة لغزو كوبا وإسقاط نظام كاسترو فى « خليج الخنازير » ! ) ، ريتشارد هيلمز ( الذى تولى هذا المنصب نحو سبع سنوات ؛ وكان أبرز إنجازاته تدبير الانقلاب العسكرى الذى أسقط وقتل الرئيس التشيلى الاشتراكى سلفادور الليندى ) ، ولیم كولبى ، وجورج بوش ( نائب الرئيس ريجان ) ، والأدميرال ستانسفيلد تيرنر .. وأخيراً ولیم كيزى الذى ظل فى منصبه ست سنوات ويوماً واحداً خلال رئاسة ريجان — وهى الفترة التى يتحدث عنها بوب وودوارد فى كتابه « الحجاب » .

ونعود لتتابع تطور وكالة المخابرات المركزية .. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت أنشطة المخابرات الأمريكية موجهة أساساً ضد ألمانيا النازية .. ولكن الحال تغير بعد الحرب ؛ وأصبح حلفاء الأمس هم أعداء اليوم — فالعدو الرئيسى أصبح الاتحاد السوفيتى . أما موضوع

التنافس ، فكان أوروبا الغربية في البداية ، ثم اتسع بعد ذلك ليشمل الكرة الأرضية بأسرها فيما أصبح يعرف باسم « الحرب الباردة » .

ومنذ البداية ، كان واضحاً أن المواجهة الأمريكية — السوفيتية هي التي تحكم فلسفة وكالة المخابرات المركزية ومهامها وأنشطتها — بل ووجودها بأسرها .. حتى يمكن تشبيه عمليات الوكالة في أى جزء من أجزاء العالم بأنها مناوشات تكتيكية تمهيداً للمعركة الاستراتيجية الشاملة ( التي لن تقع على الأرجح ! ) بين العملاقين .

وكانت هذه المواجهة الاستراتيجية ، في التحليل النهائي ، هي السبب الجوهرى وراء بدء « العمليات المغطاة » .. ففي ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، وفي أول اجتماع له ، قرر مجلس الأمن القومى استخدام وكالة المخابرات المركزية كأداة وسلاح سرى في « الحرب الباردة » !

وهكذا ، ومنذ أكثر من أربعين عاماً ، استقرت وكالة المخابرات المركزية كواحدة من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وتأمين وتوسيع وحماية المصالح الأمريكية في العالم .

فما هذه المصالح ؟ وما هذه السياسة ؟

وما أدوات تنفيذها ؟

يمكن باختصار إيجاز مصالح الولايات المتحدة في العالم في عبارة واحدة : وراثه القوى الاستعمارية التقليدية والحلول محلها ، وفرض السلام الأمريكى Pax Americana على العالم بأسره — وهي عبارة خادعة ترجع إلى التاريخ الرومانى القديم ، عندما كان أباطرة روما القديمة يسمون سيطرتهم على العالم باسم « السلام الرومانى » Pax Romana .. وبالطبع ، كان فرض هذا « السلام » يتم بالغزو والفتح والقمع والقوة العسكرية السافرة لإخضاع الشعوب الأخرى !

وهو نفس الشيء ، من حيث الجوهر ، بالنسبة « للسلام الأمريكى » !

ولنركز انتباهنا على السياسة الأمريكية في حقبتها الأخيرة ، أى إبان رئاسة الرئيس رونالد ريغان .. فرغم تميز هذه الحقبة الريجانية بعدد من السمات والملاح الخاصة ، يقول الباحث الأمريكى جيف ماك ماهان مثلاً إن أى شخص على دراية بتاريخ الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب إنما سيتوقف عند تلك الاستمرارية الملحوظة بين السياسة الخارجية لإدارة ريغان وسياسات الإدارات السابقة .. وأن هذه الاستمرارية ستظل قائمة في المستقبل أيضاً — بعد ريغان !

ولنعرض بشيء من التفصيل لرؤية هذا الباحث « الأمريكى » لما يسميه « الأهداف الأساسية للسياسة الامبريالية الأمريكية » ، والتي أوردتها في كتابه « ريغان والعالم — السياسة الامبريالية في الحرب الباردة الجديدة » الصادر عام ١٩٨٤ .

يقول ماك ماهان إن إدارة ريجان تولت الحكم وهى على اقتناع بأن الأخطار تهدد الولايات المتحدة ، تهدد ثروات وامتيازات الشعب الأمريكى ، وقوة وهيبة الحكومة الأمريكية .. وأن المصدر الأساسى لهذه التهديدات هو الشيوعية الدولية والحركات الوطنية فى بلدان العالم الثالث (التي كان ريجان يراها ببساطة على أنها مجرد أدوات وعناصر فى « المؤامرة الشيوعية الدولية ! »). وهكذا ، كان الهدف الأول والرئيسى يتمثل فى أن تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على شئون ومقدرات العالم على النحو الذى كانت تتمتع به فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . باختصار ، كان الهدف الشامل للسياسة الأمريكية الريجانية يتمثل فى استعادة الهيمنة العالمية فى كافة المجالات ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والأيدولوجية .

وكانت متطلبات تحقيق هذا الهدف عديدة ومتنوعة .. تحقيق التفوق على الاتحاد السوفيتى عسكرياً فى سباق التسلح ، والعودة للوفاق من موقف القوة .. الإنهاك الاقتصادى للسوفييت على أمل انهيار نظامهم فى الداخل .. فرض الهيمنة الاقتصادية على العالم من خلال إقرار قدر كبير من التماسك والانسجام داخل النظام الرأسمالى العالمى تحت قيادة الولايات المتحدة .. إلخ .

إلا أن جانباً هاماً من جوانب هذه المواجهة الكونية كان يتخذ شكل حركة مستمرة من أجل السيطرة على العالم الثالث : فقدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على مناطق بعينها من العالم الثالث إنما هى أمر حيوى لازدهار مايسمى « طريقة الحياة الأمريكية » .. فالولايات المتحدة تعتمد مثلاً على إمدادات البترول القادمة من الشرق الأوسط ( وإن لم يكن بالدرجة التى يبالغ بها البعض ! ) ؛ وبالتالي فإن الدفاع عن « طريقة الحياة الأمريكية » إنما يتطلب أن تمتلك الولايات المتحدة القدرة على تأمين استمرار الحصول على هذه الإمدادات البترولية .

ويعتمد الاقتصاد الأمريكى أيضاً وإن يكن بدرجة أقل ، على استمرار إمدادات المواد الخام الأخرى ، ولاسيما المعادن ، من مختلف مناطق العالم الثالث .. وهذه الإمدادات أيضاً لا بد أن تحاط بالضمانات !

وعلى نفس القدر من الأهمية ، فإن ثمة حاجة لضمان أن تكون الأوضاع فى بلدان العالم الثالث مواتية لاستثمارات رجال الأعمال والشركات الأمريكية — وهى الاستثمارات التى زادت بدرجة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية .. وزاد معها التزام الحكومة الأمريكية بحماية وتأمين هذه المصالح — ويبدو ذلك طبعياً فى ضوء تداخل الدوائر الحاكمة مع دوائر كبار رجال الأعمال فى الولايات المتحدة .

وقد كان هذا الاهتمام بتأمين وحماية هذه المصالح هو الدافع الأول وراء العديد من التدخلات الأمريكية فى بلدان العالم الثالث ولاسيما فى أمريكا اللاتينية : مثلما تشهد بذلك حالات التدخل فى إيران ( ١٩٥٣ ) ، وفى جواتيمالا ( ١٩٥٤ ) ، وفى كوبا ( ١٩٦١ ) ، وفى جمهورية الدومينيكان ( ١٩٦٥ ) ، وفى تشيلي ( ١٩٧٣ ) .



ولكن لماذا يحرص الأمريكيون على استثمار أموالهم في بلدان العالم الثالث ؟ .. لعدة أسباب :

● غياب النقابات العمالية « المسيسة » ، أى التى لاتخضع لسيطرة الحكومة أو الإدارة .

● غياب قوانين حماية البيئة .

● غياب القواعد التى تكفل الحماية الصحية للعاملين . بما يوفر أموال المستثمر .

● وجود قيود على الأجور .

● وجود إعفاءات ضريبية خاصة للمستثمرين الأجانب .

● تخصيص الأموال العامة لإقامة بنية أساسية تتناسب مع احتياجات المستثمرين .

وعلى حين أن هذه الأوضاع تكون مواتية لمصالح المستثمرين الأجانب ، فإنها تتعارض بوضوح مع مصالح الشعوب نفسها . وهذا مايفسر لماذا تبقى الولايات المتحدة على علاقات ودية وثيقة مع العديد من الأنظمة القمعية والديكتاتورية فى أنحاء العالم — فالقمع والفساد فى الحكم لازمان لاستمرار الاستغلال المنظم للشعوب .. أو للحفاظ على « الاستقرار » ، على حد تعبير صانعى السياسة فى واشنطن !!

وهكذا يسهل أن ندرك لماذا يتولى الحكم فى كثير من الدول العميلة لواشنطن ، أشخاص من أكثر الشخصيات شراً وفساداً ( شاه إيران ، موبوتو فى زائير ، الجنرال بنوشيه فى تشيلى ، وجنرالات مايسى بـ « جمهوريات الموز » فى أمريكا اللاتينية ، وغيرهم ) .. فالسبب فى ذلك يرجع ببساطة إلى أن هذا النوع من الأشخاص يكونون على استعداد لفتح أبواب بلادهم للنهب والاستغلال الأجنبى فى مقابل نصيب من الغنيمة ، مع وعد أمريكى بالحماية إذا ماتعرض حكمهم للخطر ( وهو الوعد الذى لاتلتزم به واشنطن فى أغلب الأحوال .. ولاسيما إذا استطاعت أن ترتب لنفسها علاقة عمل مرضية مع نظام الحكم التالى !! )

كذلك ، مثلاً ، فإن الحاجة لدعم الأنظمة الفاسدة والقمعية من أجل « الاستقرار » ، إنما تفسر لماذا خفت وتوارت فى هدوء « مسرحية » الدفاع عن حقوق الإنسان التى بدأها الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فترة حكمه !

وفى الحقيقة ، فإن الأسباب التى تدعو الولايات المتحدة للربغنة فى السيطرة على العالم الثالث هى أسباب متداخلة .. فمصلحتها الجوهريّة تتمثل فى توفير مناخ مواتٍ للاستثمارات الأمريكية ، وضمان إمدادات البترول وغيره من المواد الخام الحيوية ، وتأمين توسع الأسواق الخارجية ، إلخ . إلا أن تحقيق ذلك يستوجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على « نشر » قواتها المسلحة إلى مختلف أنحاء العالم الثالث النائية ، لتدافع عن مصالحها فى مواجهة التحديات من جانب الاتحاد السوفيتى والحركات الوطنية فى بلدان العالم الثالث .. وهو مايتطلب بدوره السيطرة على الممرات المائية الدولية والاحتفاظ بقواعد عسكرية فيما وراء البحار .

وفرض هذه الهيمنة الأمريكية — أو « السلام الأمريكى » — على بلدان العالم الثالث ، إنما

ينطوى على أربع ضرورات عامة :

أولاً : الحفاظ على تلك الأنظمة التى ترعى المصالح الأمريكية .

ثانياً : التخلص من تلك الأنظمة التى لاترعى هذه المصالح بما فيه الكفاية ، واستبدالها بأنظمة تتسم بالتقدير العاقل لأهمية المصالح الأمريكية .. ويتضح ذلك بصورة جلية فى بلدان أمريكا الوسطى واللاتينية ( جواتيمالا وتشيلي وجرينادا ونيكاراجوا ) .

ثالثاً : تعزيز ودعم نمط التنمية الذى تفضله الولايات المتحدة فى بلدان العالم الثالث ( وهو النمط الذى يؤكد ويركز على أهمية الاستثمارات الأجنبية ، والإنتاج من أجل التصدير ، الخ ) ، والعمل على إفشال أنماط التنمية الاقتصادية البديلة . فلو تمكن بلد ما من إثبات أن انتهاج سياسات تضر بالمصالح الأمريكية يمكن أن يكون خطأ ناجحاً من الناحية الاقتصادية ، فإن ذلك سيكون نموذجاً يحاكيه الآخرون — ولذلك يتعين ألا يسمح لمثل هذه السياسات الاقتصادية الاستقلالية بالنجاح .

( وتذكر هنا ماكان يديه هنرى كيسنجر من خوف من أن « النموذج المعدى » لسياسات الليندى فى تشيلي سوف يصيب بلداناً أخرى فى أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا ! ) . ومن هنا ، فإن الضغوط الاقتصادية الأمريكية هى ، فى أحد جوانبها ، أشبه بطلقات التحذير من الانسحاب من « العالم الحر » ومحاولة تطبيق نماذج استقلالية للتنمية الاقتصادية !

رابعاً : تعزيز « المصداقية » الأمريكية فى البلدان والمناطق التى لا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لواشنطن ، وإظهار قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها فى أى جزء من أجزاء العالم .. وكان هذا الاعتبار مثلاً ، هو الذى يكمن وراء قرار الرئيس ريجان بإبقاء قوات مشاة البحرية الأمريكية فى بيروت لفترة من الوقت بعد قصف مقر قيادتهم هناك ، على أساس أن ذلك أمر حيوى للمصداقية الأمريكية فى أنحاء العالم .

وبعد هذا الاستعراض السريع لمصالح وأهداف الولايات المتحدة ، التى اصطلحنا على تسميتها بفرض « مقتضيات السلام الأمريكى » على العالم ، فإن السؤال الطبعى الذى يتبادر إلى الذهن هو : كيف ؟! .. ماالوسائل والأدوات التى تستخدمها واشنطن لتحقيق ذلك ؟!

تتعدد وتتفاوت هذه الوسائل والأدوات ؛ ونوجزها بشكل سريع فيما يلى :

- السبل والقنوات الدبلوماسية العادية .
- استخدام القوة المسلحة ، أو التلويح بها فيما يعرف باسم « دبلوماسية الزوارق المسلحة » !
- منح ومنع المعونات الاقتصادية ، من منح وقروض وتسهيلات .. وأخيراً ، ما يحدث من استخدام لـ « سلاح الخبز » لفرض مشيئة واشنطن .
- مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة ، واستخدامها بطريقة « العصا والجزرة »

- ترويج النموذج الاجتماعى الأمريكى والقيم الثقافية الأمريكية ، من خلال ذلك «الطوفان» من الكتب والأفلام والبرامج التليفزيونية التى تغرق العالم الثالث !
- وأخيراً وليس آخراً.. يأتى دور « العمليات المغطاة » ، وهى الأعمال السرية القذرة التى تقوم بها أجهزة المخابرات الأمريكية ، وفى مقدمتها وكالة المخابرات المركزية . ولكن ، لماذا « الأعمال القذرة » ؟!

يقول فيليب اجى ( وهو ضابط سابق بالوكالة ، تركها لينشر عدة كتب فضح خلالها خفايا أنشطة الوكالة السرية ) إن المعضلة التى كانت تواجه الولايات المتحدة كانت تتمثل فى كيفية الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية مع الظهور فى نفس الوقت بمظهر من يحترم مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية التى يقتضيتها السلوك الدولى المعاصر !

ويتناول باحث أمريكى رزين ، هو توماس باورز مؤلف أحد الكتب الهامة عن وكالة المخابرات المركزية ، النوعين الرئيسيين من أنشطة الوكالة .. فىقول: إن النوع الأول الخاص بجمع المعلومات عن العدو وتحليلها لرصد إمكاناته ونواياه ، بالإضافة إلى ما يسمى بالمخابرات المضادة ، أى زرع العملاء فى أجهزة العدو والتصدى لمحاولاته لزرع عملائه ، هو بوجه عام أمر لاغبار عليه وغير مكروه تماماً . فهذا النشاط المخابراتى هو من حقائق الحياة التى يمكن قبولها ، رغم عدم تحمسنا لها !

أما النوع الثانى من أنشطة أجهزة المخابرات ، فهو الذى لايمكن قبوله — وهو عمليات التدخل السياسى المغطاة فى شئون الدول الأخرى بمختلف الأساليب ، مثل الغزو والتدخلات السرية والاعتيالات والدعاية السوداء ... إلى آخر قائمة « الأعمال القذرة » التى تزخر بها جعبة أجهزة المخابرات ، وخاصة وكالة المخابرات المركزية .

ويرفض باورز المنطق الذى تستند إليه « العمليات المغطاة » . ويرى أنها تنشأ عن فكرة مفادها أن الأمريكين يعرفون ظروف ومصصلحة الدول الأخرى بأفضل مما يعرف أبناء هذه الدول أنفسهم ( على سبيل المثال ، كان هنرى كيسنجر يرى أن شعب تشيلى لا يتصف بالإحساس بالمسئولية .. لأنهم تركوا رئيساً يسارياً يفوز فى الانتخابات !! ) — وهو مايرى باورز أنه افتراض خاطيء يتسم بالغطرسة والغرور .. وأنه يكفى أن يدير الأمريكيون بلادهم فقط !

ويقول إن هذه الفكرة تنشأ عن وهم يشيع بين المغامرين فى أوساط أجهزة المخابرات بوجه عام — إذ يعتقدون أن بمقدورهم إعادة تشكيل العالم كيفما يريدون .. فقط إذا ماتوافرت لهم الأموال اللازمة ، وحصلوا على موافقة الجهات العليا !

وهم دائماً على استعداد لتقديم العرض الذى لايمكن لصناع السياسة الأمريكية مقاومته : أن ينفذوا سراً مالا تستطيع الحكومة الأمريكية أن تحاول تنفيذه علناً !!  
.. فما هى هذه « العمليات المغطاة » أو « الأعمال القذرة » ؟



يقول فيكتور مارشيتى وجون ماركس في كتابهما الشهير « وكالة المخابرات المركزية وعبادة المخابرات » ( ١٩٧٤ ) إن العمليات المغطاة في الدول الأخرى تشمل : تقديم النصح والمشورة السياسية ، تقديم الدعم لأفراد بعينهم ، توفير المعاونة المالية والفنية لجماعات بعينها ، دعم المنظمات الخاصة الموالية من نقابات أو شركات أو اتحادات أو تعاونيات ، نشر الدعاية الخفية والسرية ، التدريب الخاص للأفراد على عمليات معينة ، ترتيب عمليات اقتصادية ومالية ... وصولاً إلى القيام بعمليات سياسية وشبه عسكرية لإسقاط نظام ما — أو دعم نظام آخر !

وعندما تشكلت في منتصف السبعينيات لجنة من الكونجرس الأمريكى لدراسة الأنشطة السرية التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية ، عرفت هذه اللجنة « الأعمال المغطاة » بأنها ذلك « النشاط الذى يجرى بصورة سرية بهدف التأثير على الحكومات أو الأحداث أو المنظمات أو الأفراد فى دول أجنبية لصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، بحيث لا يكون تورط الحكومة الأمريكية ظاهراً للعيان » ( خط التشديد لنا ) . فالوكالة تقدم للعملاء المحليين الأموال والتعليمات والمعدات والمعلومات ، ليتمكن هؤلاء العملاء من إنجاز المهمة ، دون أن تظهر أصابع الوكالة !

ونتذكر هنا ماكان يقوله ريتشارد بيسل ، أحد كبار المسؤولين القدامى بوكالة المخابرات المركزية ، من أنه « يتعين على الولايات المتحدة أن تستخدم الرعايا الأجانب بصورة متزايدة ، وأن يجرى تشجيعهم على تطوير نوع من الولاء الثانى أو البديل ، من خلال التدريب والتوجيه العقائدى !! »

ويقول فيليب أجى إن هذه الأنشطة السرية تتراوح بين العمليات البسيطة مثل إرسال خطاب مسموم أو رسالة ناسفة إلى شخص ما .. وبين حشد الجيوش فى ميدان القتال — مروراً بالتلاعب بالأحزاب السياسية لدعم بعضها وشق صفوف البعض الآخر ، والتأثير على النقابات العمالية والمهنية والأكاديمية والاتحادات الطلابية وماشابه ذلك .. كما تصل أيضاً إلى دعم حكومات ، وتقويض حكومات أخرى وإسقاطها ، مروراً بعمليات الاغتيالات السياسية . وتسعى الأعمال المغطاة إلى إضعاف ( أو تقوية ! ) الأفراد والمؤسسات ، سواء كانت حكومية أو خاصة ، بغية تأمين مصالح متصورة معينة . وتشمل أهداف هذه العمليات .. الحكومات ، الأحزاب السياسية ، الأجهزة الأمنية والعسكرية ، النقابات العمالية ، التنظيمات الشبابية والطلابية ، الجمعيات الثقافية والمهنية ، أجهزة الإعلام ، إلخ . وعادة ، ماتتطلب الأعمال السرية المغطاة أن يقوم بالعمل داخل هذه المؤسسات جواسيس وعملاء يتبعون التعليمات الصادرة إليهم من جهاز المخابرات الذى يحركهم .

ولقد عرف العالم الكثير عن وكالة المخابرات المركزية فى السنوات الأخيرة . وصار معروفاً مثلاً أن عملياتها السرية يقوم بها قرابة أربعة آلاف من العاملين المحترفين التابعين لنائب مدير الوكالة



لشئون العمليات . ويلقى هؤلاء المتخصصون في « الألاعيب والحيل القذرة » معاونة جوهريّة من عدة آلاف من العاملين الآخرين في الوكالة في مجالات الإدارة والتمويل والإمداد والتدريب والاتصالات . بل ، وفي بعض الأحيان ( مثلما حدث في أنجولا ) ، يكون بمقدور الوكالة طلب المعاونة من القوات المسلحة الأمريكية نفسها !

وفي منتصف السبعينيات ، ( وعلى حد قول جون ستوكويل ، وهو مسئول سابق بالوكالة ) ، كان لدى وكالة المخابرات المركزية نحو ثلاثة آلاف من المتخصصين في العمليات السرية موزعين في أنحاء العالم — وكان معظمهم يعملون من داخل السفارات والقنصليات الأمريكية « تحت غطاء دبلوماسي » !

وعلاوة على هؤلاء ، كان هناك آخرون يقومون بمهامهم كأفراد عاديين دون « غطاء رسمي » .. فقد يكونون موظفين في شركات ومؤسسات خاصة غير حكومية ، أو أساتذة جامعيين في بلدان العالم الثالث .. أو كصحفيين طبعاً ! فضلاً عن مواطنين أجانب غير أمريكيين تستخدمهم الوكالة في بلدان أخرى .

ويتمثل استخدام العملاء في التجسس على حكومة ذلك البلد المعنى ، وعلى المؤسسات المحلية مثل النقابات وأجهزة الإعلام .. بالإضافة إلى التجسس على سفارات الدول الأخرى ، ولاسيما سفارات الدول الاشتراكية .

ويسعى هؤلاء العملاء أيضاً لإختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية وتجنيد العملاء بها ، لإبلاغهم عن المسائل السياسية الحساسة ، وعن اتجاهات القيادة في ذلك البلد .. ويستخدم العملاء المحليون أيضاً في كثير من المهام التي تتراوح بين التصنت على المكالمات التليفونية والتجسس على الرسائل والخطابات وتأمين عمليات الاقتحام والتصنت غير المشروعة .

ويقول فيليب أجي إن الجانب الأكثر أهمية في هذا النشاط الذي يقوم به عملاء وكالة المخابرات المركزية إنما يتمثل في أنهم يستخدمون المعلومات التي يجمعونها لتدعيم أوضاع ونفوذ الأطراف المحلية التي يساندونها ، ولتدمير وإضعاف الأطراف التي يعارضونها — وهو ما يذكّرنا بالمبدأ الأساسي الذي يحكم عمل أجهزة المخابرات بوجه عام ، ألا وهو أنها تقوم بدور سياسي في الأساس !

والأنشطة التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية لتقوية وتدعيم أجهزة الأمن في دول أجنبية ( بالأموال والتدريب والمعدات والتوجيه والمعلومات ) تدخل أيضاً في نطاق « الأعمال المغطاة » لأنها تهدف إلى تقوية هذه الأجهزة ، وبالتالي تدعيم الحكومات التي تحميها هذه الأجهزة . فالمعاونة التي قدمتها وكالة المخابرات المركزية لجهاز مخابرات شاه إيران المعروف باسم « السافاك » على مدى سنوات ، كانت في واقع الأمر عملية سرية ممتدة لدعم نظام الشاه وتقويته — ضد شعبه في المقام الأول !

وكثيراً ما توصف الأعمال المغطاة بأنها نوع من التدخل الحكومي الذي يقع في تلك المنطقة الرمادية بين الدبلوماسية المستقيمة المهدبة وبين التدخل العسكري السافر . ويقول المدافعون عنها إنها يمكن أن تحول دون حدوث مواجهة عسكرية في مواقف الصراعات التي تفشل فيها الدبلوماسية « العاقلة » — وهي حجة لاتصمد أمام أية مناقشة جادة !

وقد تعلم الأمريكيون « فن التدخلات السرية » إبان الحرب العالمية الثانية من أساتذتهم في المخابرات البريطانية ، التي كانت تمتلك خبرات تمتد لقرون من استخدام هذه الأساليب في مستعمرات وممتلكات التاج البريطاني . ولكن منذ أواخر الأربعينيات ، أصبحت الحكومة الأمريكية هي التي تهيمن على مجال العمليات السرية في العالم — باستخدام أدواتها الرئيسية لذلك : وكالة المخابرات المركزية .

وفي منتصف السبعينيات ، ومع ما تكشف عن تورط وكالة المخابرات المركزية في أعمال التدخلات السياسية وأعمال الاغتيالات وغير ذلك من الأعمال القذرة ، كان هناك ثمة أمل في تقليص « الأعمال المغطاة » أو حتى التخلي عنها تماماً — على الأقل في وقت السلم . وازداد هذا الأمل قوة في الأيام الأولى من إدارة الرئيس السابق كارتر ، مع ما أبداه من اهتمام بقضايا بحقوق الإنسان .. وخاصة أن تدخلات وكالة المخابرات المركزية عادة ما كانت تسفر عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان — وخير نموذج على ذلك ما حدث في تشيلي في أعقاب الانقلاب العسكري الذي دبرته الوكالة ضد حكم الرئيس اليساري الليندي .

إلا أن الأمر لم يستغرق سوى عام واحد فحسب ، لكي تتحطم هذه الآمال على أرض الواقع . وبحيث تؤكد للكثيرين أن هذه الآمال لم تكن واقعية منذ البداية . ففي يناير ١٩٧٨ ، وبعد عام واحد من توليه الرئاسة ، أصدر كارتر أمراً تنفيذياً يقضي بتشديد السيطرة على العمليات السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية .. إلا أن نفس هذا الأمر الرئاسي كان يتضمن استثناءات تبيح للرئيس الأمريكي أن يكلف الوكالة بالقيام بكل ما كانت تقوم به في الماضي — فيما عدا الاغتيالات السياسية لرؤساء الدول .. وهو ما كان اعترافاً ضمناً بأن الوكالة قد فعلت ذلك من قبل !! .

وحول مسألة الاغتيالات السياسية ، كشفت لجنة مجلس الشيوخ التي رأسها السيناتور فرانك تشيرش في منتصف السبعينيات أن وكالة المخابرات المركزية قد خططت لاغتيال الزعيم الكوبي فيدل كاسترو ، ورئيس الوزراء الكونغولي باتريس لومومبا ، وغيرهما من الزعماء الأجانب .. وأن الرؤساء إيزنهاور وكيندي ونيكسون كانوا على علم بهذه الخطط للاغتيالات .. وأنه في خطة اغتيال كاسترو ، على سبيل المثال ، وصلت الوكالة إلى حد التواطؤ والتعاون مع رجال المافيا وزعماء عصابات الجريمة المنظمة !!

وإذا كانت اللجنة قد انتهت إلى عدم توافر أدلة تؤكد أن الوكالة قد نفذت بشكل مباشر أية عمليات للاغتيالات ، فإنها تؤكد أنها قد « حاولت » ذلك عدة مرات في حالات كاسترو

ولومومبا .. وأنها كانت على صلة بجماعات تحاول اغتيال الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الأندونيسي سوكارنو .. وأنها حاولت اغتيال الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في وقت ما .. بل وهناك من يعتقد بأن الوكالة كانت على صلة بمن كانوا يريدون اغتيال الزعيم الفرنسي شارل ديغول !!

والمدقق في هذه الأسماء يدرك على الفور المغزى السياسي الذي يكمن وراء اختيارها .. فكلهم كانوا — بدرجات مختلفة — يرفضون صيغة « السلام الأمريكي » ويقفون في وجه تنفيذها . فمثلاً ، يذكرنا مايلز كوبلاند ، في كتابه الشهير « لعبة الأمم » ( ١٩٦٩ ) بما قاله جون فوستر دالاس في أحد اجتماعات وزارة الخارجية الأمريكية في أواخر الخمسينيات عن عبد الناصر عندما هتف قائلاً : « إذا استمر هذا الكولونيل في الضغط علينا ، فإننا سنحطمه !! » ويقول جون ماركس إن دالاس أصدر توجيهاته لوكالة المخابرات المركزية « بالقضاء على مشكلة » عبد الناصر .. وأن الوكالة أرسلت إلى مصر ثلاث فرق بهدف اغتيال عبد الناصر ، ولكنها لم تنجح في ذلك .. وفي تحقيقات مجلس الشيوخ ، كان رد الوكالة على ذلك يقول : « ليست لدينا أية سجلات تؤكد هذه الواقعة !! »

وعلى العكس من ذلك تماماً يبدو أن الأمر قد وصل إلى حد التفكير في « شراء » عبد الناصر .. إذ يتحدث مايلز كوبلاند عن مبلغ ثلاثة ملايين دولار كلفت الوكالة عميلها كيرميت روزفلت بنقلها إلى عبد الناصر في السنوات الأولى من الثورة : ويقول كوبلاند إنه هو الذي قام بتسليم المبلغ .. وأن عبد الناصر استخدمه في بناء برج القاهرة الشاهق ، الذي كان يسميه ساخراً « وقف روزفلت » !

وعموماً منذ بدأ النشاط السري لوكالة المخابرات المركزية في أواخر الأربعينيات وهذا البعد السياسي بارز وواضح في كل ما تفعله ، حتى وإن كان الفشل هو ما تحققه .. فمنذ بدايتها مثلاً ، حاولت الوكالة اختراق النظام الشيوعي في الصين الشعبية .. وكان أسلوبها في ذلك هو إسقاط فرق تضم كل منها أربعة عملاء داخل الأراضي الصينية ؛ وهو ما استمر حتى أوائل الستينيات بمعدل ست فرق سنوياً .. ثم توقفت — فكل من هذه الفرق كانت تستمر في الاتصال اللاسلكي لمدة أسبوعين على الأكثر ؛ ثم تصمت إلى الأبد دون أن تعرف الوكالة ما حدث لأفرادها .. نظراً لما هو معروف عن الصينيين من تكتم وصمت !!

وفي أندونيسيا أيضاً ، شكلت وكالة المخابرات المركزية جيشاً من معارضي الرئيس سوكارنو في إحدى الجزر ، وزودتهم بالمعدات والمدربين .. ثم تخلت عنهم عندما اتضح لها أنهم لن يستطيعوا الصمود في وجه سوكارنو . ومن أعجب الأشياء التي تفتق عنها ذهن أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية للإساءة لسوكارنو في ذلك الوقت أنه جاء بممثل يشبه سوكارنو بدرجة كبيرة ، وصور له فيلماً جنسياً مع فتاة شقراء ( المفروض أنها روسية !! ) .. ولكنه لم يتمكن من توزيع نسخ الفيلم داخل أندونيسيا !



ويتضح الاستخدام السياسي للوكالة كأوضح ما يكون في الحكاية الإيطالية الشهيرة عام ١٩٤٨ ، عندما بدا مرجحاً أن يفوز الشيوعيون في الانتخابات العامة ، مما أزعج الأمريكيين بصورة وصلت إلى حد مطالبة البعض بتدخل عسكري أمريكي مباشر — أو على الأقل تدبير انقلاب عسكري داخلي .. وكان اللجوء إلى وكالة المخابرات المركزية والمطلوب : مساعدة وتدعيم أحزاب الوسط المسيحية والديمقراطية والحيلولة دون فوز الشيوعيين ، بأي ثمن !

وشمر رجال الوكالة عن سواعدهم ، وبدأوا العمل مستخدمين كافة أشكال الدعاية : ملصقات ومنشورات وكتيبات ومقالات صحفية .. ووثائق مزورة منسوبة للحزب الشيوعي الإيطالي .. وحكايات عن فظائع الشيوعيين في ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا — وذلك بالإضافة طبعاً إلى مساندة وتمويل أحزاب الوسط . وانتهت الانتخابات بنفس النتيجة التي أصبحت تنتهي إليها كل انتخابات تجري في إيطاليا : لم ينجح أحد .. ولم يحصل أحد على الأغلبية ؛ وبدأت لعبة الحكومات الائتلافية ( التي تستبعد الحزب الشيوعي ، رغم أنه كان في كثير من الانتخابات أكبر حزب في البلاد ! ) وهي اللعبة المستمرة في إيطاليا حتى الآن !

وعموماً ، وعلى مدى سنوات ، فشلت كل الجهود التي بذلت لإحكام السيطرة والرقابة على أجهزة المخابرات الأمريكية . ولا يزال الجدل مستمراً حول ما يجوز لهذه الأجهزة أن تفعله ، وما لا يجوز لها — فالجماعات المدافعة عن الحريات المدنية تدعو للتطبيق الصارم للضمانات الدستورية ، وتطالب بإنهاء الأعمال المغطاة والعمليات السرية في الخارج .. وفي المقابل ، فإن ما يسمى « لوبي الأمن القومي » يتحجج بـ « الخطر السوفيتي » كذريعة للاستمرار في هذه الأعمال ، بل التوسع فيها .

ومن اللافت للنظر أن كل ماصدر من قوانين وتشريعات لإحكام وتشديد السيطرة الرئاسية والرقابة البرلمانية على وكالة المخابرات المركزية ، إنما تحدث عن ذلك الجزء من نشاطها الخاص بجمع المعلومات وتحليلها ، وليس عن القيام بعمليات سرية للتدخل في شئون الدول الأخرى .. فهذه العمليات التي تمارس بصورة مستمرة ، إنما تشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين المحلية ؛ فضلاً عن أنها تتناقض مع الشعارات البراقة عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى — سواء كانت دولاً « صديقة » أم لا !

وربما كان الأمر كما يصوره فيليب أجى ، الذي يقول إن هذه الأعمال المغطاة جزء عضوي من نشاط الوكالة .. فالأعمال السرية هي « التطبيق السري للمعلومات السرية للمخابرات » .. وطالما ظلت وكالة المخابرات المركزية تضع جواسيسها في البلدان « المفتوحة الحدود والأبواب » ، فالأرجح أنه سيجري استخدام المعلومات التي يجمعها هؤلاء الجواسيس ، وستوضع موضع التنفيذ لتوجيه سياسات هذه البلدان وإحكام السيطرة الأمريكية عليها . وبالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لم تكن تعنيها كثيراً تلك المجادلات التي تدور في الأوساط السياسية الأمريكية .. فكل ما تعرفه هذه البلدان هو أن تدخلات وكالة المخابرات المركزية في



شئونها لم تتوقف .. والأرجح أنها لن تتوقف !

وما يجعل من معظم بلدان العالم الثالث أهدافاً مثالية للعمليات السرية من جانب أجهزة المخابرات الأجنبية إنما هو هشاشتها وضعفها الكامن . وقد أوضح هذه النقطة بجلاء ريتشارد بيسل ( رئيس إدارة العمليات السرية الأسبق بوكالة المخابرات المركزية ) بقوله : « إن بلدان العالم المتخلف توفر فرصاً أعظم لجمع معلومات المخابرات السرية ، ببساطة لأن حكومتها تفتقر بدرجة كبيرة إلى التوجه ؛ وهناك قصور في الوعي الأمني ، وعادة ما يكون هناك ميل للتوزيع الفعلي أو المحتمل للسلطة بين الأحزاب والمحليات والمنظمات والأفراد خارج الحكومة المركزية » .

ويطبق البروفيسير رينيه لامارشان ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة هذا التشخيص على أفريقيا ؛ ويقول إنه يلخص الأوضاع التي كانت سائدة في الكونغو ( زائير الآن ) أعوام ١٩٦٠ / ١٩٦٥ ، وفي مدغشقر عام ١٩٧٥ ، وفي أنجولا عامي ١٩٧٥ / ١٩٧٦ . ويستطرد ليقول : إنه لم يكن من قبيل المصادفة أن شهدت هذه البلدان الثلاثة درجة عالية من تدخل وتواجد وكالة المخابرات المركزية بها عندما كانت أنظمتها السياسية في أدنى درجات الاستقرار .

وقرار القيام بعمليات سرية في دولة أجنبية يتوقف على الاختيارات التي تستقر عليها واشنطون رداً على مواقف أو طوارئ معينة . وبالتالي ، فإن احتمالات تدخل وكالة المخابرات المركزية ومجالاته إنما تتسع وتضيق وفقاً لطائفة واسعة من العوامل ، التي يكون أهمها مدى بروز أبعاد قضايا الحرب الباردة وعلاقات الشرق والغرب في سياسة ذلك البلد ، وحجم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية وما تتصوره واشنطون من تهديد لمصالحها في ذلك البلد المعني .

وإذا كان قد تم الكشف عن الكثير — والكثير جداً حقاً — عن أنشطة وكالة المخابرات المركزية في الشئون الداخلية لبلدان العالم الثالث ، فمن الغريب واللافت للنظر ، كما يقول البروفيسير لامارشان ، أنه لم يتم تناول ذلك بدرجة كافية من زاوية ما يعنيه ذلك من منظور السياسة !

فمن السهولة بمكان أن ندرك كيف تنسجم أنشطة المخابرات مع سياسات المعونة الأمريكية مثلاً ؛ فالهدف الرئيسي هو التأكد من ألا تسقط حكومات بلدان العالم الثالث « فريسة للشيوعية » .. ويرصد كثير من الباحثين أن فكرة « إقرار النظام والاستقرار » أصبحت لها الأسبقية على فكرة « إرساء الديمقراطية والحريات » في العالم الثالث — فلم يعد يعنى واشنطن انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية في هذه البلدان بقدر ما يعنها « استقرار » هذه البلدان في فلكها المرسوم لها ، والمرتبط بصورة عضوية بالغرب .. وهنا يتضح الدور الذي يمكن أن تسهم به أنشطة المخابرات السرية في تحقيق هذا الهدف .

وإلى جانب العمليات السرية ، تقوم وكالة المخابرات المركزية بمهام سياسية أخرى على درجة كبيرة من الخطورة ، ألا وهي التقارير والدراسات السياسية والاستراتيجية . ففي دراسة وضعتها الوكالة عام ١٩٧٤ عن الجوانب الاستراتيجية للموارد الغذائية ، قالت : إن هذه الموارد « يمكن أن تعطي الولايات المتحدة قدراً من القوة العالمية لم تتمتع به من قبل على الإطلاق ؛ بل وأن توفر لها درجة من الهيمنة الاقتصادية والسياسية أعظم من تلك التي كانت تتمتع بها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة !! »

— وإذا لم يكن فيما قالته هذه الدراسة ما يثير دهشتنا اليوم ( ١١ ) ، فإن ما يلفت النظر هو هذا الدور الذي تلعبه وكالة المخابرات المركزية منذ وقت مبكر في وضع توصيات بالسياسات العامة للولايات المتحدة !

وفي الحقيقة ، فإن الوكالة تقوم بهذا الدور منذ نشأتها .. فالكاتب الأمريكي ويلبور كرين إيفلاند ( وكان مسئولاً سابقاً بالمخابرات الأمريكية ) يورد في كتابه الشهير « حبال الرمل — فشل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط » ( ١٩٨١ ) مقتطفات من تقرير سري قدمته وكالة المخابرات المركزية للرئيس ترومان في أواخر الأربعينيات حول الموقف في الشرق الأوسط بعد حرب عام ١٩٤٨ ، وضياح فلسطين .. يقول التقرير مثلاً :

● يبدو أن أسس التسوية الشاملة في المنطقة قد أرسيت ؛ إلا أن استمرار القلق في الشرق الأوسط إنما يرجع إلى استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي وانقسام المواقف العربية .. ولن يؤدي ذلك إلى كثير من الاستقرار في المنطقة أو التحسن في المصالح الأمنية الأمريكية .

● إن الموقف الذي ستتخذه الدول العربية مستقبلاً بشأن اتفاقيات وامتيازات البترول سيتوقف على السياسة التي ستتبعها الولايات المتحدة إزاء المسألة الفلسطينية .

● بغض النظر عن مدى شرعية مطالب الجانبين [ العربي والإسرائيلي ] فإن الأمر المؤكد هو أن الشكوك ستساور العرب بشأن النوايا الأمريكية ، ما لم يقدّم دليل على استعداد الولايات المتحدة لكبح جماح التوسع العدواني الإسرائيلي .

● إن التفوق المحلي الذي تتمتع به إسرائيل ومطامعها المستمرة تحول دون الاستقرار النهائي في الشرق الأوسط .

وأول ما يلفت النظر في هذا التقرير أنه كان يحسن الظن بنا ، نحن العرب ، بأكثر مما نستحق .. فقد كان يتوقع أن نحدد موقفنا من الولايات المتحدة وفقاً لموقفها من قضية فلسطين .. وكان يتوقع أن تساورنا الشكوك في واشنطن إذا لم تعمل على كبح جماح التوسع الإسرائيلي العدواني — فياليتنا كنا عند حسن ظن المخابرات المركزية !!

كما يلفت النظر أيضاً في هذا التقرير السري أنه ينطوي على استقراء صحيح بدرجة كبيرة للأوضاع في المنطقة ، ولموازن القوى بين العرب وإسرائيل — وربما استخدمه صناع السياسة

الأمريكية بعد ذلك لتكريس الانقسامات العربية والعجز العربي ، وتعزيز التفوق العسكرى  
الإسرائيلى .. كضمان موثوق به للمصالح الأمريكية فى المنطقة !

وإذا كان هذا التقرير يمثل قراءة ناجحة للأحداث فى منطقة ما ، فإن الأمر لم يكن كذلك على  
الدوام بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، حتى فى نشاطها الخاص بجمع المعلومات السرية ..  
فكثيراً ما أخطأت الوكالة أخطاءً فادحة ؛ وكثيراً ما فوجئت بالأحداث رغم أن مقدمات هذه  
الأحداث كانت تحت أنفها فى بعض الأحيان . ويعدد الباحث توماس باورز أربعة نماذج بارزة  
لهذه الإخفاقات :

● فى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، فشلت الوكالة فى معرفة ذلك ؛ بل وكان محللوها  
يستبعدون وضع صواريخ هجومية فى كوبا .. وكانت حججهم فى ذلك الوقت أن خروشوف  
الزعيم السوفيتى وقتئذ لم يفعل من قبل شيئاً استفزازياً بهذه الدرجة ؛ وأنه لن يكسب شيئاً من  
المخاطرة بذلك .

● فى عام ١٩٦٨ ، فشلت الوكالة فى معرفة أى شئ عن هجوم « تيت » الشهير فى حرب  
فيتنام ، والذى كان نقطة تحول فى تلك الحرب .. فقد كان يسود وقتئذ هدوء نسبى فى جبهة  
القتال !

● فى عام ١٩٧٢ ، فشلت الوكالة فى توقع قيام فيتنام الشمالية بغزو أراضى فيتنام الجنوبية .  
● فى أكتوبر ١٩٧٣ ، فشلت الوكالة فى التنبؤ بنشوب حرب أكتوبر ؛ فالعرب لم يهاجموا بهذه  
الطريقة من قبل على الإطلاق ؛ كما أن هجومهم لن يكون له أى معنى ، لأنهم لا يستطيعون  
الفوز !!

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحالات الصارخة فشل الوكالة فى معرفة شئ عن اغتيال أنور  
السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ — فكل نشاط وكالة المخابرات المركزية فى مصر فى ذلك الوقت  
كان منصباً على الأخطار والتهديدات « الخارجية » التى يتعرض لها السادات .. ولم ينتبهوا إلى  
تلك « الأخطار الداخلية » !!

ونعود لتتابع شئ من التفصيل بعض جوانب « العمليات المغطاة » التى تقوم بها وكالة  
المخابرات المركزية .

هناك مثلاً أجهزة الإعلام ، من صحف ومجلات ودور نشر وشركات إنتاج سينمائى  
وتلفزيونى — وهو مجال أثير لدى وكالة المخابرات المركزية . وفى أواخر السبعينيات ، تم تكليف  
لجنة فرعية بالكونجرس الأمريكى ( برئاسة النائب إدوارد بولاند ) بالتحقيق فى الدور الذى لعبته  
الوكالة فى التضليل والتلاعب بالأخبار الصحفية والإعلام و« والدعاية السوداء » ،  
وخاصة فى بلدان العالم الثالث . وقد كشفت هذه التحقيقات عدداً من الحقائق المثيرة للاهتمام ،  
منها :



● أن العديد من مراسلي الصحف الأمريكية في الخارج هم إما عملاء مأجورون لو وكالة المخابرات المركزية ، أو مجرد أدوات لها ( سواء عن وعى أو دون وعى منهم بذلك ) ، حيث يقدمون لرجال المخابرات المركزية في عواصم بلدان العالم الثالث معلومات دقيقة ، ومفيدة جداً في أغلب الأحوال .. ولهذا السبب ، ورغم بيانات النفي التي كثيراً ما تصدر ، فإن العديد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية ، بما فيها الصحف ذات المكانة المرموقة مثل النيويورك تايمز ، كانت موضع اتهام بأنها تضم أعداداً من العملاء . وقيل إن سيروس سولزبرجر الكاتب الشهير في النيويورك تايمز قد نشر ذات مرة باسمه مقالاً من إعداد وكالة المخابرات المركزية بالكامل . ورداً على ذلك ، قال سولزبرجر ببساطة إن من الطبيعي للصحفي الأمريكي الذي يعمل بالخارج أن يحتفظ بصلات منتظمة مع عملاء الوكالة !!

● أن وكالة المخابرات المركزية تمول أو تسيطر بالكامل على العديد من الصحف ووكالات الأنباء التي تحتفظ لها بمراسلين في الخارج ؛ وكان بعضها مملوكاً بشكل مباشر للوكالة . ويقدر عدد الصحف والمجلات ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة وغير ذلك من أجهزة الإعلام التي تملكها الوكالة بصورة جزئية أو كلية بأكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة ووكالة . وهناك عشرات من هذه الأجهزة لا تعتمد الوكالة إلى تمويلها ، بل تقوم بالتسلل إليها بعملاء يتقاضون أجورهم من نفس هذه الصحف ، ويسيطرون عليها من الداخل !

● أن هناك أكثر من عشر دور نشر ، من بينها بعض الأسماء البارزة ، قد نشرت أكثر من ٢٥٠ عملاً « مفبركاً » بالكامل على يد وكالة المخابرات المركزية . ويتم بعد ذلك توزيع هذه الكتب في أسواق أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية !

● أن هناك عدداً من الصحفيين الأمريكيين يعملون لحساب أجهزة حكومية أمريكية أخرى تعتمد على وزارة الدفاع الأمريكية ( أو ما يسمى « مؤسسة البنتاجون » ) .

● خلال الثلاثين عاماً الماضية ، اتضح أن أكثر من عشرة من كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية قد عملوا لفترة من الوقت تحت ستار أنهم مراسلون خارجيون للعديد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية .. وغالباً ما كان ذلك يتم بعلم وموافقة رؤساء ومديري التحرير !

● أقر أحد المسؤولين بوكالة المخابرات المركزية بأنه كثيراً ما كان على صلة بعملاء مأجورين يعملون في المكاتب الخارجية لوكالاتي أنباء يونيتدبرس واسوشيتدبرس الأمريكيتين وأنه كان يزودهم « بأخبار مفبركة بالكامل » كانوا ينجحون في دسها بين الأخبار العادية التي تذيعها الوكالتان . ( ونذكر أن وكالة الأسوشيتدبرس تفخر دائماً بأن الأخبار التي تذيعها تصل إلى نصف سكان الكرة الأرضية !! ) .

● أن الجهود التي كانت تبذلها وكالة المخابرات المركزية للتضليل والتلاعب الإعلامي كانت تصل في بعض الأحيان إلى حد خداع الدبلوماسيين الأمريكيين أنفسهم . وتم بعد ذلك تحذير السفارات الأمريكية لتوخي الحذر من « الدعاية السوداء » التي يروجها عملاء وكالة المخابرات



## المركزية الأمريكية في الخارج .

● أقر وليم كولبي المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية ، في شهادته أمام لجنة الكونغرس ، بأن الوكالة كانت تستخدم الصحفيين الأمريكيين و« المحليين » على حد سواء وفي كثير من الحالات ، كانت أندية الصحافة ونقابات واتحادات الصحفيين المنتشرة في أنحاء العالم تستخدم كأماكن للقاء وجمع المعلومات وإبلاغها للعملاء . وفي مانيتا ومكسيكو سيتي على سبيل المثال ، كان رئيس نادى الصحافة في كل منهما في وقت ما ، من عملاء الوكالة !

● أقر ثلاثة سفراء أمريكيين سابقين كانوا يمثلون بلادهم في أفريقيا بأن وكالة المخابرات المركزية كانت تحيطهم علماً بالأخبار التي تقوم « بفبركتها » في الصحف المحلية. وقال أحدهم إنه كان يوصي الصحفيين الأمريكيين في أفريقيا والعالم العربي بتوخى الحذر من أخبار بعينها مما كان يخرج من جعبة وكالة المخابرات المركزية .. وقال إنه للأسف لم يكن يستطيع أن يحذر الصحفيين الأوروبيين بالمثل — فكانت الصحف الأوروبية تنشر هذه الأخبار !

ويحدثنا جون ستوكويل ( الذى عمل في الوكالة لمدة اثني عشر عاماً ، حتى وصل إلى رئاسة فريق العمل الخاص بأنجولا .. ثم ترك الوكالة ليؤلف كتابه ، الذى يحمل اسم « البحث عن أعداء » ( ١٩٧٨ ) ، يحدثنا عن الأساليب ، ومنها الإعلام ، التى كان يلجأ إليها لحشد التأييد لجهتي « فنلا » و« يونيتا » اللتين تمولهما الوكالة ضد جبهة « مبالا » التى يساندها السوفييت ، والتى تولت السلطة في البلاد في آخر الأمر .. فيقول إن خبراء الدعاية في وكالة المخابرات المركزية كانوا يقومون بتأليف و« فبركة » أخبار معينة وتسريبها إلى الصحف المحلية في العاصمة الزائيرية المجاورة كينشاسا ؛ وعندئذ تقوم بضع صحف أوروبية بنقل هذه الأخبار عن صحف كينشاسا على أنها حقائق — ليصبح ممكناً بعد ذلك أن تنقلها وكالات الأنباء الكبرى إلى أنحاء العالم !

ونتذكر أيضاً ماذكره توماس باورز عن قيام وكالة المخابرات المركزية في أكتوبر ١٩٥٤ بتوزيع كتاب معاد للإسلام ومنسوب للسوفييت .. في مصر !!

والخلاصة التى يستنتجها المرء من شهادات لجنة الكونغرس وغيرها أن وكالة المخابرات المركزية تمتلك مباشرة بالكامل أو تمول العديد من الصحف والأجهزة الإعلامية الغربية والافريقية والعربية والآسيوية وغيرها .. وتتفاوت بالطبع أساليب ومصادر هذا التمويل ؛ ولكن الهدف يظل دائماً : نشر « الدعاية السوداء » .

ومن اللافت للنظر أن الأدميرال ستانسفيلد تيرنر المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية كان يؤكد في شهادته على أهمية وضرورة تجنيد واستخدام الصحفيين الأجانب ( غير الأمريكيين ) — وإن كان قد أعلن التزامه بوقف هذه الممارسات .. بالنسبة للصحفيين الأمريكيين فقط .. حرصاً منه ، فيما يبدو ، على أخلاقيات الصحافة الأمريكية !

كذلك ، اهتمت وكالة المخابرات المركزية منذ وقت مبكر بالنقابات العمالية ، وجعلتها أحد أهدافها الرئيسية .. ففي عام ١٩٥٧ ، نجد ريتشارد نيكسون ( وكان وقتها نائباً للرئيس ايزنهاور ) يوصي « الحكومة الأمريكية بأن تراقب عن كثب مايجرى في المجال النقابى ؛ إذ يجب على أفراد البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأمريكية أن يتعرفوا بصورة وثيقة على الزعماء النقابيين في تلك البلدان ... » .

ونجد مسئولاً آخر ينصح رجال المخابرات قائلًا : « إن النقابى المغمور الذى تصادفه اليوم ، قد يكون رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية غداً . ففي كثير من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تكاد النقابات أن تكون القوة المنظمة الوحيدة التى تعقد صلة مباشرة بالشعب » . وتهم وكالة المخابرات المركزية أيضاً بتجنيد الأكاديميين وأساتذة الجامعات للعمل كمحللين وجواسيس ومصادر للمعلومات .. فهناك العديد من الحالات ، منها حالة البروفيسير رينيه لامارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا ، وهو من المتخصصين فى الشؤون الأفريقية .. ففي أواسط الستينيات ، كان لامارشان مهتماً بوجه خاص بتطورات الأحداث فى دولة بوروندى الأفريقية ، عندما كانت الصين الشعبية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع بعض أجنحة السلطة هناك .. وعلى مدى عامين ، ظل جوستين جليشوف رئيس عمليات المخابرات المركزية فى ميامى يحاول أن يحصل من الأستاذ الجامعى على معلومات حول مدى تغلغل الصينيين فى بوروندى ، وعن الشخصيات الموالية لهم ، وما إلى ذلك — ولم يتركه لحاله إلا بعد أن تأكد من رفضه القاطع التعاون مع الوكالة !

وهناك جيمس هوكر الأستاذ بمركز الدراسات الأفريقية بجامعة ميتشجان الأمريكية ، وكان من أبرز وأنشط عملاء وكالة المخابرات المركزية بين الأكاديميين .. وخطورة هذا الرجل تكمن فى أنه كان يحظى باحترام قطاعات واسعة من الليبراليين واليساريين ؛ فقد كان من معارضى الإرهاب المكارثى ومن أشد المعارضين لحرب فيتنام . كما كان على علاقة شخصية وطيدة مع عدد من زعماء حركات التحرر ورؤساء الدول فى أفريقيا — ولم تنكشف هذه الحقائق إلا بعد وفاته عام ١٩٧٦ .. فقد أذاعتها أرملته !

وهناك أيضاً حالة كيمبا مايش ، وهى أمريكية سوداء تقوم بتدريس علم النفس بجامعة هوارد فى واشنطن ، أكبر جامعات السود فى الولايات المتحدة . فقد اتصل بها تليفونياً ذات يوم ، شخص من وكالة المخابرات المركزية ، ومن حديثها معه اكتشفت أنه أيضاً أسود اللون . وحاول إقناعها بالتعاون مع الوكالة ؛ والمطلوب منها أن تسافر إلى عدد من المناطق الأفريقية لإعداد دراسات نفسية واجتماعية عن رجال حرب العصابات وأعضاء حركات التحرر الأفريقية . وقال لها إن لونها الأسود سيسهل مهمتها كثيراً ؛ ولم ينس أن يلمح لها أن ماستحصل عليه من الوكالة يفوق كثيراً ماتحصل عليه كأستاذة فى الجامعة — ورفضت؛ بل وقررت كشف أساليب الوكالة لتجنيد السود ضد السود !

وننتقل إلى شكل آخر من أشكال نشاط وكالة المخابرات المركزية ، يتحدثنا عنه جيم بول ، وهو باحث وصحفي أمريكي شارك بنفسه في وقت من الأوقات في هذا النوع من النشاط ، وكتب عنه مقالاً شديد الخطورة في مجلة « ميريب ريبورتس » ( عدد مارس ١٩٧٦ ) .. ونعرض لهذا المقال بشيء من التفصيل :

يقول جيم بول :

خلال تنامي الحركات المناهضة للاستعمار في بلدان المغرب العربي ، ظهر ميل لتوحيد العمل الثوري في المنطقة . وكان هذا الميل قوياً بوجه خاص بين الكوادر المنخرطة بشكل مباشر في الكفاح المسلح . فلم يكن هدفهم يقتصر على التخلص من الاستعمار فحسب ، بل كانوا يهدفون أيضاً إلى توحيد الشمال الأفريقي وإقامة نظام اجتماعي جديد يخدم الاحتياجات الحقيقية للشعوب . وقد استخدم الاستعماريون الجدد من صناعات الاستراتيجية الفرنسية كل الوسائل لاحتواء هذا الميل والقضاء عليه — فراحوا يستخدمون « القومية البورجوازية » ببراعة من أجل هذا الغرض ، ويجهزون لقيام دول قومية منفصلة تحل محل المناطق الإدارية الاستعمارية . وفي منتصف الخمسينيات ، قدم الفرنسيون تنازلات كبيرة للقوميين في تونس والمغرب ؛ ثم ساعدوا في تدعيم سلطة هؤلاء المعتدلين ، بالإضافة إلى الملكية المغربية الرجعية ، من خلال برامج المعونات من ناحية والضغوط السياسية من ناحية أخرى . وفي أوائل الستينيات ، استخدم الفرنسيون تكتيكات مماثلة لإضفاء الاعتدال و« الاستقرار » على النظام الجزائري الجديد ... ومع تطور هذه الدول الحديثة ، هدأت التحركات الرامية إلى توحيد المغرب العربي ، وبدأ المد الثوري ينحسر ويخفت بين الجماهير .

وقد شاركت الولايات المتحدة بصورة نشطة فيما تبع ذلك من تدخل ، أحياناً في تنافس مع الفرنسيين ، وغالباً بالتحالف معهم . وقد أدى تدخل هاتين القوتين إلى ترسيخ الانقسامات بين بلدان المغرب العربي . وأصبحت الضغوط الاقتصادية أداة سياسية رئيسية . وراح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول « المانحة للمعونات » تمارس تأثيرها لضمان أن يسير تطور هذه البلدان في خطوط منفصلة عن بعضها البعض . وأدى ذلك التنافس بالإضافة إلى ضيق السوق المحلية ، إلى خنق مشاريع التنمية في كل بلد على حدة ، وإبقاء اقتصاد الإقليم كله في حالة من التفتت والضعف — بحيث ظل اقتصاد المغرب العربي اقتصاداً يهيمن عليه نمط الإنتاج من أجل التصدير ، وهو ما أبقاه في قبضة عملية التراكم الرأسمالي الدولي .

كذلك ، فإن تدخل دول المركز الرأسمالي ( المتروبول ) اتخذ شكلاً سياسياً ، بتدعيم الدول الجديدة ككيانات منفصلة بتقوية هياكل الدولة ، فيما يعرف باسم « عملية بناء الدولة » . وبمساعدة برامج التنمية ، أقيمت في كل دولة قوات مسلحة وأجهزة شرطة وأمن . وأدت المعونات المالية والفنية إلى تنشيط البيروقراطيات الحكومية الجديدة التي لا تخدم إلا نفسها ، والتي تتسم بنزعة محافظة . كذلك ، فقد قامت فرنسا والولايات المتحدة سراً بتدعيم الميول السياسية



القومية المتطرفة ؛ وقامت بعمليات سرية بهدف زيادة تفاقم التوترات بين دول المغرب العربى .  
فقد قامت مثلاً بتمويل رجال حرب عصابات مغاربة يتخذون من الجزائر مقراً لهم — وكانت  
المبالغ التى تدفع لهم صغيرة بما يحول أن تشكل أعمالهم خطراً حقيقياً على النظام المغربى ، ولكنها  
كانت فى نفس الوقت كبيرة بما يكفى لتصعيد التوتر بين البلدين !

وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن نعزو الأوضاع السياسية فى المغرب العربى برمتها إلى التلاعب  
والتضليل الخارجى . فهناك بالطبع القوى الاجتماعية الداخلية والتشكيلات الأيديولوجية ذات  
الجزور التاريخية التى تضع حدوداً للتدخل الأجنبى . إلا أن ذلك بدوره لا يقلل من أهمية  
وخطورة التدخلات . وسنستكشف هنا نموذجاً واحداً لاستراتيجية « فرق تسد » فى  
التطبيق — وهو نموذج يتصور قيام الولايات المتحدة بالتخطيط لنشوب حرب بين المغرب  
والجزائر !!

وقد جرى هذا التمرين للتخطيط لحرب بين البلدين تحت توجيه وإشراف عدد من الخبراء  
الأكاديميين والعسكريين ورجال المخابرات الأمريكيين فى خريف ١٩٦٨ . وكان هذا التمرين  
يستكشف الأوضاع والشروط التى قد تنشعب فيها حرب بين المغرب والجزائر ، والطريقة التى  
يمكن أن تستفيد بها الدبلوماسية والمصالح الأمريكية فى المنطقة من مسار هذه الحرب واحتوائها فى  
نهاية الأمر ... وقد حضرت بنفسى ( جيم بول ) هذا التمرين !

وكان « مركز الدراسات الدولية » فى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT ، ( وهو  
مؤسسة معروفة بصلاتها الوثيقة بوكالة المخابرات المركزية ) ، قد طور فى منتصف الستينيات  
برنامجاً للأبحاث عن « الحرب المحدودة » . وكان هذا البرنامج يستخدم أساليب « الألعاب »  
و« المحاكاة والتقمص » المعروفة باسم « التمرينات السياسية العسكرية » ... وكان يرأس  
المشروع البروفيسير لنكولن بلومفيلد ، وهو ضابط عسكري سابق ... وكانت الأهداف المعلنة  
للمشروع هى دراسة « السيطرة على الصراعات المحلية فى المناطق النامية من العالم ... وسياسات  
القوى العظمى فى السيطرة على الأسلحة والصراعات وردود الفعل تجاه الإجراءات الأمريكية  
وغيرها للتحكم فى الصراعات .... » .

ولما كانت وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح هى التى تمول المشروع فقد كان هدفه  
الشكلى هو تعزيز السلام والحد من التسلح . أما فى الواقع فقد كان هدف المشروع الفعلى يعنى  
بدرجة أكبر بتشجيع الصراعات الإقليمية لخدمة أغراض الدبلوماسية الأمريكية ، حيث يتم  
إنهاؤها فى ظل التدخل الأمريكى . واختار مخططو المشروع للدراسة عدداً من الحروب المحدودة  
المحتملة فى سائر أنحاء العالم الثالث كتمارين خاصة . وكان التمرين الثانى فى سلسلة تمارين المشروع ،  
وهو التمرين الذى جرى يومى ٦ و ٧ ديسمبر ١٩٦٨ فى مبنى تابع للمعهد فى ضواحي  
بوسطن ، يدور حول نشوب حرب بين المغرب والجزائر — افترض لها أن تقع فى شهر يوليو  
١٩٧٠ !!



وشارك في التمرين نحو أربعين شخصاً ، بخلاف عدد من المساعدين والفنيين والمعاونين العسكريين والمراقبين . وجاء هؤلاء المشاركون وغيرهم من الجامعات ومراكز الأبحاث ، ووزارة الخارجية ، والمخابرات الحربية ، وهيئة الأركان المشتركة ، ومعهد التحليل الاستراتيجي ، ومعهد أبحاث البحرية — وبطبيعة الحال ، من وكالة المخابرات المركزية !

وقام البروفيسير بلومفيلد بتقديم أبرز المشاركين ، ووصف بحماس كيف سيسهم هذا التمرين في تعزيز السلام العالمي والأمن القومي الأمريكي . ثم رسم بإيجاز الخطوط العريضة التي تقوم عليها « اللعبة » . وكان هناك « سيناريو » وضعه البروفيسير ولیم زارتمان من جامعة نيويورك ، يوفر الخلفية العامة للأحداث التي ستؤدي بالبلدين إلى فترة الصراع .

وانقسم المشاركون إلى أربع فرق : المغرب والجزائر والولايات المتحدة ... ثم فريق رابع يسمى « الكونترول » !!

وكانت الفرق الثلاث الأولى تلعب دور الحكومات المعنية في كل بلد ؛ أما الكونترول فكان يلعب دور كل الحكومات الأخرى ، بالإضافة إلى القوى السياسية الداخلية في الفرق الثلاث الأولى التي يمثل كل منها بلداً . وكانت الاتصالات بين الفرق تتم على هيئة رسائل مكتوبة يمكن دراستها في المستقبل ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، كانت مداولات كل فريق تخضع لتصوير تليفزيوني وتسجيل صوتي مستمر . وكان التمرين يتطور في سلسلة من ست مراحل ، تسمى « حركات » ، بفواصل زمنية يبلغ يوماً أو أكثر بين الحركة والأخرى . وإذا ما كانت تصورات وتنبؤات السيناريو صحيحة ، فإن التمرين سيصل بالدولتين إلى حالة الحرب السافرة المعلنة ، ثم يعود إلى حالة وقف إطلاق النار تحت رعاية دبلوماسية القوى العظمى ( أى الولايات المتحدة ) !

وكانت الفرق الثلاث منظمة بحيث تماثل الحكومة المعنية التي « تتقمص » دورها ؛ وكان لأعضاء كل فريق وظائف محددة : رئيس الدولة ووزير الخارجية ووزير الدفاع ، إلخ . وهكذا كان البروفيسير ادموند جاليون عميد جامعة تافتس يلعب دور رئيس الولايات المتحدة ، وجون روث وكيل وزارة الطيران يلعب دور الرئيس الجزائري هواري بومدين ، والسفير ولیم ویتمان يلعب دور الملك الحسن . أما فريق الكونترول ، فكان له تقسيم عمل خاص به . فالبروفيسير ولیم زارتمان وجيم بول ( من جامعة نيويورك ) يتوليان شئون شمال أفريقيا ؛ أما الجوانب الخاصة بقدرات الأسلحة فكان يتولاها جون هوجلاند وبريسيل كلاب ؛ أما شئون المشرق وأوروبا ؛ فكان يتولاها والدو دوبرشتاين ( وهو في الواقع رئيس إدارة الشرق الأوسط لوكالة المخابرات المركزية ) ؛ أما الشئون السوفيتية ، فيتولاها يورى رعان ، وهو خبير أكاديمي في شئون الاتحاد السوفيتي .

وسرعان ما رفع البروفيسير بلومفيلد جلسة التقديم والتعريف ؛ وتجمعت الفرق في غرف منفصلة . وفي البداية راحت الأحداث تتحرك ببطء ، حيث أخذ كل فريق يتحسس طريقه .

وكان السيناريو يوفر منذ البداية توتراً شديداً بين المغرب والجزائر ؛ إلا أن ذلك لم يسفر عن أية أحداث مثيرة . وكان السيناريو قد أبلغ الفرق بأن هناك عداء بين الدولتين بسبب الخلافات حول الحدود واستمرار الضغائن منذ الحرب التي نشبت بينهما عام ١٩٦٣ ، فضلاً عن الصراع الآخذ في التطور حول إقليم الصحراء . كما قيل بأن كلاً من النظامين يتعرض لضغوط من قوى المعارضة الداخلية ، مما يغريهما بحشد وتعبئة الجماهير والسعي وراء تقوية الوحدة الوطنية من خلال الدخول في أزمة خارجية . ولكن رغم هذه العناصر الضاغطة ، ظل الفريقان « المغربي » و« الجزائري » يلتزمان الحذر ، ولا يقدمان على تصعيد التوتر .

وبدأ فريق الكونترول يحرك الأزمة ، وينسج ببراعة خيوط موقف من التوتر المتزايد . فتم إبلاغ الفريق المغربي بأن ما يتراوح بين ٣,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ مدرب عسكري سوفيتي قد وصلوا إلى الجزائر . وأعد رعنان ( خبير الشؤون السوفيتية ) مقالا منسوباً إلى صحيفة « البرافدا » يشجب فيه « بعض الأجهزة الغربية التي تشير بصورة سافرة إلى احتمالات الصراع في شمال أفريقيا » ! وقام بتوزيع المقال .. وبدأت الإثارة تتزايد .. وطلب الفريق المغربي بشكل عاجل عقد لقاء قمة مع الجزائر ؛ وفي نفس الوقت طلب من فرنسا والولايات المتحدة إمداده بمزيد من الأسلحة . وقام فريق الكونترول بمبادرات جديدة . فأعلن رعنان عن شحنة أسلحة سوفيتية جديدة إلى الجزائر ؛ بينما أعلن دوبر شتاين عن عرض فرنسي لتزويد المغرب بالأسلحة مقابل « امتيازات خاصة بالتعدين » . وراح الرسل يتنقلون بين حجرات المبنى لنقل الرسائل ؛ وكانت شاشات التليفزيون تبين المداولات الحامية في الحجرات حول تطور الوضع . وفي فريق الكونترول كان يجري إعداد موضوعات وأخبار صحفية استفزازية « لزرعها » في أجهزة الاعلام ؛ علاوة على تقارير مخبرات سرية تبعث على القلق « لتسريبها » للأطراف المعنية — وأعلن انتهاء « الحركة » الأولى .. وهرع الجميع لتناول الغداء !

وبعد الغداء ، بدأت المرحلة التالية ، « الحركتان » الثانية والثالثة في فترة ما بعد الظهر . ومع تبادل الرسائل الجديدة والتقييمات الاستراتيجية ، بدأ الموقف الدبلوماسي يتضح . كانت الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء المبادرات الجزائرية « الراديكالية » التي كانت ترى وراءها أصابع الاستراتيجية « الشريرة » للدبلوماسية السوفيتية . وكانت ترى أن المساندة المشروطة للحكومة « الصديقة » في الرباط ، بالإضافة إلى مجموعة من المناورات المعقدة مع فرنسا والاتحاد السوفيتي ، سيكون من شأنها أن تسمح بأن « ينضج » الصراع بحيث تؤدي جهود « إقرار السلام » في نهاية الأمر إلى إضفاء المزيد من الاعتدال على الأوضاع السياسية في المنطقة ... وستبسط أسهم فرنسا والاتحاد السوفيتي الموردين الرئيسيين للسلاح إلى الطرفين المتحاربين ، وسيفقدان قدرتهما على المبادرة الدبلوماسية والاقتصادية ؛ بينما ستخرج الولايات المتحدة وقد أحكمت قبضة هيمنتها على المنطقة .

وفي هذا السياق ، كان فريق الكونترول يلعب وظيفة ثنائية مزدوجة كانت تتضح على نحو متزايد — وإن لم تعلن بصراحة على الإطلاق . فمن ناحية ، كان يعمل بشكل منفصل و متميز

عن الفريق الأمريكي ؛ أما من الناحية الأخرى فقد كان يعمل بصورة تجعله أشبه بأن يكون وحدة للعمليات السرية للسياسة الأمريكية لإشغال فتيل الحرب . ولما لم يكن أحد يعترف فعليا بأن السياسة الأمريكية تفضل نشوب الحرب ، فان دفع الكونترول بهذا الاتجاه كان يتم وفقا « لمنطق » التمرين ؛ فالسيناريو كان يتطلب التصعيد في الموقف . وكان البروفيسير بلومفيلد المشرف على التمرين كله يذكر فريق الكونترول دائماً بأن مهمة تطوير التمرين على النحو المفترض له إنما تقع على عاتق فريق الكونترول نفسه !

وخلال فترة مابعد الظهر ، ورغم كل ما بذله الكونترول من جهود ، ظل الصراع يتطور بخطى بطيئة . فجرى تجديد عروض السلاح السوفيتية والفرنسية للجزائر والمغرب ؛ ولكن في مقابل تنازلات كبيرة لم يكن أي من البلدين متلهفاً لقبولها . وقدمت مصر معاونة للجزائر ، من بينها طائرات ، مما أعطى الجزائريين تفوقاً طفيفاً ؛ ولكن تقارير المخابرات أوضحت أن السعوديين يمكن أن يخففوا بدرجة كبيرة من تورط مصر في الصراع . وفي نفس الوقت حركت الدولتان قواتهما المسلحة نحو الحدود ؛ ولكن كان واضحاً من المداولات أنهما ليستا مستعدتين لخوض القتال بعد . ولذلك ، بدأ الكونترول يحرك الضغوط الداخلية على النظامين . فقد ظهر في المغرب بلقاسم كريم ، زعيم المعارضة الجزائرى المنفى ؛ وتم ابلاغ الفريق الجزائرى بأنه « من المعتقد أن كريم سيشجع المغرب على القيام بأعمال عدائية » ، علاوة على إثارة القلاقل في مناطق الحدود الجزائرية . وبالمثل ، تم تحذير المغرب من أعمال تخريبية جزائرية ، ومن احتمالات تصاعد السخط الشعبى في المغرب ما لم يقم النظام بعمل حاسم . وراحت ضغوط الحرب تتصاعد بشكل ملحوظ في الجانبين .

وكانت « الحركة » الرابعة قصيرة وغير حاسمة . كان يفترض أنه قد مرت ستة أيام منذ بدء التمرين ؛ واقترب الموعد المفترض المحدد لبدء الحرب ؛ ولكن كل شيء كان لا يزال يتحرك ببطء . وراح الفريق الأمريكى يبحث بشكل محموم كل البدائل الممكنة من أجل إحباط التحالف ( على حد تعبير السيناريو الموضوع ) بين « الطموحات الإقليمية » الجزائرية وبين « اندفاع موسكوالسريع » لكسب النفوذ في المنطقة . و « طبخ » الكونترول بضعة موضوعات صحفية وتقارير مخابرات أخرى لرفع درجة التوتر . وفي نفس الوقت ، بذلت الجزائر والمغرب جهوداً جديدة لنزع فتيل الأزمة الوشيكة — ولكن لم يكن الوضع قد تغير كثيراً عندما توقف التمرين ، على أن يستأنف صباح اليوم التالى .

وفي الصباح ، بدأت « الحركة » الخامسة والحاسمة . وفي البداية ، ظل هناك سؤال مطروح : ما السبب المباشر الذى سيشعل الأزمة ؟! وراح البروفيسير بلومفيلد يذكر فريق الكونترول بما هو متوقع ؛ فحيث إن خبراء السلاح قد فشلوا في محاولاتهم للإثارة والاستفزاز بين الجانبين ، فقد صار من الواضح أنه يتعين استخدام عناصر من الدولتين نفسيهما ... وأعرب البروفيسير زارتمان عن ثقته في دفع الأمور إلى نهايتها . وفي الساعة ٩,٤٥ صباحاً ، وصلت



رسالته : لقد وقعت هجمات إرهابية بالقنابل ضد ثلاثة مواقع رمزية في الجزائر ، وعقد بلقاسم كريم مؤتمراً صحفياً بالعاصمة المغربية الرباط أعلن فيه مسؤوليته عن الهجمات . وأخيراً ، تم المراد ... وفي تمام الساعة ١٠... صباحاً ، وصلت رسالة تفيد بأن الجزائر قررت دخول الحرب ضد المغرب . فقد أعلنت الحكومة الجزائرية حالة الطوارئ وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب ، وشنت غارات جوية ضد ماوصفته بأنه معسكرات للإرهابيين في شرق المغرب . وسرعان ما رد المغاربة ؛ فأعلنوا حالة الطوارئ ، وطرّدوا السفير الجزائري ، وشنوا غارات جوية ضد القواعد الجوية الجزائرية . ودُعي مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة ؛ وجرى تبادل الرسائل العاجلة عبر « الخط الساخن » بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وأرسل الطرفان المتحاربان طلبات عاجلة للحصول على شحنات سريعة من الأسلحة . وأصبحت الفرق تعمل الآن في حالة من النشاط والجدية والتركيز — فالحظة التي طال توقعها قد حانت في آخر الأمر !

والآن وقد صار الفريق الأمريكي يشعر بالثقة ، فقد راح يتحرك على نحو سريع ومكثف لإقرار وقف إطلاق النار تحت رعايته . فمثلما جاء في إحدى « الوثائق السياسية » للفريق ، فإن المخاطر التي كانت تشكلها الحرب على الدبلوماسية والمصالح الأمريكية كانت مخاطر طفيفة بالمقارنة بالمكاسب التي ستمخض عنها : فإذا أدى تقدم الجزائريين المؤقت في البداية إلى الإطاحة بالنظام الملكي المغربي ، فمن المؤكد أنه سيحل محله نظام عسكري يضمن المصالح الأمريكية بنفس القدر الذي يضمنها به النظام الملكي ... وفي نفس الوقت ، استمرت الاشتباكات وتحركات القوات على الحدود . إلا أن الطرفين شرعا يبحثان في نفس الوقت عن تسوية عن طريق التفاوض ، حيث أدركا أن من المستحيل أن يحرز أيهما نصراً حقيقياً في ميدان القتال . ومن ناحية أخرى ، كانت فرنسا والاتحاد السوفيتي يواجهان مأزقاً مختلفاً . فمع عجزهما عن المخاطرة بالمزيد من التورط ، ومع عدم رغبتهما في ذلك أصلاً ، فقد راحا ينتقلان على مضض إلى الوقوف وراء الموقف الأمريكي . ومع انتهاء هذه المرحلة ، كان القتال لا يزال مستمراً ؛ ولكن كان من الواضح أن نهاية الحرب تلوح في الأفق .

وبدأت « الحركة » السادسة والأخيرة بعد الظهر — وكان يفترض أن عدة أيام قد مرت منذ المرحلة السابقة . كانت الحرب قد استمرت ، وفقاً للسينايو ، بصورة محدودة وغير حاسمة لتنتهي في آخر الأمر بإقرار وقف إطلاق النار تفرضه القوى العظمى . وتحت ضغوط من جانب الولايات المتحدة ، ومع عدم وجود مكاسب بديلة في الأفق ، لم يكن أمام الفرنسيين والسوفييت سوى الموافقة على وقف توريد الأسلحة للطرفين المتحاربين . وشملت أنشطة هذه المرحلة الأخيرة جهوداً لتطوير تسوية نهائية وانسحاب متبادل لقوات الجانبين — وانتهى التمرين قبل أن يتم ذلك بالفعل ؛ ولكن كان واضحاً للغاية أنه ستحدث في المستقبل عملية « تطبيع للعلاقات » تحت الرعاية الأمريكية !



وانتهت فترة مابعد الظهر بجلسة ختامية للتقييم ، امتلأت بعبارات من قبيل « الدراسات السياسية العلمية » و « تعزيز قضية السلام العالمى » ، وما إلى ذلك !!

#### الخلاصة :

وبعد سبع سنوات ( ١٩٧٥ ) من إجراء هذا التمرين فى ضواحي بوسطون ، كان المغرب العربى على حافة حرب لا تختلف كثيراً عن الحرب التى كان يتصورها التمرين . فكيف يمكن للمرء أن يربط بين هذه « اللعبة » وبين الأزمة الفعلية فى المغرب العربى ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست واضحة تماماً ؛ فاللعبة لها وجهان . فهى تبدو من ناحية تجسيدا للتضليل والتلاعب القوى الشرير . ومن ناحية أخرى ، فإنها تبدو غير معقولة ومثيرة للسخرية ونموذجاً للغرور الضحل الغبى . وفى الحقيقة ، لا يمكن فهم اللعبة فى جانب واحد منها فحسب ؛ فهى تشمل الوجهين معاً .

فمن زاوية التلاعب والتضليل الناجح ، لابد أن نضع هذه اللعبة فى إطار القوة الهائلة والموارد الواسعة التى تتيح لصانعى السياسة الأمريكية القيام بعمليات التدخل فى المنطقة . وهذه الموارد لا تقتصر على أجهزة التجسس والعمليات السرية فحسب ، وإنما تشمل أيضاً شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية العلنية : المعاهدات والاتفاقيات ، المعونات العسكرية ، برامج تدريب الشرطة ، المنح والقروض ، الاستثمارات والصادرات ، الخ . وتقع المغرب فى قلب علاقات التبعية ؛ كما أن الجزائر هى الأخرى معرضة لذلك بنفس القدر ، من خلال صفقات الغاز والبتروال الضخمة ومشروعات التنمية الصناعية وقروض البنوك وما إلى ذلك .

وفى ضوء هذه الخلفية ، تكشف اللعبة عن تطوير استراتيجية سياسية عامة . فهى تطرح سؤالاً يقول : هل يمكن استخدام حرب محدودة بما يفيد القوة الأمريكية فى المنطقة ؟ وهى تجيب بالإيجاب على هذا السؤال : نعم ، إن مثل هذه الحرب تنطوى على قليل من المخاطر، ولكنها تنطوى أيضاً على كثير من المكاسب المحتملة ... كما أن تطور اللعبة يشير أيضاً إلى الطريقة التى يمكن بها إشعال فتيل مثل هذه الحرب ، والتلاعب والتحكم فى مجرياتها ونتيجتها بما يناسب المصالح الأمريكية .

وفى الواقع ، فإن الصلة بين هذه اللعبة وبين صناعة السياسة الأمريكية ليست بعيدة بالصورة التى قد توحي بها الخلفية « الأكاديمية » للتمرين . فهناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن المبادرة بإجراء هذا التمرين قد جاءت من أعلى دوائر صنع السياسة . كذلك ، فإن كثيراً من المشاركين يشغلون مناصب كبرى فى الهيئات الحكومية الرئيسية : وكالة المخابرات المركزية ، المخابرات الحربية ( البنتاجون ) ، وزارة الخارجية ، هيئة الأركان المشتركة . وهؤلاء الأشخاص إنما يقومون بترجمة الاستراتيجية الكونية الأمريكية إلى خطط تنفيذية إقليمية . وفى هذه اللعبة ، كان يختبرون فكرة عامة فى ظروفها الإقليمية ( وكانت هناك تمارين أخرى لاختبار نفس الموقف فى مناطق أخرى من العالم !! )

كيف إذن أصبحت هذه اللعبة من قبيل الممارسات السياسية الفعلية ؟ من الواضح أنها كانت من قبيل الاختبار لمبدأ استراتيجي ، وليس من قبيل خطط العمليات . وهذا واضح من حقيقة أنه في شهر يوليو ١٩٧٠ الحقيقى ( وهو الموعد المفترض لنشوب الحرب ، فى اللعبة ! ) ، لم تشهد بلدان المغرب العربى أى حشد كبير للأسلحة أو تصعيد للتوترات السياسية الداخلية . بل إن صيف ١٩٧٠ كان يشهد فى الواقع ذروة الوفاق بين النظامين المغربى والجزائرى . فقد اجتمع رئيسا الدولتين فى تلمسان بالجزائر ، وتوصلا إلى تفاهم بشأن منازعات الحدود وتبادلا تعبيرات الصداقة والتعاون ووحدة الهدف . ولكن أيضاً ، وفى نفس ذلك الوقت . كان يجرى بالفعل زرع بذور الصراع فى المستقبل !

فالسياسة الأمريكية كانت قد بدأت تساند المبادرة الدبلوماسية الأسبانية بشأن مسألة الصحراء . وكانت الجهود الأسبانية تستهدف شق وحدة بلدان المغرب العربى وتآليبها على بعضها البعض . ونجحت هذه الخطة من حيث الجوهر . وفى نفس الوقت ، بدأ صانعو السياسة الأمريكية عملية محسوبة بدقة لزعزعة الاستقرار فى الساحة السياسية الداخلية فى المغرب — وهى عملية كان هدفها الرئيسى يتمثل فيما يبدو فى إضعاف ( أو إسقاط !! ) الحكم الملكى لصالح عناصر قومية عدوانية متطرفة داخل الجيش . وفى وقت ما ، تحدث مسئولون أمريكيون مع أحد الجنرالات المغاربة ... وتم التوصل إلى اتفاق ؛ وقام الجنرال بمحاولة انقلاب كبرى فى صيف ١٩٧١ . وبعد عام واحد من ذلك ، وقعت محاولة انقلاب أخرى على يد عناصر من السلاح الجوى المغربى ، انطلاقاً من القاعدة الجوية — البحرية الأمريكية فى القنيطرة . ورغم عدم نجاح أى من محاولتى الانقلاب إلا أنهما فرضتا ضغوطاً على النظام الملكى ، فراح ينتهج مواقف قومية متطرفة أكثر شراسة فى الخارج تجاه جيرانه ، ويسعى بحماس أعظم لكسب رضا الأمريكيين . وبعد ذلك ، وخاصة منذ العام الماضى ( ١٩٧٥ ) ، ازداد تكثيف التحركات الأمريكية لتصعيد الصراع . فقد زادت الحكومة الأمريكية من شحنات السلاح إلى المغرب بدرجة كبيرة . وامتلأت الصحف الأمريكية بالحديث عن تصاعد العداء والتوتر بين المغرب والجزائر ، وتزايد احتمالات الحرب . وراح المسئولون الأمريكيون يدلون بتصريحات لا يمكن إلا أن تزيد من حدة التوتر . وإذا كان الجزء الظاهر من الحملة الأمريكية كبيراً بما فيه الكفاية ، فلا بد أن الجزء « الخفى » أكبر وأوسع نطاقاً . وهكذا ، يجرى وضع « التمارين السياسية — العسكرية » موضع التطبيق !

وفى الحقيقة ، فإن اندلاع الحرب فعلاً إنما هو أمر ليس مهماً بدرجة كبيرة — فالأهم هو أنه تم خلق « موقف صراع » .. فجانب التضليل والتلاعب فى التمرين قد أصبح حقيقة واقعة ومؤكدة !

ولكن فى نفس الوقت ، فإن التمرين هو لعبة عبثية وغير معقولة فى جوهرها وخاصة إذا ما حكمنا عليها بالمعايير التاريخية بعيدة المدى ... فهى تفرض درجة من القدرة على التحكم فى

الأحداث يستحيل تحقيقها ، حتى بالنسبة لأقوى الأطراف . فحركة التاريخ المعقدة ، المليئة بالمنعطفات غير المتوقعة ، عادة ماتفند مثل هذه الخطط المتغطرة المغرورة ، وكثيراً ماتفسدها بالكامل ... !!

وينتهي كلام جيم بول !

... إلا أنه يشير في أذهاننا كثيراً من التساؤلات عن ذلك « الكونترول » ودوره في كثير من الصراعات الإقليمية التي تشهدها منطقتنا وشرقنا الأوسط منذ سنوات .. وهي الصراعات التي لاتفعل سوى صرف الأنظار عن الصراع الأساسي والرئيسي : الصراع العربي الإسرائيلي — ولكن تلك رواية أخرى !!

وإيجازاً لما تقدم ، لانجد ماختمت به هذه الدراسة أفضل مما قال الأستاذ الأمريكي البروفيسير لامارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا : « إن وكالة المخابرات المركزية ليست مجرد « مصنع للجواسيس » ، بل إنها مؤسسة سياسية تترك من خلال مختلف أنشطتها وأساليبها ، وبدرجات متفاوتة ، تترك تأثيراً بالغ السلبية على مسيرة تطور بلدان العالم الثالث ! » .





### مقدمة : .. لماذا ؟ وكيف ؟

لماذا أثار هذا الكتاب كل هذا الإهتمام والصخب في العالم العربي ؛ لأنه كان يوفر للبعض سلاحاً في معاركهم ضد البعض . إلا أنه يستحق الإهتمام فعلاً بما يكشفه عن خفايا عملية صنع القرار الأمريكي .

٧

### الفصل الأول : مصر - التجسس .. من القاعدة إلى القمة !

تغطية الحكومة المصرية بشكل شامل بعملاء المخابرات الأمريكية - ومع ذلك تم إغتيال السادات . التصنت على المكالمات التليفونية للرئيس مبارك ، واختطاف الطائرة المصرية . محاولات جر مصر للمشاركة في خطط الهجوم الأمريكي على ليبيا .

١٥

### الفصل الثاني : ليبيا - هوس أمريكي اسمه .. القذافي !

خطط لاستنزاف ليبيا في تشاد . تميرى يدعم المعارضين الليبيين . التخطيط لشن هجوم عسكري على ليبيا لإسقاط القذافي . خطط « الزهرة » و « الورد » و « تيوليب » و « الحجاب » ، كلها لإسقاط النظام الليبي ، العدوان الأمريكي

٢٩

### الفصل الثالث : لبنان - الارهاب .. يعظ !

تجنيد بشير الجميل في المخابرات المركزية الأمريكية .. واغتياله . نسف السفارة الأمريكية في بيروت أثناء اجتماع لكبار رجال المخابرات المركزية بها . نسف مقر مشاة البحرية الأمريكية . حرب السيارات الملقومة . فرقة اغتيالات تشكلها المخابرات المركزية في لبنان . بدء مسلسل اختطاف الرهائن .

٧٥

### الفصل الرابع : عن السعودية ..

التعاون الوثيق بين المخابرات المركزية والمخابرات السعودية ، ضد اليمن الجنوبي . السعوديون يمولون متمردى الكونترا في نيكاراغوا ، للالتفاف على اعتراضات الكونغرس . عملية سعودية لاغتيال الشيخ فضل الله زعيم حزب الله . عمليات تمويل سعودية في تشاد وأثيوبيا وإيطاليا .

١٠٣

### الفصل الخامس : العودة إلى طهران .. عن طريق الاسرائيليين !

التعاون السرى بين طهران و واشنطن بدأ بمبادرة من رجل مخابرات اسرائيلى .  
ريجان يقر مبدأ تبادل الرهائن بالأسلحة . فى نفس الوقت ، خطط لاسقاط  
الخمينى . فى النهاية . الفضيحة تنفجر فى وجوه الجميع .

١١٧

دراسة : وكالة المخابرات المركزية .. أداة للسياسة الخارجية الأمريكية ..  
الدور الذى تلعبه الوكالة فى تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات  
المتحدة . أنشطتها بين رجال الإعلام والأكاديميين والنقاييين . دورها فى تصعيد  
التوتر وإثارة الحروب الاقليمية فى بلدان العالم الثالث .

١٤٣

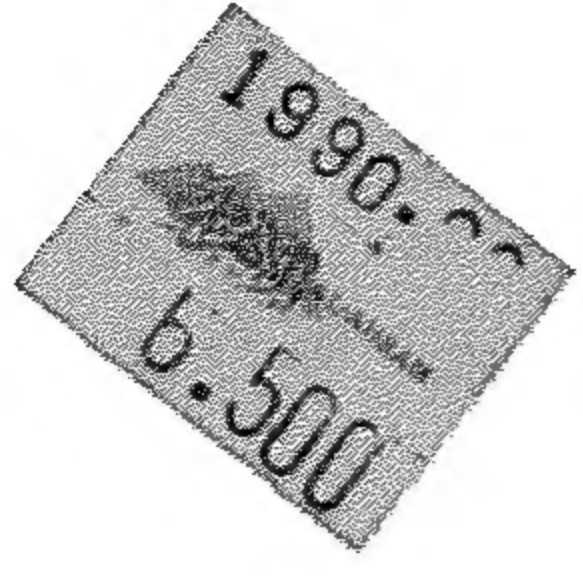
رقم الايداع : ٥١٠١ / ١٩٩٠



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1  
تليفون ٠١٥-٣٦٢٨٨١







# المحدث

## الشرف الأوسط !

هذا الكتاب كفيـل بأن يمثـل « مشكـلة » لأى ناشر . ومنذ أن فكرنا فى نشر ترجمته ، واجهنا بالفعل العديد من المشكلات ؛ ولكننا قررنا المضى قدماً فيه .

فمع التسليم بأهميته وضرورة إطلاع القارئ المصرى والعربى عليه ( لأسباب يفصلها المترجم فى مقدمته ) ، كانت هناك أولاً مشكلة الحجم ، فلو ترجمناه كاملاً ، لزاد حجمه على الثمانمائة صفحة ؛ وهو ما كان سيرتفع بتكلفته ( وسعره ! ) إلى مستوى غير معقول بالنسبة للقارئ ، وغير مقبول بالنسبة لنا كدار للنشر تحرص على ألا تثقل كاهل قارئها . ومن ثم كان الاكتفاء بترجمة ونشر كل ما يتضمنه الكتاب عن بلدان الشرق الأوسط ، دون أن نحذف أو نتجاهل شيئاً .

ثم كانت هناك مشكلة الموضوع والتفصيلات ؛ فالكتاب دقيق وحساس ومملئ بالأشواك .. فما أكثر صفحاته التى تتحدث عن الملوك والرؤساء العرب بطريقة لن ترضيهم بالقطع : فهذا عميل للمخابرات المركزية ، وذاك تتجسس عليه المخابرات المركزية .. هذا يعاقر الخمر ، وذاك يدخن الحشيش !!

وكان السؤال : هل نشر مثل هذه التفاصيل ، أم نغفلها ونتغاضى عنها ؟! وهل نشرنا لها يعنى بالضرورة أنها حقيقية ، وأنها نوافق عليه ؟!

وفى النهاية ، إستقر الرأى على نشر هذه التفاصيل كما هى ، كما وردت فى النص الأصيل للكتاب « الحجاب » . فمنذ نشر هذا الكتاب بالانجليزية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، لم تعد هذه التفاصيل سرّاً على الإطلاق ؛ فقد قرأها الملايين فى أنحاء العالم — وبقي فقط أن يقرأها « أصحاب الشأن » ، وهم القراء المصريون والعرب !

وهكذا ، لانملك إلا أن نذكر القارئ — على طريقة بعض الصحف ! — بأن الآراء الواردة فى النص المترجم لاتعبر إلا عن صاحبها ؛ ولافضل لنا فيها سوى الترجمة والنشر .. وكما قيل — فان « ناقل الكفر ليس بكافر !! »